جامعة غزة

مساق دراسات فلسطينية

اعداد وتجميع: الدكتور أشرف عبد الرحمن الغليظ

للعام الدراسي 2021/2020

الوحدة الأولى: حضارة فلسطين القديمة . صفحة 4

الوحدة الثانية: القوى الاستعمارية ودورها في دعم الحركة الصهيونية. صفحة 20

الوحدة الثالثة: المقاومة الفلسطينية.

الوحدة الرابعة: منظمة التحرير وفصائل العمل الفلسطيني. صفحة 83

الوحدة الخامسة : مشاريع التسوية السلمية. صفحة 117

الوحدة السادسة: قضايا فلسطينية. صفحة 144

مقدمة

تعتبر القضية الفلسطينية، هي القضة المركزية للأمتين العربية والإسلامية ، فالقضية الفلسطينية تقوق بأهميتها بقية القضايا الأخرى التي تعصف بالمنطقة ، لا لطول الفترة الزمنية للصراع مع الكيان الصهيوني الذي بدأ عام 1897م،ولا لسبب موقعها الاستراتيجي واعتدال مناخها وتوسطها الحضارات فحسب بل أيضا لمكانتها الدينية عند العرب والمسلمين، ولطبيعة التحاف الصهيوني الغربي والقوى الدولية الداعمة له ،ونتيجة للدعم الغربي للحركة الصهيونية تم إنشاء ما يسمي (بإسرائيل) على أرض فلسطين، ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا الكيان مصدر تهديد للدول العربية.

إن قيام (دولة إسرائيل) على أرض فلسطين ، استوقفت العديد من الباحثين والسياسيين في جذور هذه الدولة من خلال دراسة تاريخ فلسطيني القديم ، والوقوف بتمعن على الحجج والبراهين التي تسوقها الحركة الصهيونية للعالم الغربي بأحقيتهم في أرض فلسطين.

ومن خلال هذا المساق سوف نحاول الإجابة عن بعض الأسئلة التي من خلالها نوضح حقيقة فلسطين.

1: لمن تعود هذه الأرض للفلسطينيين أم للغزاة الصهاينة؟

2:ما هي الحجج والبراهين التي استخدمتها الحركة الصهيونية لقيام كيانهم؟

3: ما هو الدور الحقيقي للشعب الفلسطيني من أجل إنهاء الاحتلال الصهيوني؟

4:ما هو المطلوب من الأمتين العربية والإسلامية تجاه القضية الفلسطينية؟

من هذا المنطلق يمكن لنا تفسير هذا الصراع من خلال معرفة هذا الكيان الغاصب، والرد على معتقداته الدينية والتاريخية ، والرد أيضا على القوى الاستعمارية والقرارات الدولية التي تشرعن هذا الكيان على أرض فلسطين. وعلى أثر ذلك لا بد لنا أن نتعرف على الوجود لكل من الشعبين الفلسطيني والصهيوني في أرض كنعان.

الوحدة الأولي

حضارة فلسطين القديمة:

فلسطين عبر العصور:

وألاً :جغرافية فلسطين:

تعتبر فلسطين من أقدم مواطن الجنس البشري التي عمرها الإنسان، ويعود ذلك إلى عبقرية المكان الذي وُهِبَ الكثير من عناصر الفرادة والتميز، تلك العوامل التي ساهمت منفردة

أو مجتمعة على جذب العنصر البشري لسكني هذه المنطقة من العالم دون غيرها، يأتي في مقدمة هذه العوامل: الجغرافيا والمكانة الدينية.

1: الموقع الجغرافي: تقع فلسطين أو (بلاد كنعان) في غرب قارة اسيا.

تقع في القسم الجنوبي الغربي من بلاد الشام.

تقع في مفترق طرق بين قارات العالم القديم، وحضاراته الزاخرة، وبحكم هذا الموقع؛ أصبحت: همزة الوصل بين قارات العالم وقواه المتعددة، وملتقى طرق التجارة العالمية والإقليمية، وممراً للجيوش الغازية ومطمع اللقوى الكبرى قديما (الفارسية، اليونانية، والرومانية)، ونهبة لقوى الاستعمار الحديث للأهمية سالفة الذكر.

2: المكانة الدينية: تعتبر فلسطين موطن الرسالات السماوية الثلاث، حيث توجه إليها إبراهيم عليه السلام بالهجرة، ثم قصدها موسى عليه السلام في رحلة تاريخية ببني إسرائيل، وعلى أرضها عاش بعض الأنبياء مثل: داوود، سليمان، زكريا، ويحيى، وهي مهد عيسى عليه السلام، على أرضها ترعرع، ثم إليها أسري بخاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وإليها تهفو قلوب المؤمنين حول العالم، وبسببها ولمكانتها القدسية دارت حروب دينية: كالحرب الصليبية، وكذلك الاحتلال الصهيوني مدعوم بقوى الاستعمار الحديث.

3: اهمية فلسطين:

تتوسط العالمين العربي والاسلامي.

نقطة التقاء بين قارات العالم القديم (أسيا، أفريقيا ، أوروبا)

ممر الكثير من الحضارات القديمة والاسلامية.

حدود فلسطين:

تتخذ فلسطين بحدودها شكلاً مستطيلاً؛ يمتد طولها من الشمال إلى الجنوب بنحو 430كم، أمّا عرضها من الشّرق إلى الغرب فيزداد بالاتّجاه نحو الجنوب، ويتسع ليصل إلى أكبر عرض لها وهو 117كم، في حين يبلغ في منطقة الوسط من 70–95كم، ويضيق بالاتّجاه نحو الشمال ليمتد على مسافة 50–70كم، كما يضيق بالاقتراب من منطقة العقبة ليصل إلى 10كم فقط. تُصنَف فلسطين من البلدان ذات الحدود الطّويلة نسبة إلى مساحتها، فيبلغ مجموع حدودها نحو موريا فقط، ويقع غرب قارة آسيا، ويحدّها من الشمال لبنان وسوريا، أمّا من الشمال الشرقيّ فتحدُها سوريا فقط، ويصل طول الحدود بينهما إلى 70كم، أمّا طول الحدود بينها وبين لبنان فيبلغ موركم، ويحدّها من الغرب البحر الأبيض المتوسّط، ويبلغ طول الساحل الفلسطينيّ عليه من خليج العقبة، ويبلغ طول الحدود مع الأراضي من خليج العقبة، ويبلغ طول ساحلها عليه 5.01كم في أقصى الجنوب، ولها حدود مع الأراضي المصريّة، وتربط تحديداً رأس طابة الواقع على خليج العقبة مع رفح، ويبلغ طول الحدّ 2240كم

مساحة فلسطين:

تبلغ مساحة فلسطين (27،009) كم مربع أي حوالي 10،429 ميلا مربعا

طول فلسطين من رأس الناقورة شمالاً حتى رفح جنوباً (240)كم مربع، وعرضها نصف طولها.

تبلغ مساحة المسطحات المائية (704)كم بما في ذلك بحيرتا طبرية والحولة والبحر الميت.

شكل فلسطين مستطيل.

المظاهر الطبيعية في فلسطين

تتميز فلسطين بتنوع تضاريسها؛ وهو ما انعكس على تنوع المناخ والنبات والحيوان فيها، وبالتالي ساهم في تشجيع السياحة في فلسطين، وجعلها تحتوي على نظام متكامل من البيئات الطبيعية يتكون من الساحل والسهول والجبال والصحراء. وينقسم سطح فلسطين بشكل عام إلى أربعة أقسام رئيسية هي: السهول، المرتفعات الجبلية، وادي الأردن والأغوار، النقب. وفيما يلي استعراض لهذه الأقسام:

1- السهول:

السهول نوعان: السهول الساحلية، والسهول الداخلية.

أ) السهول الساحلية

تمتد بمحاذاة شاطئ البحر المتوسط، من رأس الناقورة شمالاً، إلى مدينة رفح جنوباً، بطول 224 كيلو متر، وتضيق في الشمال وتتسع كلما اتجهنا جنوباً.

وتشكل السهول الساحلية نحو 13% من مساحة فلسطين، وهذه السهول هي:

-1 سهل عكا: 2 سهل الكرمل -3

السهل الساحلي الجنوبي: يمتد من لسان جبل الكرمل بالقرب من حيفا، حتى مدينة رفح جنوباً.

ب) السهول الداخلية، وأهمها:

1 سهل البطوف: وهو يفصل بين جبال الجليل الأعلى عن جبال الجليل الأدنى.

2- سهل مرج ابن عامر: يأخذ شكل المثلث، أطرافه حيفا وجنين وطبريا.

2- الجبال والهضاب:

تمتد على محور شمالي جنوبي وتشكل العمود الفقري لتضاريس فلسطين، وتمتد من الحدود الفلسطينية اللبنانية شمالاً حتى صحراء النقب جنوباً ، وتتحصر بين الأغوار شرقاً والسهول الساحلية غرباً، وهي تتحدر تدريجياً تجاه الغرب فيما يشتد الانحدار تجاه الشرق. وتنقسم إلى:

جبال الجليل في الشمال: جبال وهضاب وسط فلسطين والنقب:

أ) جبال الجليل:

تمتد من الحدود اللبنانية شمالاً إلى سهل مرج بن عامر جنوباً ر، ومن السهل الساحلي غرباً إلى سهل الحولة شرقاً بطول ، وتنقسم جبال الجليل إلى قسمين:

1- الجليل الأعلى في الشمال: وتتميز بانتشار الكتل الجبلية الصغيرة المبعثرة والتي ترتفع أكثر من 1000متر فوق مستوى سطح البحر، كما تضم أعلى قمة في فلسطين، وهي قمة جبل الجرمق الذي يبلغ ارتفاعها 1208 أمتار فوق مستوى سطح البحر، وهناك جبل كنعان (936م)، وجبل حيور (1014م)، وجبل عروس (1071م).

2- الجليل الأدنى: يفصلها عن الجليل الأعلى سيل الشاغور ووادي مجد الكروم، وتمتد من الشمال إلى الجنوب.

ب) جبال وهضاب وسط فلسطين والنقب وتتضمن:

1- **جبال نابلس والكرمل:** تتضمن كتلة أم الفحم وجبل الكرمل، حيث يأخذ جبل الكرمل شكل مثلث رأسه في الشمال الغربي وقاعدته في الجنوب الشرقي، وأعلى قمة فيه هي قمة عين الحايك.

90 جبال القدس والخليل: تمتد هذه السلسلة من شمال مدينة بئر السبع في الجنوب لمسافة 90 كيلو متراً إلى الشمال، ومن السهل الساحلي غرباً إلى البحر الميت شرقاً.

3- وادي الأردن والأغوار: يشكّل وادي الأردن شريطاً ، يمتد من جبال الشيخ شمالا إلى ا عند خليج العقبة جنوبا ،. ويمثل الجزء الشرقي من تضاريس فلسطين، ويضم: سهل الحولة الذي كان بحيرة قبل تجفيفها ، وبحيرة طبرية وضفافها في الشمال، ثم غور الأردن، وهو الجزء الواقع بين بحيرة طبرية والبحر الميت، ويقع قسمه الغربي في الأراضي الفلسطينية؛ بينما يقع الجزء الشرقي في الأراضي الأردنية ثم البحر الميت، فوادي عربة الواقع بين البحر الميت وخليج العقبة.

ويعد البحر الميت الامتداد الطبيعي لوادي الأردن نحو الجنوب، ويمتاز بأنه أخفض بقعة على سطح الأرض، حيث ينخفض 412 متراً تحت مستوى سطح البحر، كما تتميز مياهه بالملوحة الشديدة مقارنة بمياه البحار الأخرى. ويواجه هذا البحر (الذي يُطلَق عليه أيضاً اسم بحيرة لوط)

خطر الجفاف في المستقبل القريب، بسبب التبخر الشديد، وقلة المياه الواصلة إليه من نهر الأردن، والاستغلال لمياهه بهدف استخراج الأملاح المتنوعة.

4- النقب: تشكّل منطقة النقب نحو نصف مساحة فلسطين، وتتخذ شكل المثلث بين خليج العقبة جنوباً وغزة وبئر السبع شمالاً، وهي منطقة جافة إلا أنها منطقة هامة من ناحية الثروات المعدنية والامكانيات الزراعية إذا توفرت مياه الري لها.

تاريخ فلسطين عبر العصور:

مقدمة:

سكن الإنسان القديم أرض فلسطين منذ أقدم الأزمنة، وقد عرف هذا الإنسان الذي سكن فلسطين الزراعة، وكذلك الصناعة مثل صناعة الفخار (5500 ق.م)، والأدوات النحاسية (4000 ع.م). والأدوات البرونزية (3150–1200 ق.م)، والحديدية (1200–320 ق.م). وأصبح الناس يُعرفون بقبائلهم وممالكهم، وقامت هجرات لقبائل وأقوام عربية متعددة قدمت من جزيرة العرب، فسكنت فلسطين أقوام عديدة وقد أقام هؤلاء الأقوام حضارات وبخاصة الكنعانيون الذين اخترعوا الكتابة، وأقاموا المدن الكبيرة في فلسطين وسموها بأسمائهم وما زالت إرثاً حتى الآن.

غزا فلسطين والمناطق المجاورة مجموعات عرقية مختلفة استطاعت السيطرة لبعض الوقت، لكنّ هؤلاء الغرباء كانوا يُطردون من هذه الأرض وتنتهي صلتهم بها لتعود البلاد إلى أهلها وصفتها الأصلية.

وفي سنة 636 للميلاد؛ تمكنت جيوش الفتح الإسلامي من تحرير فلسطين وصارت جزءاً من الدولة العربية الإسلامية، وشهدت فلسطين في العهد العربي انتعاشاً وازدهاراً رغم ما قاسته في فترة الحروب الصليبية. وظلت فاعلةً في صياغة أحداث التاريخ العربي حتى في عهد الحكم العثماني الذي دام أربعة قرون.

العصر الحجري القديم:

يمتد هذا العصر من (500 الف-14 الف قبل الميلاد ،) وهناك أثار تشير إلى أن الإنسان سكن فلسطين منذ ذلك العصر، وقد عثر الباحثون على مخلفات العصرين الأبيفيلي والأشولي في عدد من كهوف الكرمل وشمال بحيرة طبريا، كما وجدت هياكل عظمية في جبل المكبر وشمال غرب بحيرة طبريا .

العصر الحجري الوسيط: وبمتد من 14,000 سنة ق.م إلى 8000 سنة ق.م:

الحضارة في فلسطين خلال هذا العصر يطلق عليها الحضارة النطوفية، نسبة إلى مغائر النطوف شمال القدس. وقد تم العثور على شواهد تشير إلى ظهور مجموعة بشرية جديدة يبدو أنها أسست لحضارة فلسطينية محلية تركزت على الساحل الفلسطيني.

عاش النطوفيون في المغائر والكهوف في جبال الكرمل وتلال القدس والخليل وأريحا وقرب بحيرة الحولة، واعتمدوا في معيشتهم على الصيد وجمع الثمار.

العصر الحجري الحديث 8000ق.م- 4500ق.م:

عثر على عدة بيوت سكنية تعود إلى هذا العصر في عين المالحة ولكن لم يعثر على دلائل تقود إلى اكتشاف الزراعة في ذلك الوقت. ويعتبر الباحثون أريحا من أهم مناطق الشرق القديم التي تمثل فترة الانتقال من الصيد إلى الاستقرار، والدليل على ذلك البيوت المبنية بالطوب المجفف بالشمس التي تم اكتشافها في أريحا، والتي تعود إلى العصر ما قبل الفخاري. وقد بني حول المدينة سور بعد أن ازداد عدد سكانها إلى 2000 شخص، وكان السور مبنياً من الحجارة المتراصة عرضه 1.82م وضم برجاً دائرياً وخزان للمياه ومخزن للحبوب ولا يزال البرج قائماً إلى اليوم وارتفاعه 9.14م.

ودلّت الحفريات على أن الفخار ظهر الأول مرة في فلسطين في حوالي 6000ق.م، واستخدم النحاس منذ سنة 4500ق.م، ويطلق على الحضارة التي بدأت باستعمال النحاس اسم الحضارة الغسولية نسبة إلى تليلات الغسول شمال البحر الميت. وامتازت أدوات هذا العصر بدقة التصنيع والبدء بصقل وتلوين الفخار، وقد اشتهر بهذه الصناعات سكان تل أبو مطر.

العصر البرونزي: 3200-1200ق.م:

يبدأ هذا العصر بظهور مدافن رأسية تنسب إلى جماعات قضت على حضارة العصر الحجري النحاسي. وتلت مرحلة المدافن الرأسية مرحلة ظهور مدن محصنة أقيمت على هضاب مرتفعة ، ومن أهم هذه المواقع تل القدح وخربة الكرك قرب طبريا وبيسان والعفولة وتل تعنك وتل المتسلم (مجدو) في مرج ابن عامر ورأس الناقورة وأريحا القديمة وتل الفارعة وتل النصبة وتل الدوير وتل عراد وتل بيت مرسيم ومواقع أخرى كثيرة. سميت تلك الفترة بعصر دويلات المدن بعد أن زاد عدد سكان فلسطين وأصبح للمدن قوة سياسية واقتصادية.

العصر الحديدي: 1200ق.م - 330ق.م:

في القرنين 13 و12ق.م شهدت فلسطين وسورية والأردن تأسيس عدد من الممالك، كما استقبلت عددا من الهجرات أبرزها هجرة الشعب الفلسطيني الذي جاء إلى جنوب كنعان تدريجياً. واستطاع الفلسطينيون بناء قوة سياسية وتأسيس عدد من المدن على الساحل أهمها عسقلان ومنهم جاءت تسمية فلسطين التي أصبحت تطلق على الأرض الفلسطينية المعروفة اليوم منذ القرن السادس قبل الميلاد.

امتزج الفلسطينيون بالكنعانيين بسرعة واستعملوا لغتهم وعبدوا آلهتهم (داجون وبعل وعشتار)، وسيطروا على صناعة وتجارة الحديد ومنه استمدوا قوتهم العسكرية. وأسس الفلسطينيون في القرن الثاني عشر قبل الميلاد خمس مدن رئيسة هي غزة وجات وأسدود وعسقلان وأكرون وكانت كل مدينة دويلة مستقلة بذاتها.

الإمبراطورية المصرية:

في تلك الفترة كانت فلسطين جزءًا من الإمبراطورية المصرية، كما كانت عمليات التبادل التجاري نشيطة بينهما، وهو ما دلت عليه رسائل تل العمارنة التي اكتشفت في صعيد مصر.

أخذت فلسطين اسمها من اسم القبيلة الكريتية الغازية، والتي اندمجت مع الكنعانيين العرب، السكان الأصليين لفلسطين.

اسم فلسطين:

شهدت فلسطين سلسلة من الغزوات قامت بها القبائل الكريتية التي استقرت في شواطئ يافا وغزة، فسميت تلك المنطقة فلسطين نسبة إلى اسم القبيلة الكريتية الغازية التي اندمجت مع الكنعانيين سكان البلاد الأصليين، وأطلق اسم فلسطين على جميع الأراضي الساحلية والداخلية التي كان يسكنها الكنعانيون، ومع الزمن غلب العنصر الكنعاني وأصبح سكان البلاد كلهم من الكنعانيين العرب.

الإسرائيليون:

وبسبب المجاعة التي اجتاحت فلسطين هاجر يعقوب عليه السلام وأولاده إلى مصر حيث كان ابنه النبي يوسف عليه السلام قائما على خزائنها، وهي قصة فصلها القرآن الكريم في سورة يوسف. واستقر الإسرائيليون في مصر وكثر عددهم، ولكنهم بدؤوا يتعرضون للاضطهاد في عهد رمسيس الثاني فقرر موسى عليه السلام الخروج بهم إلى أرض كنعان، وهذه القصة وردت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة. ومكث بنو إسرائيل في الصحراء أربعين سنة قبل أن يتمكنوا من دخول فلسطين بعد موت موسى عليه السلام في عهد النبي يوشع، وتمكن داود عليه السلام من إقامة مملكة لبنى إسرائيل في القدس بعدما انتصر الإسرائيليون على جالوت.

داود عليه السلام:

تولى داود عليه السلام الملك ونجح في توحيد الإسرائيليين مرة أخرى وقضى على الخلافات والحروب التي كانت بينهم، واستطاع هزيمة اليبوسيين وتأسيس مملكة إسرائيل واتخذ أورشليم عاصمة (القدس) لمملكته.

وبعد موت سليمان بن داود عليهما السلام عام 935 ق.م انقسمت المملكة على نفسها، فقامت يهوذا في القدس ومملكة إسرائيل في السامرة، ونشبت الخلافات والحروب بين المملكتين، واستعانت كل منهما بملوك مصر أو آشور ضد الأخرى، مما أضعفهما معاً وأضعف سلطتهما على السكان فعادت الاضطرابات مرة أخرى.

اعلان زوال مملكتى يهوذا وإسرائيل:

هاجم شيشنق ملك مصر مملكة يهوذا عام 920 ق.م واحتلها لتصبح منذ ذلك الحين تابعة للدولة المصرية. وفي عام 721 ق.م هاجم الآشوريون مملكتي إسرائيل ويهوذا واحتلوهما وفرضوا الجزية عليهما، وقد حاولت مملكة إسرائيل التمرد لكن الآشوريين قمعوا تمردها بقوة وأخذوا معظم سكانها أسرى إلى العراق.

نبوخذ نصر:

شن نبوخذ نصر الكلداني هجوماً على فلسطين عام 597 ق.م واستولى على القدس عاصمة يهوذا وأخذ ملكها وعائلته ومعظم قادتها أسرى إلى العراق، وأقام في القدس ملكاً جديداً. وفي عام 586 ق.م حاول بقايا اليهود التمرد على سلطان بابل في فلسطين فعاد نبوخذ نصر وغزاها من جديد، وفي هذه المرة دمر القدس وعادت فلسطين كنعانية عربية تابعة للعراق تستقبل هجرات العرب من سوريا والجزيرة العربية.

وبسبب غزوات الآشوريين والكلدانيين اختفت دولة اليهود في فلسطين بعد أن عاشت أربعة قرون (1000 - 586 ق.م) كانت حافلة بالخلافات والحروب والاضطرابات.

وتعتبر تلك الفترة من أهم فترات التاريخ الفلسطيني، حيث يستند إليها اليهود في ادعائهم بأحقيتهم في العودة إلى فلسطين التي سموها أرض الميعاد.

فلسطين تحت الاحتلال الفارسي:

غزا الفرس فلسطين عام 539 ق.م واحتلوها بعد أن احتلوا بابل، وظلت فلسطين تابعة للدولة الفارسية طوال قرنين من الزمان، وفي عهدهم عادت بقايا قبيلة يهوذا من بقايا البابليين إلى القدس.

فلسطين تحت الاحتلال اليوناني:

يعتبر انتصار الإسكندر الأكبر على الفرس من أهم أحداث القرن الرابع قبل الميلاد، حيث استولى على سوريا وغزة والقدس وضمها إلى الإمبراطورية اليونانية عام 332 ق.م، وبعد وفاته انقسمت إمبراطورتيه بين قادته فكانت فلسطين تحت سيطرة القائد أنتيخوس الذي هزمه البطالمة

في غزة عام 321 ق.م، وأصبحت منذ ذلك الحين خاضعة لحكم أنتيخوس الثالث في سوريا عام 198 ق.م.

وظلت فلسطين منذ تلك الفترة تعيش حالة من الحروب القلاقل في ظل العديد من الدول مثل المكابيين والعرب الأنباط عام 90 ق.م، وظلت تابعة لعاصمتهم "البتراء" حتى احتلها الرومان.

فلسطين تحت الاحتلال الرومانى:

احتل الرومان فلسطين وجعلوها ولاية رومانية تابعة لروما أولاً ثم بيزنطة إلى منتصف القرن السابع الميلادي حينما فتحها المسلمون العرب فأصبحت جزءًا من الدولة العربية. وخلال فترة الحكم الروماني شهدت فلسطين ميلاد السيد المسيح عيسى بن مريم عليهما السلام، إلا أن اليهود وشوا به للحاكم الروماني عام 37 واتهموه بالكفر وماتلا ذلك من قصة الصلب على اختلاف تفاصيلها في العقيدتين الإسلامية والمسحية.

تمرد يهودي:

حاول اليهود استغلال الحرية الدينية التي منحت لهم في القدس منذ عودتهم من الأسر البابلي في السعي لإقامة دولة خاصة بهم، إلا أن الحاكم الروماني بمساعدة سكان البلاد العرب شن هجوماً عليهم عام 71 واحتل القدس وقتل عدداً كبيراً من اليهود قبل فرارهم إلى سوريا ومصر والبلدان العربية الأخرى.

هادریان:

كانت آخر محاولة لإقامة دولة يهودية في فلسطين عام 135 عندما تزعم أحد الحاخامات اليهود عصياناً، فهاجمهم الحاكم الروماني هادريان واحتل المنطقة اليهودية في القدس ودمرها، وبنى في ذلك المكان مدينة جديدة حرم على اليهود دخولها. بعد تلك الواقعة لم يحاول اليهود إثارة أي قلاقل في فلسطين حتى مجيء القرن العشرين الذي شهد في منتصفه قيام دولة إسرائيل، بعد ما يزيد عن ألفى عام منذ زوال دولتهم عام 586 ق.م على يد نبوخذ نصر.

الفتح الإسلامي لفلسطين:

أرسل الخليفة أبو بكر الصديق عدة جيوش سنة 633 لفتح بلاد الشام بقيادة عمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وأبي عبيدة بن الجراح، فهزم يزيد الروم في وادي عربة جنوب البحر الميت وتعقبهم حتى غزة في عام 634.

عاشت فلسطين فترات عدم استقرار إلى أن فتحها المسلمون في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وكتب آمانه للمسيحيين، وعهد ألا يسكن أحد من اليهود في المدينة المقدسة.

أجنادين

وأحرز عمرو بن العاص انتصارات كبيرة على الروم في معركة أجنادين عام 634 وفتح فحل وبيسان واللد ويافا، وحينما تولى ثيودوروس أخو الإمبراطور الروماني هرقل قيادة الجيش الروماني أمر أبو بكر الصديق قائده خالد بن الوليد بالتوجه من العراق إلى فلسطين.

اليرموك

توفي الخليفة أبو بكر الصديق وتولى الخلافة من بعده عمر بن الخطاب، فأمر الجيوش الإسلامية الموجودة في فلسطين بمواصلة القتال لاستكمال الفتح، وأمر خالد بن الوليد بتوحيد الجيوش الإسلامية في جيش واحد، واشتبك خالد مع الروم في معركة اليرموك التي شكل نصر المسلمين فيها لحظة حاسمة في تاريخ فلسطين، إذ تم فيها طرد الرومان منها.

زيارة عمر

اشترط البطريرك صفرونيوس أن يتسلم الخليفة عمر بن الخطاب بنفسه مدينة القدس التي كانت تسمى آنذاك "إيلياء"، فحضر عمر إلى فلسطين وكتب للمسيحيين عهداً أمنهم فيه على كنائسهم وصلبانهم، واشترط فيه ألا يسكن أحد من اليهود تلك المدينة المقدسة. ومنذ ذلك الحين تدفقت القبائل العربية من سوريا والحجاز ونجد واليمن وسكنت الأراضي الفلسطينية التي أصبح معظم أهلها مسلمين، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة.

العهد الأموي 661 - 750م:

كانت فلسطين في العهد الأموي تابعة لدمشق يحكمها سليمان بن عبد الملك، ومن أعظم آثار تلك الفترة قبة الصخرة التي بناها عبد الملك بن مروان في الموضع الذي عرج منه النبي صلى الله عليه وسلم إلى السماء ليلة الإسراء والمعراج، والمسجد الأقصى الذي أتم بناءه الوليد بن عبد الملك وهو البناء الذي ما زال قائماً حتى اليوم، ومدينة الرملة التي بنى فيها سليمان بن عبد الملك قصره الشهير والمسجد الأبيض.

العهد العباسى 750 - 1258 م:

بعد انتهاء حكم الدولة الأموية أصبحت فلسطين تابعة للدولة العباسية، وزارها الخليفة المأمون وولده المهدي، وفي ظل الدولة العباسية ازدادت عملية التعريب ونشأت أجيال جديدة نتيجة التزاوج بين الفاتحين العرب وأهل البلاد.

الطولونيون:

وفي القرن الثالث الهجري ونتيجة لضعف قبضة الدولة العباسية على أجزاء كثيرة من فلسطين، استطاع الطولونيون السيطرة على لبنان وسوريا ومصر وفلسطين. ومن الآثار الشهيرة خلال فترة حكمهم تحصين ميناء عكا.

الفاطميون:

أرسل جوهر الصقلي حملة إلى فلسطين سنة 969م فانتصر قائدها جعفر بن فلاح في الرملة على الإخشيديين، ودخل طبريا دون مقاومة، لكن الحسن بن أحمد القرمطي انتصر عليه سنة 970م بمساعدة البويهيين والحمدانيين، وعاد جوهر الصقلي على رأس حملة عام 975م في عهد العزيز بالله الفاطمي، واشتبك مع أفتكين القائد التركي فانسحب جوهر إلى الرملة وعقد صلحاً مع افتكين وانسحب مهزوماً، لكن الخليفة العزيز قاد حملة بنفسه عام 977م وقضى على أفتكين وقبض عليه ثم عفا عنه الخليفة. في غمرة هذا النزاع العنيف قام بنو الجراح بمحاولة لإنشاء دولة مستقلة لهم في أواخر القرن العاشر الميلادي لكن الجيش الفاطمي انتصر عليهم سنة 898م وكان قائدهم مفرج بن دغفل. عاد الجراحيون عام 1009م بزعامة حسان بن مفرج الذي استولى على الرملة وعمل على إقامة خلافة بفلسطين، وبايع أمير مكة أبو الفتوح بالخلافة سنة 1010م، وجاءت حملة فاطمية إلى فلسطين فهزمها الجراحيون .

جاء الصليبيون واحتلوا أنطاكية وانتزعوا القدس من أيدي الفاطميين سنة 1099م، وانتهى أمر الفاطميين في فلسطين أيام الخليفة المستعلي بعد أن أصبح الفاطميون بين فكي كماشة: الأتراك والفرنجة.

الصليبيون:

في أوائل حزيران 1099م وصلت طلائع الحملة الصليبية الأولى إلى الرملة ثم زحفت إلى القدس التي سقطت في أيديهم في عام 1099م، وبعد احتلال القدس أقام اللاتين فيها مملكة القدس اللاتينية وانتخبوا الأمير غود فري على رأسها ولقب نفسه "حامي المدينة المقدسة"، بعد وفاة غود فري سنة 1100م، تولى السلطة أخوة بغدوين الأول الذي عمد إلى زيادة أملاك الفرنج في فلسطين وخارجها فاحتل مدينة حيفا من المصريين وفشلت محاولات الدولة الفاطمية للتصدي للهجوم الصليبي، فاستمر بغدوين ليحتل عكا في عام 1104م، واندفع بقواته نحو جنوب الأردن بعد أن احتل شمالاً حتى بيروت، واستقر في الشوبك ، وفي عام 1116م احتل العقبة وبني فيها قلعتين، وبذلك أصبح الساحل الفلسطيني كله بأيديهم ما عدا عسقلان.

بدأت الصحوة العربية منتصف القرن 12م بظهور صلاح الدين الأيوبي الذي جهز الجيوش في الشام وحرر القدس بعد معركة حطين الشهيرة عام 1187م. لكن أوروبا أرسلت الحملة الصليبية الثالثة التي احتلت عكا سنة 1191م، وبعد مغاوضات طويلة عقد صلح الرملة سنة 1192م الذي نص على بقاء القدس للمسلمين شرط السماح بالحج للمسيحيين، لكن وفاة صلاح الدين وغضب البابا من الصلح دعا إلى إرسال حملة رابعة لم تصل إلى فلسطين ضمن ملابسات معقدة، فعاد الفرنج ليخرجوا بحملة خامسة من عكا فطردهم الأيوبيون فعادوا إلى عكا، لكن الخلاف بين الأيوبيين جعل الكامل يستنجد بفردرك الثاني مقابل إعطائه القدس ليساعده على أخيه، فاستجاب فردريك فسلمه الكامل القدس دون حرب عام 1229م. أقيم تحالف بين الفرنج والتتار بعد قيام دولة المماليك عام 1250م، لكن المماليك هزموا الفرنج في معركة المنصورة الظاهر بيبرس الأثر الأكبر في تخليص فلسطين من بقايا الفرنجة وتحرير باقي مدنها، وتابع بعده المنصور سيف الدين قلاوون مسيرة تحرير الشام، لكنه توفي عام 1290م فتابع ابنه

الأشرف صلاح الدين خليل الذي حرر عكا عام 1291م ودفع ملكها للفرار إلى قبرص، ومضى الأشرف واستولى على بقية المدن، وهكذا سقطت معاقل الصليبين نهائياً عام 1291م.

الأيوبيون:

الأيوبيون قبل حطين (1174–1186م): يبدأ هذا العصر باستقلال صلاح الدين بمصر وخروجه إلى الشام لتوحيد المسلمين، وينتهي باكتمال بناء الجبهة المتحدة سنة 1186م. حيث أحاط صلاح الدين بالفرنجة بعد أن فرض سلطانة على مصر والمغرب والنوبة وغرب الجزيرة وفلسطين وسورية والموصل.

في ذلك الوقت كانت مملكة القدس اللاتينية قد بلغت غاية اتساعها حيث بسطت نفوذها على فلسطين من الساحل إلى الكرك ومن الجليل إلى وادى عربة.

الأيوبيون من حطين إلى وفاة صلاح الدين (1187–1192م): شن صلاح الدين حرباً شاملة على الفرنجة في هذه المرحلة، وأنزل بهم هزيمة ساحقة في حطين سنة 1187م، واسترد معظم المدن الساحلية على شاطئ فلسطين واستعاد بيت المقدس مما غير ميزان القوى بين الفرنجة والمسلمين، وحسب صلح الرملة 1192م فقد احتفظ الفرنجة بمملكة على شاطئ فلسطين كان لها طابع تجاري وليس سياسي.

وبانحسار النفوذ الصليبي عاد لفلسطين طابعها الإسلامي وعاد الازدهار لبيت المقدس وغدا المسجد الأقصى مقصد العلماء، ولم يمنع صلاح الدين الحجاج المسيحيين من زيارة أماكنهم المقدسة في المدينة بل كلف حراساً بحمايتهم.

التتار:

تعرضت فلسطين لخطر التتار مرتين أيام المماليك؛ الأولى كانت عام 1259م حين اجتاح هولاكو الشام ووقعت مدن الخليل وبيت جبرين وغزة تحت سطوة السلب والنهب والقتل والتدمير. وعلى أرض فلسطين كانت المعركة الفاصلة في عين جالوت بين جيوش المماليك بقيادة قطز وجيوش النتار بقيادة "كبتغاوين" انتهت بانتصار المماليك (1259م) الذين طاردوا التتار حتى بيسان.

المماليك:

حكموا مصر والشام في الفترة بين 1517.1250م ، بعد عدة مؤامرات تولى السلطان سيف الدين قطز، وفي عهده وصل التتار إلى بلاد الشام، فجهز الجيوش إلى عين جالوت في فلسطين عام 1260م، بقيادته وقيادة الظاهر بيبرس، وحقق نصراً حاسماً على التتار حمى المنطقة من دمار شامل. قتل قطز على يد بيبرس، فاستولى الأخير على السلطة، ويعد بيبرس المؤسس الحقيقي لدولة المماليك، بل هو أعظم قادتها على الإطلاق، فقد جهز عدة حملات على الصليبيين، وقضى على مملكة أنطاكية الصليبية، وساهم ذلك بشكل فعال في القضاء على الوجود الصليبي في الشام ومصر، وقد قام بفتح قيسارية وصفد وهونين وتبنين والرملة وقلعة الشقيف، وهاجم صور وعكا، وإلى جانب ذلك عمر الأسطول ونظم الجيش وحسّن الموانئ وبنى الجوامع وأقام المؤسسات الدينية وجدد الخلافة العباسية في القاهرة.

العثمانيون:

أصبح العثمانيون القوة الرائدة في العالم الإسلامي بعد أن استطاع محمد الفاتح (1451–148م) فتح القسطنطينية سنة 1453م، وبدأ العثمانيون بعدها في التوجه صوب القوى الإسلامية في الشرق منذ مطلع القرن 16م فتمكن السلطان سليم الأول (1512–1520م) من فتح بلاد الشام وفلسطين 1516م، بعد انتصاره في معركة مرج دابق بالشام وقتل السلطان المملوكي قانصوه الغوري وسقطت دولة المماليك مما أدى إلى انتقال زعامة العالم الدينية والسياسية إلى الدولة العثمانية. عام 1516م احتل العثمانيون مدينة القدس، وكان حكم العثمانيون في فلسطين الأطول على مر العصور حيث امتد إلى 400 سنة. امتازت بداية العهد العثماني بالبناء والتطور في مختلف أنحاء البلاد بما فيها القدس. ولكن بعد فترة زمنية طويلة بدأ تدهور السلطة المركزية، وتم إهمال البلاد. بالنسبة لأسوار البلدة القديمة والتي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا، تم اصلاحها وترميمها على يد السلطان العثماني "سليمان القانوني".

في نهايات العهد العثماني جرت الكثير من الأحداث على أرض فلسطين خصوصا بعد سيطرة والي مصر محمد علي عليها ومنازعة العثمانيين في ولاية مستقلة تضم فلسطين، أرسل محمد على باشا جيشًا برياً وآخر بحريًا إلى بلاد الشام بقيادة إبراهيم باشا، وسير الخليفة العثماني له

جيشًا بقيادة رشيد باشا ولكنه هُزم أمام إبراهيم باشا. بعد انتصارات إبراهيم باشا على العثمانيين في الشام اتفقت الدولة العثمانية ومحمد على باشا على توقيع معاهدة "كوتاهية". وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني بدأت تظهر بعض الجمعيات والمؤسسات التي تدعو إلى التعصب القومي ومنها جمعية "تركيا الفتاة" وجمعية "الاتحاد والترقي"، بعضها كان يسيطر عليها اليهود بشكل أو بآخر، وعملت هذه الجمعيات على إسقاط الخلافة الإسلامية والدعوة إلى القومية التركية. وفي هذه الفترة أيضًا كانت الدول الأوربية تشجع الثورة والتمرد على الدولة العثمانية فبدأت الدولة العثمانية تسير خطواتها الأخيرة في طريق الأقول، وبعد الحرب العالمية الأولى تسارعت خطوات التدهور فانتهى التواجد العثماني في فلسطين تماما عام 1921م.

الوحدة الثانية

القوى الاستعمارية الغربية ودورها في دعم الحركة الصهيونية:

لم تكن فكرة إنشاء دولة لليهود في فلسطين في الأساس فكرة يهودية، وإنما فكرة استعمارية طرحها المستعمرون الغربيون على اليهود بهدف مساعدتهم في توطينهم في فلسطين قبل قيام الحركة الصهيونية عام 1897م.

وهذا كان واضحاً في كتاب السير هنري فنش عام 1621م بعنوان: " The World's وهذا كان واضحاً في كتاب السير هنري فنش عام 1621م بعنوان: " The World's بريطانيا وهو أول كتاب معروف في بريطانيا يدعو لاستعادة إمبراطورية الأمة اليهودية في فلسطين) ، بهدف حماية طرق المواصلات والتجارة العالمية المؤدية إلى الهند وشرق آسيا.

وفي عام 1649م قدمت مجموعة من البوريتانيين عريضة إلى الحكومة البريطانية جاء فيها: "إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأراضي المنخفضة سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء إسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم إبراهيم واسحق ويعقوب كي تصبح إرثاً دائماً لهم". ولنفس الغرض اقترحت القوى الاستعمارية الأوروبية على اليهود في القرن السابع عشر الميلادي 12 مشروعاً استعمارياً لإقامة كيان سياسي مستقل لهم في فلسطين.

ومع ازدياد النشاط الاستعماري العالمي في القرن التاسع عشر الميلادي اكتسبت فكرة خلق وطن قومي يهودي في فلسطين بالنسبة إلى القوى الاستعمارية الغربية المتنافسة فيما بينها قيمة إضافية. لقد ازداد عدد المشاريع الاستعمارية المعروضة على اليهود لتهجيرهم إلى فلسطين وإقامة وطن قومي أو دولة لهم فيها في الفترة الزمنية الواقعة بين (1790– 1939) ليصل أكثر من ثلاثين مشروعاً، علماً أن هذه المشاريع لم تقتصر فقط على فلسطين، وإنما شملت بلدانا في جميع الاتجاهات الأربعة.

الصهيونية تنقسم الى قسمين:

أ: الصهيونية غير اليهودية حتى عام 1897: ب: الصهيونية اليهودية بعد عام 1897:

أولاً :الصهيونية غير اليهودية:

1: دور فرنسا:

حملة نابليون على فلسطين عام (1799م)

إن أول رجل اقترح إقامة دولة لليهود في فلسطين كان نابليون بونابارت، فكان أول الصهيونيين الحديثين غير اليهود ، لأنه كان يدرك جيداً مدى الخدمات التي كان بمقدور يهود العالم عامة ويهود فرنسا والشرق خاصة تقديمها له لتحقيق أهداف حملته على مصر وفلسطين، والتي كانت موجه في الأساس لضرب مصالح القوة البريطانية المنافسة له في الشرق الأوسط. فقبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر أعدت الإدارة الفرنسية عام 1798 خطة سرية لإقامة "كومنولث يهودي في فلسطين" في حال نجاح الحملة العسكرية في المشرق.

وعندما شرعت قواته في حصار عكا وجه نابليون كأول رجل دولة غربي نداءً في عام 1799 إلى جميع يهود آسيا وإفريقيا على الانخراط تحت رايته لإعادة القدس القديمة لهم, ولإعادة "مجدهم الغابر" واصفاً إياهم ب " ورثة فلسطين الشرعيين". وحثهم إلى مؤازرته على "إعادة احتلال وطنهم" وعلى "دعم أمتهم والمحافظة عليها بعيدا عن أطماع الطامعين لكي يصبحوا أسياد بلادهم الحقيقيين". من وراء هذا النداء كان يطمح نابليون تحقيق عدة أهداف أهمها:

-1 رغبته في الحصول على قروض مالية من اليهود للحكومة الفرنسية، التي كانت آنذاك تعاني من أزمة مالية خانقة.

2- إيجاد حاجز بشري في فلسطين تحت الحماية الفرنسية يفصل سوريا عن مصر، حتى يتمكن من تدعيم الاحتلال الفرنسي في المنطقة، وبذلك يستطيع نابليون تهديد مصالح بريطانيا (القوة الاستعمارية المنافسة) له من خلال السيطرة على طرق تجارتها ومواصلاتها إلى الهند.

3- إفشال التحالف الذي تم التوصل إليه بين بريطانيا وروسيا وتركيا عام 1799، والذي نص على الحفاظ على سلامة أراض الدولة العثمانية. نابليون اعتبر هذا التحالف الثلاثي موجها ضد فرنسا ومصالحها، ومن أجل فك الخناق والعزلة المفروضة على فرنسا قرر " تأمين حماية مصر ضد الأتراك وحلفائهم البريطانيين" واحتلال فلسطين لكسب ودعم اليهود.

لم يتمكن نابليون من تحقيق مشروعه المتمثل في الحصول على موطئ قدم استراتيجي لفرنسا في المنطقة، وفي توطين اليهود في فلسطين وذلك لثلاثة أسباب أساسية:

أولهما: هزيمته أمام أسوار عكا بسبب صمود أهلها وشدة مقاومتهم للحملة الفرنسية.

وثانيهما: بسبب هزيمة نابليون وتحطيم أسطوله في معركة أبو قير البحرية أمام سواحل الإسكندرية على يد الأسطول الإنجليزي بقيادة نيلسون .

وثالثهما: بسبب رفض اليهود أنفسهم لندائه وذلك لتركيز جل اهتمامهم في تلك الفترة على شؤونهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية.

2:اللاسامية والبدايات الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين:

تعريف اللاسامية:

مصطلح متعارف عليه في أوروبا ،وهو كراهية اليهود وملاحقتهم على يد حكومات أو فئات من شعوب أوروبا وذلك بسبب انتماء اليهود للشعب السامى المختلف عن الشعوب الأوروبية.

لم تستجب الأوساط اليهودية للأفكار والمشاريع الاستيطانية الغربية الراغبة في إنشاء كيان يهودي في فلسطين إلا ابتداء من أواسط ثلاثينيات القرن التاسع عشر, لكن هذه الاستجابة كانت بشكل جزئي ولم تتخذ طابعا جماهيريا واسع النطاق، وإنما اقتصرت في بادئ الأمر على البرجوازية اليهودية المتحالفة مع الطبقات الرأسمالية الحاكمة.

وجدت البرجوازية اليهودية في إنشاء وطن يهودي في فلسطين مكسبا ماديا ووسيلة للتخلص من عبء فقراء اليهود الفارين من روسيا وأوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية بسبب المعاناة والاضطهاد ضد اليهود. ونظرا لقناعة الأثرياء اليهود بصعوبة اندماج هؤلاء اليهود في المجتمعات الأوروبية الغربية بسبب الحواجز الثقافية واللغوية في ظل انتشار موجة الكراهية ضد اليهود, لجئوا إلى إنشاء مؤسسات وجمعيات بهدف تنظيم هجرة الفقراء من اليهود إلى خارج القارة الأوروبية و فلسطين.

وهناك العوامل التي دفعت البرجوازية اليهودية للبحث عن وطن لليهود خارج أوروبا

تخوفها من انضمام الفقراء اليهود إلى الأحزاب اليسارية والحركات الثورية المناهضة للنظام الرأسمالي الغربي.

وفي عام 1860م حصل الأثرياء اليهود بمساعدة القنصليات الغربية في القدس وخاصة القنصلية البريطانية على قطعتي أرض، وفي نفس العام أسس في باريس النائب في البرلمان الفرنسي أدولف كريميية جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين عرفت باسم (الاتحاد الإسرائيلي العالمي).

وفي عام 1878 قامت مجموعة من يهود مدينة القدس بشراء قطعة أرض من أراضي قرية ملبس من آل قصار بلغت مساحتها 3375 دونما، وتم تسجيها باسم أحد اليهود الذين كانوا يتمتعون بحق الحماية من القنصلية النمساوية, وبنفس الأسلوب تم شراء قطعة أرض أخرى تبلغ مساحتها 10آلاف دونم. وعلى هاتين القطعتين أنشأ اليهود مستوطنة بيت تكف) (مفتاح الأمل)،والتي أطلق عيها لقب "أم المستوطنات".

لكن أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بدأت تزداد طرديا وبشكل ملحوظ مع ازدياد المعاناة والاضطهاد والعداء ضد اليهود (اللاسامية) في روسيا وأوروبا الشرقية, إلى أن وصل عددهم في فلسطين عام 1895 إلى 50,000 ألفا.

لقد جاءت هذه الزيادة اللافتة للنظر بعد أولى موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين من روسيا ورومانيا منذ عام 1881م بسبب المجازر التي حلت باليهود الروس ، في أعقاب اتهام اليهود بالاشتراك في اغتيال القيصر الروسي ألكسندر الثاني عام 1881.لقد شكل هذا التاريخ نقطة تحول نوعية في الفكر اليهودي نحو الهجرة إلى فلسطين وقوض أفكار حركة التنوير اليهودية المسماة الهسكالاه (Haskalah).

أسباب الهجرة اليهودية إلى فلسطين:

أولا: إن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تأت إلا تحت تأثير الاضطهاد والعداء ضد اليهود وفي الأوقات ومن البلدان التي استفحل وتفاقم فيها الاضطهاد والعداء لليهود (روسيا وبولندا في بادئ الأمر ومن ثم من ألمانيا النازية), وليس بفعل "الحنين الدائم" إلى فلسطين "وطن الآباء والأجداد"

كما تدعي الصهيونية, أي أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تتكاثف حتى بعد نشأة الصهيونية, إلا لأسباب سياسية وليس لأسباب دينية.

ثانيا: أن الغالبية الساحقة من المهاجرين اليهود فضلوا الذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى, مما يعني أن الدوافع الاقتصادية وتوفر الحريات السياسية والمناخ الديمقراطي ورغبة اليهود في الاندماج في المجتمع الأمريكي شكلت عوامل الجذب الأساسية لدى المهاجرين اليهود, رغم استخدام الحركة الصهيونية لجميع الوسائل والإمكانات المالية والدعاية الدينية, لإثارة اهتمام اليهود وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين.

ثالثا: قلة قليلة من الهاجرين اليهود آثرت الهجرة الى فلسطين, حيث لم تحتل عند المهاجرين اليهود إلا المرتبة الخامسة, بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والأرجنتين وكندا.

رابعا: يلاحظ أن عدد المهاجرين اليهود من ألمانيا النازية إلى فلسطين خلال أقل من ست سنوات, أي من عام 1932–1933), فاق عدد المهاجرين اليهود الذين قدموا إلى فلسطين خلال خمسين عاما.

3:دور بربطانیا:

ازدادت الفكرة الصهيونية مركزية في الوجدان السياسي الغربي، ولعل أكبر دليل على ذلك أن المفكرين الصهاينة من غير اليهود أصبحوا قريبين من صانع القرار. يُذكر هنالك وزير البحرية البريطانية (هنري إينس) الذي كتب مذكرة عام 1839 م موجهة إلى دول شمال أوروبا وأمريكا البروتستانتية، حيث قام اللورد (بالمرستون)، رئيس الوزراء، برفعها للملكة (فيكتوريا).

بينما نشرت جريدة (جلوب) اللندنية القريبة من وزارة الخارجية مجموعة مقالات عام 1939 - 1840 م تؤيد فيها مسألة تحييد سوريا وضمنها فلسطين، وتوطين أعداد كبيرة من اليهود فيها. وقد حازت المقالات موافقة (بالمرستون). وقد نوقشت في مؤتمر القوى الخمس الذي عُقد في لندن عام 1840 م مسألة تحديد مستقبل مصر، وفي ذلك العام، كتب خطابه إلى سفير إنجلترا في الآستانة يقترح فيه إنشاء دولة يهودية حماية للدولة العثمانية ضد محمد على.

وقدَّم الكولونيل (تشرشل) عام 1841 م مذكرة ل(موسى مونتفيوري) يقترح تأسيس حركة سياسية لدعم استرجاع اليهود لفلسطين لإقامة دولة محايدة في خدمة الدول الغربية. وفي عام 1845 م، ظهر كتاب (جولير (المعنون)تهدئة سوريا والشرق (حيث طرح خطوات عملية لتوطين اليهود في فلسطين. كما أن)جولد سميد (صاحب)مونتفيوري (في رحلته إلى فلسطين عام 1849 م، حيث أسس عام 1852 م واحدة من المنظمات الصهيونية الأولى وهي منظمة تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين التي قدمت المساعدة للقنصل الإنجليزي بالقدس في عملية تدريب اليهود المحليين على الزراعة. كما نشر اقتراحات عملية تتصل آنذاك بتأسيس صناعات ترمي لزيادة النفوذ الإنجليزي في سوريا.

الصهيونية اليهودية:

التسمية:

اشتقت الصهيونية من كلمة كنعانية قديمة أسمها "صهيون" وهي تعني "الجبل المشمس" أو "الحصن"، وهذه الكلمة أطلقها الكنعانيون على الجبل الشرقي لمدينة القدس (يبوس)، التي بناها اليبوسيون واتخذوها موقعاً وحصناً لحكامهم، وكان ممن أقام فيها الشيخ سالم، الذي سميت المدينة باسمه "اورسالم"، أو "أورشالم". وعندما استولى الملك داود على يبوس كانت تعرف بأورشليم، لكن اسم صهيون ظل يستخدم كمفهوم ديني كناية عن مدينة القدس، وليس للدلالة على "الصهيونية" كمفهوم سياسي.

أما عبارة "الصهيونية" (Zionism) بالإنجليزية، فلم تظهر كمصطلح سياسي إلا على يد الكاتب والصحفي اليهودي النمساوي ناثان بيرن باوم (Nathan Birnbaum 1869-1937)، الذي ابتكرها لأول مرة عام 1890م في صحيفته "التحرر الذاتي".

لكن مصطلح الصهيونية كحركة سياسية لم ينتشر ويتبلور بمفهومها الحالي إلا مع تيودور هرتزل (Theodor Herzl 1860-1904) المؤسس الفعلي والأب الروحي للحركة الصهيونية التي تأسست رسمياً في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م.

ويعتبر الصهاينة أن الصهيونية المتعارف عليها والتي دعا إليها هرتزل في مؤتمر بازل هي الوريث الشرعى لعدد من الجمعيات والنداءات الفكرية الصهيونية السابقة التي بدأت تظهر إلى

حيز الوجود منذ منتصف ثلاثينات القرن التاسع عشر، والتي لم تكن تجد الحد الأدنى من التجاوب بين اليهود أنفسهم، إلا مع بداية الستينات من القرن التاسع عشر، ونتيجة لعدة عوامل مهدت الطريق لنشأة الحركة الصهيونية، التي هدفت لحل المشكلة اليهودية عن طريق ما يسمى بإعادة توطين اليهود في فلسطين، (أرض الميعاد) وإنشاء الدولة اليهودية فيها.

أسباب نشأة الحركة الصهيونية:

في الثابت علمياً أن الحركة الصهيونية لم تنشأ في فلسطين أو في أي بلد عربي، وإنما نشأت ونمت في أوروبا وانطلقت منها، والسبب يعود في أن أوروبا كانت تشكل البيئة الخصبة والحاضنة الطبيعية لعدة عوامل تضافرت مجتمعة مع بعضها البعض أدت إلى ظهور الصهيونية منها:

1: حركة الاستعمار العالمي:

يعتبر الاستعمار الغربي من العوامل الأساسية التي ساهمت في نشأة الحركة الصهيونية وفي تطورها، ونجاحاتها. لقد شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر ازدياد وتيرة الحركة الاستعمارية العالمية، التي أشعلت تنافساً محموماً للاستيلاء على شعوب وقارات العالم الثالث وتوطين الغرباء فيها.

2: اللاسامية (العداء لليهود):

إن ظاهرة "معاداة اليهودية" ظاهرة قديمة بدأت منذ بداية القرن الرابع عشر في أوروبا، أما ظاهرة معاداة السامية (معاداة اليهودية، فهي لم تظهر إلا لأول مرة في كتاب الصحفي الألماني "فيلهلم مار" الذي أصدره بعنوان "انتصار اليهودية على الجرمانية" عام 1879م.

لم تولد الحركة الصهيونية من رحم الديانة اليهودية، ولم تأت نتيجة دوافع ذاتية خاصة باليهود وتاريخهم في فلسطين ولم تكن مرتبطة بمقولة "حنينهم الدائم إلى صهيون" أو بما يسمى "الوعد الإلهي"، وإنما نشأت الحركة الصهيونية في أوروبا تحديداً في القرن التاسع عشر بالذات، بسبب انتشار عدة ظواهر ونظربات ونزعات قومية وعنصرية استغلها الصهاينة ووظفوها خدمة

لمصالحهم القومية وأهدافهم السياسية، ولعل من أهم هذه الظواهر إضافة الى الاستعمار، كانت ظاهرة اللاسامية التي انطلقت من شرق أوروبا إلى غربها، فالأوضاع السياسية الصعبة التي عاشها اليهود وموجة الاضطهاد الروسي منذ أوائل ثمانيات القرن التاسع عشر كانت وراء نشأة وتطور الأفكار الصهيونية.

وتعود أسباب معاداة السامية إلى عدة عوامل عميقة وقديمة ومتداخلة مع بعضها البعض ومتنوعة، اقتصادياً وسياسياً وقومياً ودينياً، ولا تتعلق باليهود فقط، وإنما أيضاً بمن يحيط بهم وبالظواهر الاجتماعية والسياسية التي كانت منتشرة في القارة الأوروبية.

رواد الحركة الصهيونية الأوائل

وقد ارتكز مؤسسو الحركة الصهيونية في ادعاء الحق بفلسطين بدعاوى، أولها الزعم بأن اليهود يشكلون شعبا أو أمة، أسموه (الشعب المختار)، وقالوا: بنقاء العنصر اليهودي وفرادته، وأنه من غير الممكن أن يندمج مع بقية الشعوب، وأن العنصر اليهودي يواجه اضطهادا لا لشيء إلا لأنه يهودي، لذلك لا بد لهذا العنصر أن يعيش ضمن دولة تخصه وتعبر عنه وعن يهوديته، وكانت تلك الدعوى بمثابة حجر الزاوية في العقيدة الصهيونية. لقد عارض رواد الحركة الصهيونية الأوائل مبدأ المساواة وسياسة الاندماج في المجتمعات الأصلية كحل للمسألة اليهودية، واعتقدوا بدلاً من ذلك أن حل المسألة اليهودية ومستقبل اليهود مشروط بخروجهم من أوروبا وبتحويل اليهود إلى أمة مستقلة، وبعودتهم إلى "وطنهم التاريخي" وإقامة دولة لهم فيها على النمط الاستعماري الغربي، ومن أمثلة هؤلاء الذين ساهموا في نشأة الصهيونية واعتبروا من روادها الأوائل هم:

1: الحاخام يهودا القلعي (1798-1878 م)

ولد بمدينة سراييفو في البوسنة، ثم أصبح في عمر مبكر حاخام الطائفة اليهودية في يوغسلافيا. ساهمت أفكاره في بعث الصهيونية الدينية في العصر الحديث؛ لما احتوته من دعوة إلى خلاص الشعب اليهودي بالعودة إلى التلمود والكابالاه، وكذلك بالعودة إلى الأرض المقدسة، أرض فلسطين، أرض الآباء تحت زعامة وقيادة بشرية يهودية دون انتظار قدوم المسيح المخلص كما حدث في العودة من بابل، ثم بناء الهيكل للمرة الثانية، ثم إعادة بناء أسوار أورشاليم.

ويمكن تلخيص أفكاره فيما يلي:

أ- الزعم بأن هناك مسيح آخر سيسبق مجيء المسيح المنتظر ليقود اليهود في حروب (فتح) فلسطين عنوة.

ب- الدعوة إلى إنشاء شركة على غرار شركات التأمين وشركات سكك الحديد، لكي تتوسل إلى السلطان العثماني "ليعيد لهم أراضي فلسطين، لقاء إجارة سنوية".

ت الدعوة إلى عقد)كنيست (جمعية يهودية عمومية، تحت قيادة مجموعة من حكماء اليهود (السنهدرين)؛ لتنظيم عملية السيطرة على فلسطين، وإنشاء المستوطنات اليهودية بها.

ث – إنشاء صندوق قومي يهودي؛ لجمع التبرعات والمساعدات المالية من أثرياء اليهود، لإنشاء المستعمرات والمستوطنات ولتهجير اليهود وشراء الأراضي لهم.

ج- إنشاء صندوق مالي يدعم الاستيطان.

ح- اشتراك كل فئات اليهود في استثمار قرض قومي الإقامة المشروعات الخدمية لليهود في فلسطين.

خ- الدعوة لإحياء اللغة العبرية، وقد وضع بنفسه كراسا لتدريسها؛ لأن ذلك على حد تعبيره "...لن يكتب البقاء والاستمرار لأية أمة دون وجود لغة مشتركة لها...".

وقد أسس القلعي جمعية للاستيطان في فلسطين لكنها لم تصمد

طويلا، وقد هاجر في أواخر أيامه إلى فلسطين ثم مات هناك.

2: الحاخام (أبراهام يتسحاق كوك) 1865–1935 م:

ولد في لاتفيا المتاخمة لروسيا، ويعتبر من أبرز مفكري الصهيونية، تتلخص جهوده في التقريب بين الصهيونية والمتدينين، وجمع الأموال والرجال للحركة الصهيونية، شكل حلقات كانت نواة للصهيونية الدينية، وساهم في التفاف أكبر قطاعات اليهود المتدينين حول المشروع الصهيوني، وخاصة بعد أن أفتى بأنه من أجل عودة المسيح المخلص يتوجب العمل على إقامة الدولة

اليهودية. أخذ بفتوى لأحد كبار الحاخامات اليهود في القرن الثاني عشر، الذي أفتى بأن استيطان (أرض إسرائيل) يعدل جميع فرائض التوراة الثلاثمائة والستين.

يعتبر بحق مؤسس تيار الصهيونية الدينية، ومؤسس مدرسة (مركاز هراف) الدينية، التي تعتبر المركز الأول للتطرف الديني، وقد تمكن من إقامة العديد من الحركات الصهيونية الدينية الاستيطانية مثل حركة (بني عكيفا) للشبيبة اليهودية المتدينة، وأقام الحاخامية الكبرى.

وتتلخص أفكاره في:

أ- رأى أن المنفى حالة غير طبيعية، على عكس الرؤية التقليدية اليهودية، التي رأت المنفى جزءاً لا يتجزأ من التجربة الدينية عند اليهود، فهي أمر الإله، والعقاب الذي حاق باليهود نتيجة الذنوب التي اقترفوها .

ب- لا يستطيع اليهودي أن يكون مخلصا وصادقا في أفكاره وعواطفه وخيالاته في أرض
 الشتات. فاليهودية في أرض الشتات ليس لها وجود حقيقي.

ت- إعطاء معنى ديني لمركزية (أرض إسرائيل) في الحياة اليهودية.

ث- تعظيم قيمة الاستيطان في فلسطين في حياة اليهود.

ج- الربط بين الدين اليهودي وجهود الحركة الصهيونية في السيطرة على فلسطين بعكس بعيد الحاخامات الذين اعتبروا ذلك هرطقة.

ح- المطالبة بضم كل (أرض إسرائيل)، وطرد العرب، واستخدام العنف لتحقيق ذلك.

3: (Moses Hess 1875–1812) موزس هس

ولد موزس هس في بون في ألمانيا عام 1812، ويعتبر من المفكرين اليهود الذين تركوا انطباعاً عميقاً في الفكر الصهيونية فقط، بل عميقاً في الفكر الصهيونية فقط، بل ومؤسسها أيضاً. ففي كتابه الذين أصدره عام 1862 تحت عنوان "روما والقدس") أودع فيه معظم أفكاره وآرائه الصهيونية التي انطلقت من فكرة وجود "قومية يهودية" ترتكز على العرق

والدين، وبالتالي فإن حل المسألة اليهودية لا يتم من خلال الاندماج، وإنما بتهجير اليهود صوب فلسطين، وإقامة مستعمرات في فلسطين "تمتد من السويس إلى القدس ومن ضفاف الأردن إلى شاطئ البحر المتوسط"، تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية.

: (Yehuda Leib (Leon) Pinsker 1821–1891) بنسكر: 4

ولد بنسكر عام 1821 في بولندا (الروسية)، ودرس الحقوق والطب في جامعة موسكو، وعاد إلى أوروبا ليعمل فيها طبيباً منذ عام 1849، في بداية حياته آمن بنسكر بضرورة وحتمية اندماج اليهود في المجتمع الروسي، وحثهم على التحدث باللغة الروسية، لكن اللاسامية (وتحديداً في روسيا) وتحريض الحكومة الروسية رسمياً على معاداة اليهود أفشلت أهداف حركة الهسكلاة بين اليهود، وجعلت مساعي اندماج اليهود في المجتمع الروسي غير ممكنة.

أما نظربته السياسية فيلخصها بنسكر بالآتى:

- 1: أن اليهود ليسوا أمه حية، إنهم غرباء في كل مكان، ولذلك فهم محتقرون.
- 2: إن التحرر السياسي والمدنى لليهود لم يكن كافيا ليرفعهم في تقدير الشعوب.
- 3: الخلاص الوحيد هو بخلق القومية اليهودية؛ فالتحرر الذاتي لليهود كشعب، لا يتم إلا بحصولهم على وطن لهم وحدهم.

4: إن الوقت الملائم للتحرر قد جاء وعلى الرغم من كون المسألة اليهودية مسألة عالمية، فإن حلها يجب أن يكون حلاً قومياً (يهودياً) وعلى اليهود اتخاذ الخطوة الأولى بعقد مؤتمر يهودي عالمي .

لقد رفضت الأغلبية الساحقة من يهود ألمانيا أفكار بنسكر، وعلى النقيض من ذلك التزموا بالكفاح من أجل الاعتراف بهم ومن أجل اندماجهم في المجتمع الألماني.

هرتزل وإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية 1897:

ولد تيودور هرتزل في مدينة بودابست بالمجر عام 1860، وفي عام 1878 انتقل مع أسرته إلى فينا، حيث درس في جامعة فينا (1878-1884) وتخرج منها بدرجة دكتوراه في الحقوق

1884، وما لبث أن تحول من العمل في المحاماة إلى عالم الأدب والصحافة والكتابات المسرحية، وفي عام 1891 عمل مراسلاً في باريس إلى صحيفة "نوي فراي برسه" أوسع الصحف النمساوية انتشاراً، وظل مراسلاً لها حتى سنة 1895، إلى أن عاد إلى فينا ليتسلم رئاسة تحرير القسم الأدبى في الصحيفة.

إن المسألة اليهودية لهرتزل لم تكن تعني له أنها مسألة اجتماعية أو مسألة دينية... بل مسألة قومية" (. لقد اعترف هرتزل أن نقطة التحول من الاندماج إلى الصهيونية بدأت عنده بعد قراءته لكتاب الفيلسوف الألماني المعادي للسامية كارل اويغن ديورنغ .

لقد عبر هرتزل عن آرائه وأفكاره الصهيونية في كتابه الذي نشره في فبراير /نيسان 1896 باللغة الألمانية بعنوان "دولة اليهود" (Der Judenstaat). ومما قاله هرتزل في كتابه عن دور الاستعمار في إقامة دولة اليهود المطلوبة "... كانت محاولات الاستعمار الفردية محاولات مثيرة للاهتمام -بالرغم من فشلها - لما مثلته على نطاق صغير من مؤشرات عملية لفكرة تأسيس دولة اليهود، وكانت مفيدة من حيث أنها جعلتنا نستفيد من أخطائهم في تنفيذ المشاريع الضخمة". وتناول هرتزل في كتابه أيضاً ظاهرة العداء للسامية واعتبرها وسيلة مناسبة لدفع الجماهير اليهودية نحو الهجرة وإقامة "وطن قومي" لها، وأن الحركة الصهيونية "ليست بحاجة إلى بذل الكثير من الجهد من أجل دفع الجماهير اليهودية صوب الوطن المنشود فالمعادون للسامية سيتولون مهمة تقديم الجهد اللازم لذلك".

أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل (Basel) في سويسرا في الفترة الواقعة بين 20-31 آب/أغسطس 1897 بحضور 204 مندوبين عن 15 بلداً (ثلثهم من روسيا) والذي دعا إليه هرتزل، أكد الأخير على هذه العلاقة بين معاداة السامية والحركة الصهيونية قائلاً: "معاداة السامية منحتنا القوة الذاتية من جديد: لقد رجعنا إلى وطننا... إلى أرض اليهود".

انتخب المؤتمر هرتزل رئيساً له، وأسس المنظمة الصهيونية العالمية (وأقر لها برنامجاً عرف بـ (برنامج بازل).

لقد حدد المؤتمر هدف الصهيونية الواجب تحقيقه على النحو التالي: "خلق وطن قومي الاحظ وطن قومي الاحظ وطن قومي وليس دولة[للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام".

ويري المؤتمر أن الوسائل التالية تؤدي الى الغاية المنشودة، وهذه قرارات المؤتمر:

- 1. تعزيز الاستيطان في فلسطين باليهود المزارعين والحرفيين والمهنيين وفق أسس وظروف ملائمة.
 - تنظيم اليهود كافة وتوحيدهم بواسطة إنشاء المؤسسات المحلية والعامة الملائمة، وفقاً للقوانين السارية في كل بلد.
 - 3. تقوية الشعور اليهودي القومي والهوية القومية اليهودية.
 - 4. اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على موافقة الحكومات، حيث يكون ذلك ضرورياً لتحقيق هدف الصهيونية.

وفي داخل المؤتمر الصهيوني أقر أيضاً شكل العلم الصهيوني والنشيد "القومي" اليهودي (الأمل – هتكفاه بالعبرية)، ومنح العضوية لكل يهودي في العالم يلتزم ببرنامج بازل ويدفع "شاقل" اشتراكاً سنوباً.

وعندما عاد إلى فينا علق هرتزل على برنامج بازل في مذكراته بتاريخ 3 أيلول / سبتمبر 1897 قائلاً: "في بازل أقمت الدولة اليهودية، وإذا ما قلت اليوم هذا القول علناً فسأواجه بسخرية من العالم، ولكن ربما بعد خمس سنوات وبالتأكيد بعد خمسين سنة سيرى الدولة كل إنسان وسيعترف بها الجميع". وفي 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 قسمت الأمم المتحدة فلسطين واعترفت لليهود بدولة خاصة بهم.

كان مؤتمر بازل انعطافا أساسيا في تاريخ الحركة الصهيونية، لكنه رغم ذلك مجرد خطوة على طريق طويل، وهكذا توجهت الحركة الصهيونية، بعد ذلك المؤتمر أخذت الحركة العمل على جبهتين في آن وأحد:

الأولى: على صعيد الجبهة الداخلية اليهودية، بهدف استكمال تنظيمها وكسب ولاء يهود العالم. الثانية: على صعيد الجبهة الخارجية بهدف كسب تأييد وضمانة قوى الاستعمار الأوربي للمشروع الصهيوني.

نشط (هرتزل) بعدها في الاتصال بالدول الكبرى طمعا في إيجاد الدعم اللازم لمشروعه، فقابل القيصر الألماني عام 1898 م وعرض عليه المسألة اليهودية ووجهة نظره فيها، وأظهر له القيصر التأييد لكنه لم يعطه الوعد الذي كان يريده، بسبب علاقات ألمانيا ومصالحها العديدة مع الدولة العثمانية، وهو ما دفعه للتوجه لبابا الفاتيكان الذي صده، لأن المشروع الصهيوني برمته مخالف لتوجهات الكنيسة الكاثوليكية.

توجه بعدها لمقابلة السلطان العثماني الذي تردد في لقائه، وحين قابله عرض عليه تقديم اليهود قرض له بقيمة (20) مليون جنيه استرليني مقابل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح اليهود أرضا يقيمون عليها حكما ذاتيا، لكن السلطان عبد الحميد الثاني رفض تلك العروض رفضا باتا، لكن ومع الرغم من هذا لم يكل ولم يمل هرتزل.

وبالإجمال يمكن تلخيص الأساليب والطرق والإغراءات التي استخدمها هرتزل من عام 1896-1902في محاولة منه لإقناع السلطان العثماني من أن التخلي عن فلسطين لصالح الحركة الصهيونية هو من مصلحة الدولة العثمانية, في الميادين التالية:

- 1. مساهمة المنظمة الصهيونية بشكل فعال في سداد الديون المترتبة على الدولة العثمانية لصالح الدول الغربية.
- أن التحالف مع المنظمة الصهيونية سوف يعزز من مكانة الدولة العثمانية في المنطقة
 وفي العالم من خلال استغلالها لنفوذ يهود العالم اقتصاديا وسياسياً وعلمياً.
- 3. تعهد المنظمة الصهيونية بالعمل على الضغط على الأرمن واستخدام كافة نفوذها وإمكاناتها لإجهاض الحركة الوطنية الأرمنية وإجبار زعمائها على الدخول من جديد في طاعة السلطان.
- 4. التزام المنظمة الصهيونية والمستوطنين اليهود بحماية الدولة العثمانية من خطر الحركة الوطنية العربية التي كانت تهدد بإعلان الثورة والانفصال عن السلطنة العثمانية.

5. استعداد المنظمة الصهيونية لبناء جامعة في القدس يدرس بها أساتذة يهود ويدرس فيها الطلبة الأتراك عوضا عن المعاهد الغربية التي على حد تعبير هرتزل – تغذي فيهم مبادئ الحربة والديمقراطية وتدفعهم للاشتراك في الأحزاب الثورية المناهضة لحكم السلطان.

أهم المشاريع التي قدمت للحركة الصهيونية:

وفي أعقاب هذا الفشل الذي مني به هرتزل من ألمانيا والسلطنة العثمانية لجأ هرتزل إلى بريطانيا التي بدأ اتصالاته معها منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن عام 1900م، حيث بدت الأمور تتضح لديه أكثر فأكثر من أن "بريطانيا العظيمة المتحررة سوف تستوعب عمق أهدافنا وتدرك بعد مطامعنا من خلال نظرتها الشمولية للعالم... وإذا ما تسنى لنا الانطلاق من انجلترا فلا شك أن مسيرة الفكرة الصهيونية ستتزايد وتتصاعد أكثر من أي وقت مضى". وكان هرتزل على قناعة بأن انجلترا ستتفهم حقيقة الفكرة الصهيونية -باعتبارها فكرة استعمارية- بمنتهى السهولة واليسر.

لذا قابل هرتزل وزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلين في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1902 وتقدم له بطلباته من انجلترا وهي منح المنظمة الصهيونية امتياز توطين اليهود في العريش وشبه جزيرة سيناء وقبرص، بعد حمل سكانها الأصليين على تركها".

أيد تشمبرلين توطين اليهود في العريش وشمال سيناء، لكن رفض الحكومة المصرية آنذاك للمشروع بعد أن أثبت خبراء في مجال الري استحالة تأمين المياه المطلوبة من النيل إلى المشروع، وبعد هذا الرفض وافقت الحكومة البريطانية رسمياً عام 1903 على توطين اليهود في أوغندا، وعندما عرض مشروع أوغندا على المؤتمر الصهيوني السادس 1903 للنقاش تمت الموافقة عليه بأكثرية 295 صوتاً ومعارضة 178 صوتاً، لكن هذه الموافقة لم تستمر أكثر من سنتين، وذلك عندما أسقطت الأغلبية في المؤتمر الصهيوني السابع (1905) مشروع أوغندا في أعقاب التقرير السلبي الذي قدمته البعثة التي أوفدتها الحركة الصهيونية لدراسة جدوى الاستيطان في أوغندا.

الصهيونية بعد هرتزل:

بعد وفاة هرتزل قاد الحركة الصهيونية وايزمن فكان يسعي الى تحقيق أكبر تايد من بريطانيا لإقامة كيانهم على أرض فلسطين ،في سنة 1907 زار فلسطين بعد ان تم تكليفه من المؤتمر الصهيوني. وهناك أحداث جسام تم بعد وفاه هرتزل أهمها:

فلسطين في مراسلات الشريف حسين -مكماهون (1915 -1916)

استغلت الحكومة البريطانية الخلافات والخصومات العربية التركية وتطلع العرب نحو الحرية والوحدة والاستقلال عن الدولة العثمانية وبادرت إلى الاتصال مع شريف مكة الشريف حسين بن علي لإقناعه بجدوى الثورة على الأتراك، وفعلاً جرت 10 مراسلات (مراسلات حسين – مكماهون) بين السير هنري مكماهون المعتمد البريطاني في القاهرة والشريف حسين بن علي أمير مكة، الذي فوض اليه رجالات العرب وقادة الحركات السرية الوطنية "جمعية الفتاة والعهد وغيرها" التحدث باسم العرب جميعاً شريطة أن تكون خطة هذه الجمعيات والتي سميت "بروتوكول دمشق" أساساً "للتحالف بين بريطانيا والعرب ضد الأتراك بالإضافة إلى مطالبة بريطانيا الاعتراف بخليفة عربي للمسلمين".

اتفاقية سايكس – بيكو 16أيار/ مايو 1916 (Sykes-Picot)

قبل أن يجف حبر الوعود البريطانية للعرب بالاستقلال كما جاء في مراسلات حسين – مكما هون، دخلت الحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى في مفاوضات سرية مع فرنسا لاقتسام ولايات الإمبراطورية العثمانية الواقعة في أسيا بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى.

وفي 16 أيار / مايو 1916 توصلت بريطانيا وفرنسا عبر جورج بيكو ممثل وزارة الخارجية الفرنسية والسير مارك سايكس، ممثل وزارة الخارجية البريطانية إلى معاهدة عرفت باسمهما "معاهدة سايكس – بيكو" وأقرتها روسيا القيصرية, وتنص هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة العربية على تقسيم بلدان المشرق العربي في آسيا باستثناء شبه جزيرة العرب – التي وعدت في إقامة دولة عربية مستقلة أو اتحاد دول عربية في جزء مما يعرف الآن جغرافيا بالسعودية واليمن أن تأخذ فرنسا سوريا ولبنان، وتأخذ بريطانيا شرق الأردن والعراق، أما فلسطين فتوضع باستثناء عكا وحيفا تحت "إدارة دولية يتم البت في شكلها بعد التشاور مع روسيا وبعد الاتفاق اللاحق مع الحلفاء الآخرين ومع شريف مكة".

أهم الملاحظ على اتفاقية سايكس - بيكو:

- 1. رسمت حدوداً سياسية مصطنعة بين بلدن المشرق العربي، وخلقت فيما بينها مشاكل حدودية ما زالت تعانى من آثارها بلدان وشعوب المنطقة حتى هذه اللحظة.
- 2. خلقت عقبات مصطنعة في طريق الوحدة العربية تتناقض بشكل صارخ مع التزامات بريطانيا اتجاه شريف مكة بموجب مراسلات حسين مكماهون.
- 3. استثنيت فلسطين من أية سلطة عربية وحدد لها مصيراً مغايراً عن بقية أقطار العالم العربي، وذلك تمهيداً لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها والانتداب البريطاني عليها لاحقاً.

وعد بلفور: (تصريح بلفور 1917 Balfour Declaration)

لقد استمرت اللقاءات والمحادثات والتحضيرات لهذا الوعد بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية عدة أعوام، إلا أن الاتفاق على الصياغة النهائية لهذا النص لوحده استغرق عامين تم خلالها تنقيح ستة مسودات, قبل أن يرسل وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور هذا الوعد

إلى أحد أثرباء اليهود الصهاينة اللورد ادموند دي روتشيلد) هذا هو نصه:

"يسرني جداً أن أبعث إليكم باسم حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي تصريح العطف على الأماني اليهودية الصهيونية، الذي رفع إلى الوزارة ووافقت عليه".

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف على تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

أهداف تصريح بلفور ودوافعه:

من المعروف أن السياسة البريطانية الاستعمارية سعت منذ زمن بعيد جداً إلى دعم وتوطين اليهود في فلسطين وإلى إقامة كيان سياسي لهم فيها تحت حمايتها للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط. لقد التقت هذه المصلحة الاستعمارية البريطانية مع أهداف وأطماع الحركة الصهيونية،

التي سعت جاهدة إلى التحالف مع أية قوة استعمارية غربية قادرة على تحقيق أغراضها السياسية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه وبإلحاح هو ما هي الأسباب والدوافع التي دفعت بريطانيا وبالذات في هذه المرحلة من التنصل من عهودها وتفاهماتها مع العرب (مراسلات حسين – مكماهون).

الدوافع الحقيقية للوعد يمكن إجمالها في كثير من الأسباب ، لعل أهمها هي:

-1 دور وأهمية الحركة الصهيونية في إدخال الولايات المتحدة الأمريكية الحرب لصالح الحلفاء.

2- توطيد النفوذ الاستعماري البريطاني في السويس والمنطقة والاستئثار بولاء الحركة الصهيونية واليهود.

3- تخوف بريطانيا من قيام ألمانيا بمنح اليهود وعدا مشابها لوعد بلفور

يعتبر وعد بلفورباطلاً قانونياً لعدة أسباب أهمها:

1- إن بريطانيا منحت بموجب هذا الوعد أرضاً لا تملكها (فلسطين) ولا يحق لها التصرف فيها، إلى جماعة لا تستحقها ولا تملكها (اليهود)، وعلى حساب من يملكها ويستحقها (الشعب العربي الفلسطيني). وأبرز ما قيل في الوعد وبصورة معبرة وواضحة أنه "وعد من لا يملك لمن لا يستحق".

2 – عندما صدر الوعد لم تكن بريطانيا تملك السيادة على فلسطين، فلم تدخل القوات البريطانية مدينة القدس وتسيطر عليها إلا في 1917/12/9، فلا يحق لأية دولة كانت بناء على رغبتها ومشيئتها الخاصة أن تمد سلطتها على حساب دولة أو شعب آخر؛ فالقانون الدولي "لا يعترف بأهلية الدولة البريطانية على أراضي غير أراضيها الخاصة وعلى شعوب غير رعاياها ومواطنيها"، وبالتالي فلا يحق لبريطانيا أن تجعل من غير القانوني ومن غير الشرعي قانونياً وشرعياً.

3- إن الشخص الذي أرسل إليه الوعد لا يمتلك صفة دولية رسمية، إنه أحد وجهاء الحركة الصهيونية الأغنياء، ولم يصدر الوعد على شكل اتفاقية رسمية كما تكون الاتفاقات بين الدول، وإنما كان وعداً في رسالة.

4- تناقض الوعد مع اتفاقات بريطانيا مع الجانب العربي كما جاء في مراسلات حسين مكماهون التي تتضمن منح العرب دولة عربية مستقلة بما فيها فلسطين بعد نهاية الحرب.

5- تجاهل الوعد لسكان البلاد الأصليين (الشعب العربي الفلسطيني) الذين وصفوا فيه بـ "الطوائف غير اليهودية"، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون أكثر من 92% من العدد الإجمالي للسكان ومع هذا فهو لم يستشرهم ولم يأخذ برأيهم، وفيه تعد صارخ على حقوقهم السياسية والوطنية وحقهم في تقرير المصير.

فلسطين تحت الإدارة العسكرية البريطانية 1917-1920

ظلت فلسطين من الناحية الجغرافية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى جزءاً لا يتجزأ من بلاد الشام، وفي ديسمبر / كانون أول 1917 وقعت فلسطين تحت سيطرة القوات العسكرية البريطانية بقيادة الجنرال أللنبي (Ellenby) التي أحكمت سيطرتها الكاملة عليها في أواخر أيلول / سبتمبر 1918, و قامت بتطبيق الأحكام العسكرية عليها .

فلسطين ولجنة كينغ - كربن King - Crane 1919

أمام تضارب المصالح الاستعمارية المتنافسة بين بريطانيا وفرنسا، ورغبة منه في إيجاد موطئ قدم للولايات المتحدة في المنطقة, بعد أن أقصيت عنها بموجب اتفاقية سايكس بيكو, أصر الرئيس الأمريكي ويلسون على مبدئه في حق الشعوب في تقرير مصيرها، لذا اقترح على المجلس الأعلى لقوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وأمريكا) إرسال لجنة تحقيق دولية من الحلفاء إلى المشرق العربي للوقوف على رغبات السكان وتقديم تقرير إلى مؤتمر الصلح. وعلى الرغم من موافقة المجلس على اقتراحه، إلا أن بريطانيا وفرنسا رفضتا المشاركة في اللجنة خشية من ان تأتى اللجنة بنتائج مغايرة إلى مصالحهما.

لقد وصلت اللجنة الأمريكية إلى يافا لإجراء الاستفتاء، برئاسة المندوبين هنري كنغ (Henry) وتشارلز كربن (Charles Crane) ودعيت باسمهما (لجنة كنج -كربن).

وفي أعقاب ذلك أعدت هذه اللجنة تقريرها، ورفعته إلى الوفد الأمريكي في شهر آب / أغسطس 1919، إلا أنه ظل سرياً ولم ينشر إلا في عام 1922.

اشتمل هذا التقربر على عدة توصيات أهمها:

1. "لا ينبغي لمؤتمر السلم أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ الشدة وليس من السهل الاستخفاف به وأن جميع الموظفين الإنجليز الذين استشارتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، فالادعاء الأساسي للزعماء الصهيونيين بأن لهم حقاً تاريخياً في فلسطين لكونهم احتلوها قبل ألفي سنة لا يمكن الاكتراث به جدياً."

2: لا يمكن إقامة دولة يهودية دون هضم خطير للحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين".

3:المشروع الصهيوني يتناقض مع مبدأ ويلسون في حق تقرير المصير .

4. طالب تقرير اللجنة "بأن تكون الهجرة اليهودية محدودة بشكل قطعي، وأن "مشروع تحويل فلسطين إلى كومنواث يهودي يجب التخلي عنه.

فلسطين تحت الانتداب البريطاني 1920-1948

نظام الانتداب:

بعد أن انتهت الحرب بالتوقيع على اتفاقية الهدنة مع تركيا في 1918، قرر المجلس الأعلى لمؤتمر السلم في عام 1919 عدم إرجاع الولايات العربية المحتلة بما فيها فلسطين إلى الحكم العثماني. وفي هذه الأثناء طالبت الشعوب العربية الحلفاء بالحرية والاستقلال، التزاماً بتعهداتهم ووعودهم التي قطعوها على أنفسهم أثناء الحرب. لكن الحلفاء الذين وقعوا في 1919 على معاهدة فرساي، وميثاق عصبة الأمم، ابتكروا نمطاً جديداً من أنماط الاستعمار أسموه "نظام الانتداب"، بهدف التنصل من التزاماتهم، والالتفاف على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، ولمواصلة احتلال الأقاليم التي كانت خاضعة للدولة العثمانية.

وتنص الفقرة الرابعة من المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، التي بني عليها نظام الانتداب على: "أن بعض الجماعات التي كانت من قبل تابعة للإمبراطورية العثمانية قد وصلت من الرقي إلى درجة يستطاع عندها الاعتراف بقيامها بصفة أمم مستقلة على أن تتولى إسداء المشورة والمساعدة الإدارية لها دولة منتدبة، وذلك إلى الوقت الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف وحدها، على أن يكون لرغائب هذه الجماعات اعتبار رئيس في اختيار الدولة المنتدبة".

وفي عام 1920، أقر في مؤتمر سان ريمو استناداً إلى المادة 22, الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والانتداب البريطاني على العراق وفلسطين.

وفي عام1922 أقر مجلس عصبة الأمم مشروع "صك الانتداب" البريطاني على فلسطين، لم يصبح نافذاً إلا في عام1923. وكانت هناك أسباب عديدة دفعت باتجاه التأخير في التصديق على صك الانتداب كان أهمها:

1: المعارضة القوية من مجلس اللوردات الذي رفض صك الانتداب ، إلا أن مجلس العموم البريطاني صادق عليه في بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات.

2:اختلاف الدول الاستعمارية حول تسوية مشكلة الحدود السورية الجنوبية بين بريطانيا وفرنسا، حيث تقرر فصل شرق الأردن في إدارة خاصة.

3: تأخر الاعتراف البريطاني بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والثقافية في المنطقة أدى إلى تأخير موافقة الأخيرة على صك الانتداب.

إنشاء الإدارة المدنية 1920

واصلت بريطانيا تجاهلها مطالب الفلسطينيين في الاستقلال والحرية، والوحدة مع بلاد الشام، وكانت النتيجة أن عمت البلاد موجة من السخط والغضب والمظاهرات على سياسات بريطانيا، فاشتبك الفلسطينيون مع رجال الأمن البريطاني، وبعد عدة أسابيع من هذه المظاهرات انفجرت في 4 نيسان/ ابريل 1920 بمناسبة الاحتفال بذكرى النبي موسى في القدس مظاهرات واضطرابات دامية ضد الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية.

شكلت هذه المظاهرات والاضطرابات التي عرفت ب "ثورة نيسان" أو "انتفاضة القدس", البدايات الأولى للنضال الفلسطيني المسلح, رغم كونها هبّة جماهيرية عفوية لا تتسم بالمفهوم السياسي المعاصر للثورة.

وبعد هذه الأحداث قامت الحكومة البريطانية في الأول عام 1920 بحل الحكم العسكري، واستبداله بإدارة مدنية برئاسة اليهودي الصهيوني البريطاني الأصل هربرت صموئيل, الذي كان أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين.

وأول ما فعله صموئيل هذا الذي كان أحد صانعي وعد بلفور، تعيين كبار الصهاينة على رأس المناصب والمراكز الحساسة في الحكومة المركزية والإدارات المحلية.

ومن أهم الأعمال التي قام بها صموئيل أثناء فترة ولايتة المكونة من خمسة سنوات ما يلي:

1:سن أول قانون للهجرة في دخل بموجبه في السنة الأولى (16.500) مهاجر يهودي.

2: سن تشريعات وقوانين، كقانون الهجرة، والقوانين المتعلقة بنقل ملكية الأراضي وتسجيلها لتمكين اليهود من الاستيلاء على الأراضي العربية.

3:منح الشركات اليهودية امتيازات في الأراضي الأميرية والمصادر الطبيعية مثل الري واستخراج البوتاس، وغيره من معادن البحر الميت.

4:وفي عام 1921 منحت إدارة هربرت صموئيل امتياز احتكار توليد الكهرباء لمدة سبعين عاماً لليهودي الروسي روتنبر، ويشمل ذلك الامتياز استغلال مياه نهر الأردن.

5: تقديم التسهيلات لليهود لشراء أكثر من 200,000 دونما من مرج بن عامر من غير الفلسطينيين، مما أدى إلى طرد أكثر من تسعمائة عائلة من الفلاحين المستأجرين.

6: رفع مكانة اللغة العبرية، واعتبارها لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة العربية والإنجليزية, ويذلك تمت كتابة أرض إسرائيل بالعبرية على الأختام والطوابع الصهيونية.

7: إعطاء الوكالة اليهودية الاستقلال وحرية التصرف بإدارة المعارف اليهودية، بينما ظلت إدارة المعارف العربية بيد السلطات البري.

النظام السياسى للكيان الصهيونى:

1: المنظمات الصهيونية العسكرية قبل عام 1948:

أدركت الحركة الصهيونية أن الشعب العربي الفلسطيني لن يسلم بإقامة مشروعها الذي تجاوز الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني، ووعت أن هذا الشعب سيقاوم هذا المشروع، ولن يتخلى طواعية عن ارضه، فحرصت منذ البداية على الاستعداد للمواجهة المحتومة مع المقاومة الفلسطينية، عبر تشكيل قوات عسكرية تتولى العمليات والقيام بالعمليات الإرهابية، وهذه أهم هذه التنظيمات.

1: منظمة الحارس هشومير:

وهي منظمة تأسست العام 1909 على يد مجموعة من المهاجرين الذين أخذوا على عانقهم حراسة المستوطنات وإدخال (أسس الدفاع عن النفس). ومؤسسو هذه المنظمة كانوا أعضاء في تنظيم (بارغيورا) الذي تأسس العام 1908 لأهداف الحراسة والعمل العسكري والامنى.

عملت منظمة (هشومير) بصورة سرية في مجال الحراسة وحماية المستوطنات اليهودية في الجليل، ثم في أنحاء فلسطين الأخرى. وتطور عمل هذه المنظمة مع مرور الزمن ليتعدى مسألة الحراسة والحماية إلى مجال العمل الفعلي في الأرض والحِرَف وتطوير الحركة الاستيطانية، فأقام أعضاء من هذا التنظيم مستوطنات في الجليل ومرج ابن عامر .

2:كتيبة سائقي البغال (نهقي هبردوت):

وحدة عسكرية صهيونية لمساعدة الجيش البريطاني شُكِّلت عام 1915 إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى. وكان جابوتنسكي أول من فكر في تكوين هذه الوحدة لاقتناعه بأهمية التحالف مع بريطانيا ضد العثمانيين وضرورة القوة المسلحة اليهودية لبناء الدولة الصهيونية.

3:الفيلق اليهودى:

تشكيلات عسكرية من المتطوعين اليهود الذين حاربوا في صفوف القوات البريطانية والحلفاء أثناء الحرب العالمية والفيلق يتكون من :الكتيبة اليهودية رقم 38 التي جُنِّدت في إنجلترا عام 1915–1917، والكتيبة 39 التي نظمها بن جوريون وبنتسفي في الولايات المتحدة بين عامي 1917–1918، والكتيبة 40 التي تم تشكيلها في فلسطين، وكذلك كتائب حملة البنادق الملكية وفرقة البغالة الصهيونية التي نظمها جابوتنسكي في مصر عام 1915. وقد بلغ عدد أفراد كل هذه المنظمات 6400 رجل وكان يُشار إليها جميعاً باسم "الفيلق اليهودي". وترجع فكرة هذه التشكيلات إلى تصور الصهاينة أنه يتعين عليهم مساعدة بريطانيا، القوة الاستعمارية الصاعدة، لتساعدهم في اقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

4:الهاجاناه:

«الهاجاناه» كلمة عبرية تعني «الدفاع»، وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية، أُسِّست في القدس عام 1920 لتحل محل منظمة الحارس. وجاء تشكيلها ثمرة نقاشات طويلة بين قيادة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، فكان جابوتنسكي صاحب فكرة تأسيس مجموعات عسكرية يهودية علنية تتعاون مع سلطات الانتداب البريطاني، بينما كان قادة اتحاد العمل والماباي يفضلون خلق قوة مسلحة غير رسمية مستقلة تماماً عن السلطات البريطانية وسرية بطبيعة الحال.

وفي عام 1929 شاركت الهاجاناه في قمع انتفاضة العرب الفلسطينيين، وقامت بالهجوم على المساكن والممتلكات العربية ونظّمت المسيرات لاستفزاز المواطنين العرب وإرهابهم.

5:البالماخ:

«البالماخ» اختصار للعبارة العبرية «بلوجوت ماحاتس»، أي «سرايا الصاعقة»، وهي القوات الضاربة للهاجاناه التي شُكِّلت عام 1941 لتعمل كوحدات متقدمة وقادرة على القيام بالمهام الخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك بالإضافة إلى إمداد الهاجاناه باحتياطي دائم من المقاتلين المدربين جيداً. ويُعَدُّ يتسحاق ساريه مؤسسها الفعلى وأول من تولى قيادتها.

ومن أهم وحدات البالماخ، «وحدة المستعربين» (بالعبرية: المستعرفيم) التي ضمت عناصر تجيد اللغة العربية ولديها إلمام بالعادات والتقاليد العربية، وذلك للتغلغل في أوساط الفلسطينيين والحصول على معلومات تتصل بأوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيام بعمليات اغتيال للعرب.

6:إتسل:

«إتسل» اختصار للعبارة العبرية «إرجون تسفاي ليومي بإرتس إسرائيل» أي «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل» وتُعرف أيضاً باسم «الإرجون». وهي منظمة عسكرية صهيونية تأسّست في فلسطين عام 1931 من اتحاد أعضاء الهاجاناه الذين انشقوا على المنظمة الأم وجماعة مسلحة من بيتار، وكان من أبرز مؤسسيها: روبرت بيتكر . الذي كان أول رئيس للمنظمة . وأبراهام يتهومي (سيلبر) وموشي روزنبرج ودافيد رازئيل ويعقوب ميردور . وقد بُنيت المنظمة على أفكار فلاديمير جابوتنسكي عن ضرورة القوة اليهودية المسلحة لإقامة الدولة، وعن حق كل يهودي في دخول فلسطين. وكان شعار المنظمة عبارة عن يد تمسك بندقية وقد كُتب تحتها "هكذا فقط".

7:ليحى :

«ليحي» اختصار العبارة العبرية «لوحمي حيروت يسرائيل» أي «المحاربون من أجل حرية إسرائيل»، وهي منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها أبراهام شتيرن عام 1940 بعد انشقاقه هو وعدد من أنصاره عن إتسل. وقد أطلق المنشقون على أنفسهم في البداية اسم «إرجون تسفاي ليومي بإسرائيل» أي « المنظمة العسكرية القومية في إسرائيل»، تمييزاً عن اسم المنظمة الأم، ثم تغير فيما بعد إلى «ليحي».

8:اللواء اليهودي:

اللواء اليهودي: وحدة عسكرية تُسمَّى بالعبرية «هاهايل». شُكِّلت بقرار من الحكومة البريطانية عام 1944 لتقاتل أثناء الحرب العالمية الثانية في صفوف قوات الحلفاء، إلا أن جذورها تعود إلى عام 1939 حينما رأى قادة التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين أن هناك إمكانية لتحقيق الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة الدولة عن طريق مساعدة الحلفاء أثناء الحرب.

نظام الحكم الإسرائيلي

إن نظام الحكم في اسرائيل فهم من الناحية الشكلية ديمقراطي برلماني . رئيس وزراء إسرائيل هو رئيس الحكومة وزعيم نظام متعدد الأحزاب . تمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة

(المعروف أيضًا باسم مجلس الوزراء). السلطة التشريعية مخولة للكنيست. السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. النظام السياسي لدولة إسرائيل ومبادئها الرئيسية منصوص عليها في 11 قانونًا أساسيًا. ليس لإسرائيل دستور مكتوب.

1: رئيس الدولة:

هو الشخصية الاعتبارية الأولى في دولة إسرائيل. ويمثل رئيس الدولة القيم الاجتماعية المقبولة في المجتمع الإسرائيلي، والتي تحظى بإجماع وطني واسع ولا يوجد أي خلاف سياسي حولها. أما الوظائف التي يؤديها رئيس الدولة فهي تمثيلية ورمزية. ويشارك رئيس الدولة في المناسبات الرسمية والزيارات الرسمية في البلاد، وفي خارج البلاد هو بمثابة مبعوث وممثل عن الدولة. يتم انتخاب رئيس الدولة من قبل الكنيست في انتخابات سرية، وبأغلبية كاملة لأعضاء الكنيست ولفترة ولاية واحدة من سبع سنوات.

ومن مهامه: يوقع على أوراق اعتماد ممثلي الدبلوماسيين الإسرائيليين في الدول الأخرى، ويتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب الذين عينوا لإشغال مناصب في إسرائيل، ويوقع على معاهدات مع دول أجنبية بعد مصادقة الكنيست عليها. ويمنح الرئيس مصادقته الرسمية على تعيينات أصحاب المناصب التي أقرت من قبل مؤسسات الحكم: القضاة، قضاة المحاكم الدينية اليهودية، قضاة المحاكم الدينية الشرعية للمسلمين، مراقب الدولة، محافظ بنك إسرائيل. كما ويملك رئيس الدولة صلاحيات منح عفو عن السجناء أو التخفيف من عقوباتهم.

2:الكنيست (السلطة التشريعية)

برلمان إسرائيل، أعلى سلطة تشريعية وسياسية فيها، يتولى المهام التشريعية، ويعتمد الحكومات ويراقب عملها، ويتكون من 120 عضوا، ويلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية الإسرائيلية. ويحوز الكنيست على مكانة كبيرة في إسرائيل بسبب طبيعة الحكم القائمة على النظام البرلماني الذي يسمح بتوزيع أكثر للسلطة، وحيث تجري الانتخابات العامة فقط لعضوية الكنيست يتولى الأخير اختيار رئيس الوزراء واعتماد الحكومة.

التأسيس والمسار:

تعود جذوره إلى ما قبيل قيام دولة إسرائيل، حيث أقيم أول برلمان بقرار صادر عن المجلس التمثيلي اليهودي أول مايو/أيار 1948، بإنشاء حكومة ومجلس دولة مؤقتين لمزاولة أعمال الدولة بعد انتهاء فترة الانتداب البربطاني له فلسطين.

النظام الانتخابي

يعتمد النظام الانتخابي الإسرائيلي على التمثيل النسبي، حيث إن عدد المقاعد الذي تحصل عليه كل قائمة بالكنيست يتناسب مع عدد الناخبين الذين صوتوا لها. ويجب على أي حزب أو قائمة تخطي عتبة 3.25% على الأقل. ووفق هذا النظام يصوت الناخبون لقائمة الحزب وليس لشخص بذاته في القائمة.

ومن المفترض أن تتم انتخابات الكنيست مرة كل أربع سنوات، لكن يمكنه أن يقرر بموجب أغلبية عادية حل نفسه والدعوة لانتخابات مبكرة، وبمكنه أن يستمر لأكثر من أربع سنوات.

ويضم الكنيست 12 لجنة دائمة لـ: المالية، الشؤون الاقتصادية، الخارجية والأمن، الداخلية وشؤون البيئة، الدستور والقانون والقضاء، الهجرة والاستيعاب، المعارف والثقافة، العمل والرفاه، شؤون مراقبة الدولة، تعزيز مكانة المرأة، شؤون الأبحاث والتطوير العلمي والتكنولوجي.

السلطة القضائية:

هي سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وقد اقيمت محاكم مختلفة الغايات اثناء قيام اسرائيل ، هناك محاكم دينية ومحاكم مدنية ومحاكم عسكريةالخ

أ: المحاكم الدينية:

نظرا لتعدد المعتقدات والأديان في إسرائيل فهناك محاكم خاصة بكل طائفة دينية ، وصلاحياتها تتمثل في قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق ، وتستمد قوانينها من التعاليم الدينية لكل طائفة.

ب: المحاكم المدنية:

تنقسم المحاكم المدنية الى ثلاث اقسام بعضها عن بعض .

1:محكمة الصلح:

تملك محكمة الصلح صلاحية النظر في مخالفات الذنب والجنحة والجناية؛ التي قد تصل عقوبتها إلى سبع سنوات، أما في القضاء المدني فإنها تملك صلاحية النظر في قضايا لا تتجاوز قيمتها المالية مبلغًا معينًا (يتم تحديد المبلغ من حين لآخر بموجب القانون). محاكم الصلح قائمة تقريبا في كل مدينة في إسرائيل، عادة يكون هناك قاض واحد في كل محاكمة.

2:المحكمة المركزية:

فإن المحكمة المركزية، تنظر "كل قضية مدنية أو جنائية لا تقع في نطاق صلاحية محكمة الصلح". ففي القضاء الجنائي، تملك المحكمة صلاحية النظر في قضايا جنائية. وفي القضاء المدني، لها صلاحية البت في قضايا قيمتها أعلى من الحد الأعلى الذي يمكن لمحكمة الصلح أن تبت في إطاره. المحكمة المركزية تنظر على أنها درجة قضائية ثانية، في الاستثنافات الجنائية والمدنية، على قرار حكم محكمة الصلح. مقر المحاكم المركزية اليوم، هو في القدس، وفي تل أبيب، وحيفا، وبئر السبع والناصرة. ويعمل فيها من قاض واحد إلى ثلاثة.

3: المحاكم العسكرية:

وتنقسم الى قسمين هما: محاكم عسكرية الخاصة بالجيش ، ومحاكم عسكرية عامة:

أ: المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش: فمهمتها النظر في المخالفات التي يرتكبها النود اثناء خدمتهم العسكرية .

ب: المحاكم العسكرية العامة:

فتنظر في شؤون المخالفات الامنية التي يرتكبها سكان المناطق المحتلة .

الإحزاب الإسرائيلية بعد عام 1948:

حزب العمل

حزب يساري علماني إسرائيلي تولى السطلة لمدة طويلة، هيمن منذ نشأته على الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود في أرض إسرائيل) والحركة الصهيونية، منه خرجت نواة الجيش الإسرائيلي "الهاغانا" و"بالماخ".

النشأة والتأسيس:

تأسس هذا الحزب العام 1968 جراء اتحاد بين الاحزاب التالية: (مباي) و (احدوت هعفودا - بوعالي تسيون) و (رافي).

ومما جاء في بيان تأسيس الحزب انه سيسعى الى تجميع الشعب اليهودي في (بلاده) واقامة مجتمع عمالي عادل وحر في دولة اسرائيل المستقلة. ومن اهداف الحزب ايضا الوصول الى تحقيق الغايات الوطنية للشعب اليهودي اعتمادا على اسس الصهيونية الاشتراكية والقيم التي تؤمن بها الحركة العمالية.

البيان السياسي للحزب:

في أواخر الستينيات اذ اخذت اصوات تنادي بالعودة الى حدود الخامس من حزيران 1967 والاحتفاظ بالقدس عاصمة ابدية لإسرائيل

معارضة اقامة دولة فلسطينية في أرض إسرائيل الغربية وعدم الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

من أبرز الشخصيات الحزب:

في تاريخ حزب العمل ديفيد بن غوريون، الذي أصبح أول رئيس لإسرائيل، ثم وغولدا مائير، وأبا إيبان، وعيزر وايزمان، واسحق نافون، وشمعون بيريز، وليفي اشكول، وإسحاق رابين، وموشي دايان، وبنيامين بن اليعيزر (فؤاد)، وإيهود باراك.

حزب الليكود:

تشكل الليكود باندماج حزبين، هما "حيروت" الذي أسسه "مناحيم بيغن" عام 1948 والحزب الليبرالي، ليشكلا، معا حزباً وسطاً يميل أكثر نحو اليمين وذلك عام 1973م. لذلك؛ يعرف حزب الليكود بأنه حزب صهيوني من اليمين الليبرالي، يؤمن بفكر المحافظين الجدد.

وصل الليكود إلى السلطة لأول مرة منذ تأسيسه عام 1977م، بفوز مناحيم بيغن على زعيم حزب العمل آنذاك شمعون بيريز، وبذلك كانت أول هزيمة لحزب العمل منذ تأسيس دولة إسرائيل.

أهم مبادئ الليكود:

1- حق إسرائيل في كامل أرض إسرائيل التاريخية: فلسطين وشرقي الأردن "وفق التصور اليهودي".

2- السلام مع العرب عبر مفاوضات مباشرة.

3- استمرار عمليات الاستيطان واسعة النطاق "في كل أرض إسرائيل المحررة، "حسب تعبير حزب الليكود.

4- التأكيد على الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة.

جذور الأحزاب الدينية في (إسرائيل)

تعود جذور الاحزاب الدينية في (إسرائيل) إلى حركتين رئيسيتين هما "همزراحي" ""اغودات يسرئيل " وكلتاهما تأسست في أوربا في مطلع القرن العشرين وأيدت النهج الديني الأرثوذكسي لحل مشكلات يهود العالم" وعكست كل حركة منهما خلفية قادتها والفترات التي نشأت فيها.

أولا: حركة همزراحي

تأسست حركه همزراحي عام 1902،ورأت الصهيونية خطوة على طريق الخلاص من التشتت ،ورفعت شعار لها (أرض إسرائيل اشعب إسرائيل بموجب توراة إسرائيل).

ثانياً: اغودات يسرائيل (رابطة إسرائيل): رأت الصهيونية العدد الاكبر للامة اليهودية لأن الصهيونية تضع شعب الله المختار على قدم المساواة مع باقي شعوب العالم ف سعيها لبناء وطن قومي لها .

ثالثا حركة ناطوري كارتا: انشقت عام 1939 عن حركة اغودات اسرائيل وتعتبر مشروع دولة اسرائيل اكبر كارثة .

رابعا الحزب الديني القومي (المفدال): يتضمن اتحاد حزبين هما مزراحي وهبوعيل مزراحي ، ونادي هذا الحزب بأن السلطة العليا هي الحخامية الكبر، ويعتقد هذا الحزب أن حدود إسرائيل كما جاء في التورة من النيل تمتد الى الفرات، والشعب اليهودي أعلى من كل الشعوب، والقدس العاصمة الابدية الإسرائيل ولا يتنازل عن أي جزء من إسرائيل، ويرى الحزب ضرورة التكاثر اليهودي.

خصائص الأحزاب الإسرائيلية:

تتميز الحياة الحزبية في إسرائيل بخمس خصائص رئيسة هي:

1. كثرة الأحزاب. 2. كثرة الانشقاقات. 3. ظاهرة الانقراض.

4. كثرة الاندماج. 5. كثرة المنازعات.

الوحدة الثالثة

المقاومة الفلسطينية

نظراً لاغتصاب الكيان الصهيوني لفلسطين العربية وللحروب العدوانية والتوسعية التي أشعلها والاعتداءات المتكررة على الأراضى العربية.

ونظراً لأن العدو الصهيوني يرفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ويقيم المستعمرات اليهودية فيها ويعمل على تهويدها وتهويد المقدسات العربية الإسلامية والمسيحية، ويرتكب الإبادة الجماعية وتدمير المنازل والأحياء والقرى والمدن والمنشآت الزراعية والصناعية.

ونظراً لآلاف الغارات الجوية التي قام بها على المنازل والمقاهي والمدارس الآهلة بالمدنيين في المدن والقرى والمخيمات نظراً لعدم قيام الأمم المتحدة بدورها في إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني ووقف الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

ونظراً لانحياز الولايات المتحدة ودفاعها عن احتلال «إسرائيل» للأراضي العربية وعن تهويد القدس العربية، ونظراً لاستمرار «إسرائيل» بجلب الملايين من المستوطنين وترحيل العرب الفلسطينيين.

إزاء هذا كله لم يبق أمام الشعب الفلسطيني والأمة العربية إلا المقاومة والانتفاضة للوقوف أمام غطرسة هذا الكيان «الإسرائيل» العدواني والاستيطاني ومساعيه لإقامة «إسرائيل العظمى» من النيل إلى الفرات والهيمنة على الاقتصادات والثروات العربية.

والمقاومة العربية بما فيها المقاومة المسلحة عمل مشروع يتماشى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعهود والمواثيق الدولية الأخرى، ومع تجارب الشعوب الأوروبية في محاربة الاحتلال النازي ومع ما هو متعارف عليه عالمياً بخصوص الاستعمار والاستعمار الاستيطانى ومقاومة الاحتلال الأجنبي والعنصرية والتمييز العنصري.

فكل شعب من شعوب الأرض سواء أكان صغيراً أم كبيراً له كامل الحق في الحرية والاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير، وهذه الحقوق مبادئ دولية معترف بها في جميع أنحاء العالم ولدى شعوب العالم كافة.

والشعب العربي الفلسطيني أسوة ببقية شعوب العالم له الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعودته إلى وطنه تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة والعهود والمواثيق الدولية.

بداية المقاومة:

تعود بداية المقاومة الفلسطينية للوجود الصهيوني إلى أكثر من مائة عام، ففي عام 1891 قدم عدد كبير من وجهاء القدس مذكرة احتجاج إلى الصدر الأعظم في الأستانة يطالبونه بالتدخل لمنع الهجرة اليهودية وتحريم امتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية. وفي العام التالي لاحظ أهالي قرية الخضيرة وملبس "بتاح تكفا" تنامي عدد المستوطنات اليهودية في أراضيهم، فقاموا بهجوم مسلح عليها أسفر عن سقوط قتلى من الطرفين. وفي الفترة نفسها ظهرت كتابات يهودية في الصحف الأوروبية تحذر من ثورة عربية وشيكة بسبب عمليات الهجرة اليهودية التي بدأ العرب يلتفتون إليها.

مراحل المقاومة:

مرت المقاومة الفلسطينية بمراحل مختلفة وهي كالتالي:

المرحلة الأولى (1897 _ 1917): هجرة استراتيجية ومقاومة عفوبة:

كانت أشكال المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت منفردة، لأن المستعمرين الإسرائيليين قاموا بإنتهاك حقوق الفلسطينيين وارتكبوا العديد من جرائم العنف والقتل تجاه الفلسطينيين، مما جعل الفلاحين الفلسطينيين الذين فقدوا أراضيهم يثورون ضد الحركة الصهيونية، فقاموا بشن هجوم على المستعمرات في عام 1892، بالإضافة إلى قيام وفد من وجهاء القدس بالاحتجاج على المتصرف رشاد باشا؛ لأنه تحيز لليهود.

وفي عام 1891 أرسلوا رسالة إلى الصدر الأعظم بالآستانة طالبوه فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين، وتحريم امتلاكهم للأراضي فيها. وفي أعقاب المؤتمر الصهيوني قامت مصر من خلال الصحافة والإعلام بتحذير والتعريف بخطر الاستيطان اليهودي الذي كان يهدف إلى تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين والاستيطان بها.

جعل هذا الأمر الفلسطينين يعوا كيفية التصدي للخطر اليهودي القادم إليهم ووضع حد لهذا الأمر. وتقسم هذه المرحلة إلى فترتين فترة أولى وهي تصدي العرب وفلسطين ضد المشاريع اليهودية والصهيونية عام 1898 واسترداد حقوقهم، والفترة الثانية التي بدأت بالقرار الصهيوني الذي اتخذ عام 1907 بإقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين.

اتخذت المقاومة الفلسطينية 3 أشكال في المرحلة الأولى:

1:خط التعبئة الصحفية والثقافية:

فقد عملت الصحافة دور توعوي بالخطر الصهيوني فقد بينت الصحف الأهداف الصهيونية التي ستجعل من فلسطين دولة مستعمرة من قبل الحركة الصهيونية وشددت الصحف المصرية والعربية باتخاذ الحذر والوقوف والتصدى أمام الأهداف الصهيونية.

2:خط العمل السياسي:

وهنا لجأت فلسطين والدول العربية إلى الدولة العثمانية للتصدى للاستيطان الصهيوني في فلسطين واتخاذ اجراءات صارمة ضد إسرائيل وذلك لأن الصهيونيين كانوا على اتصال وثيق مع الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

ومن جهة أخرى تم التصدي للخطر الصهيوني عن طريق إقامة جمعيات وأحزاب فلسطينية ضد المجتمع الصهيوني فقد أنشئت سنة 1909 "منظمة محلية مهمتها عدم بيع الأراضي الفلسطينية لليهود وقامت سنة 1913 جمعية مكافحة الصهيونية في نابلس، وتأسست سنة 1914 الجمعيات التالية في القدس: "الجمعية الخيرية الإسلامية" و "جمعية الإخاء والعفاف"، و "شركة الاقتصاد الفلسطيني – العربي". و "شركة التجارة الوطنية الاقتصادية" وقد كانت من أهم أهداف هذه الجمعيات هو إنقاذ البلاد من الدمار على يد المستعمرين الصهيونيين.

3: خط العمل النضالي:

خوض المعركة ضد الصهيونية: وذلك عبر مجلس "المبعوثان"، وقد اعتبر النواب المنتخبون عن مدن فلسطين هذا برنامجهم كما يظهر من محاضر مجلس "المبعوثان". ويبرز هنا أسماء روحي الخالدي، وسعيد الحسيني.. وكان النواب يخوضون المعركة الانتخابية على هذا الأساس. وأَسْهَم في ذلك نواب عرب آخرون وعلى رأسهم الشهيد شكري العساي – نائب دمشق –. ولقد أجبر النواب العرب في مجلس المبعوثان؛ رئيس الوزراء على أن يعلن "أنه لن يسمح لليهود باستيطان فلسطين"، كما أجبروا وزير الداخلية سنة 1911م "على أن يعلن معارضته للأهداف الصهيونية".

القيام بنشاطات متعددة الأشكال لمواجهة النشاط الصهيوني، وكان من ذلك:

أ – مهاجمة المستعمرات، وسرقة المواشي، وقطع الأغْرَاس، وإفلات المواشي على الحقول، وتهديم الأسوار .. لأن السكان العرب "اعتبروا الصهيونية ألّد أعدائهم". وكانت هذه العمليات عمليات انتقامية يقوم بها الذين طُرِدُوا من أراضيهم، والفلاحون الساخطون الذين رأوا قيام قلاع تأسيسية للدولة الصهيونية.

ب - القيام بتظاهرات شعبية مختلفة، وتوزيع نشرات معادية للصهيونية. وكانت محاكمات الصحف التي أوقفت بسبب مهاجمة الصهيونيين تتحول إلى شبه مظاهرات وطنية.

ج- إنشاء أحزاب مثل الحزب الوطني العثماني سنة 1911م، وتشكيل جمعيات ولجان ذات طبيعة خاصة، كلجان منع بيع الأراضي، ولجان الإشراف على الموانئ، لضمان تطبيق القوانين الخاصة بالدخول.

وهكذا نرى أن حركة المقاومة كانت واسعة، وأنها تعددت في أشكالها وشملت ميادين مختلفة، من الصحافة إلى الغارات، ومع ذلك فإنها كانت خلال هذه المرحلة كلها لا تزال مقاومة شبه عفوية، وخاصة في ميدان المقاومة المسلحة. ولم تستطع هذه المقاومة أن توقف مدّ الهجرة.

وقد نادى العرب بالتمسك والقوة والوحدة لمواجهة النشاط الصهيوني فقد قاموا الفلسطينيين رداً على النشاط الصهيوني بمهاجمة المستعمرات الصهيونية وتدميرها بسبب استيلائهم على أراضيهم

والذي كان رد فعل طبيعي على الاستيطان الصهيوني في فلسطين، كما قام العديد من الفلسطينيين بإقامة مظاهرات تنادى بحقوق الفلسطينيين ورفع لافتات معادية للصهيونية.

المرحلة الثانية المقاومة الثورية المسلحة (1918–1948)

خاض الشعب الفلسطيني عددا من تجارب المقاومة المسلحة ذات أهمية خاصة، وهي الثورات التي واجهت الانتداب البريطاني بين عامي 1918–1935، وثورة 1936، وحرب 1948.

وقد امتازت مرحلة العشرينات بقيام ثورات ثلاث تفاوتت في مستوياتها بين الثورة، والانتفاضة، والهبة الشعبية، بعد أن شاركت فيها جميع فئات الشعب: العمال، الفلاحين، الفقراء، فيما كانت أعمالها العسكرية تتمثل في الاغتيالات، الكمائن، الاضطرابات، المعارضة الاجتماعية السلبية.

ومن أهم الثورات المسلحة ضد الانتداب البريطاني:

انتفاضة موسم النبي موسى:

وتعد أولى الانتفاضات الشعبية في فلسطين، وانطلقت شرارتها الأولى لها بينما كانت وفود القرى محتشدة في القدس بتاريخ 4أبريل1920 للمشاركة في هذا الموسم الديني السنوي، وخطب في هذه الحشود عدد من رجالات فلسطين مثل موسى كاظم الحسيني والحاج أمين الحسيني وعارف العارف ... فألهبوا حماس الجماهير، حيث تتطور إلى مهاجمة الجماهير لليهود في مدينة الخليل، وكان أن تفجر الموقف واتسعت الاشتباكات لتشمل مدينة القدس، وفرضت السلطات البريطانية الأحكام العرفية، وحاولت السيطرة على الوضع، لكن ذيول الأحداث استمرت لأكثر من أسبوع. وصل مجموع الإصابات التي أبلغ عنها خلال هذه الانتفاضة خمسة قتلى من اليهود، واستشهاد أربعة فلسطينيين.

انتفاضة يافا 1921:

وقعت شرارة الانتفاضة عندما اعتدت مجموعة من اليهود المحتفلين بعيد العمال في أول مايو 1921 على الفلسطينيين القاطنين في حي المنشية بمدينة يافا وحدث إطلاق نار على المارة العرب، الذين هاجموا بدورهم منازل اليهود وقتلوا 13 منهم وجرحوا 24 آخرين من أصل مائة يقيمون فيه معظمهم من الشباب، ثم اتسعت الاشتباكات والأحداث لتغطي أجزاء عديدة من شمال فلسطين، ولتستمر جذوتها حتى منتصف مايو 1921.

ثورة البراق 1929:

لم تحدث ثورات على مدى واسع بين ثورتي يافا والبراق، باستثناء بعض الأحداث المتفرقة مثل مظاهرة القدس في ذكرى وعد بلفور في 2نوفمبر 1921، التي أدت إلى مقتل خمسة يهود واستشهاد ثلاثة من العرب، وإصابة 36 من الطرفين.

وحائط البراق هو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، ويسميه اليهود حائط المبكى، وكان المسلمون يسمحون لليهود بزيارة المكان الذي هو وقف إسلامي من باب التسامح الديني، وبدأت الأحداث بتاريخ 15 أغسطس 1929 حين نظم اليهود مظاهرات في القدس اتجهت إلى حائط البراق وهناك رفعوا العلم الإسرائيلي، وأنشدوا نشيدهم الوطني، وشتم خطباؤهم رسول الله والإسلام والمسلمين. وقام المسلمون في اليوم التالي بمظاهرة مضادة انطلقت من المسجد الأقصى، وحدث شجار بين الطرفين يوم 17 أغسطس زاد الأوضاع توتراً، ثم وقعت صدامات واسعة بعد صلاة الجمعة يوم 22 أغسطس في القدس، ولم تكد أخبار هذه الصدامات تصل إلى الناس حتى عمت المظاهرات والصدامات جميع أنحاء فلسطين، واستمرت بشكل عنيف أسبوعاً كاملا، غير أن جذوتها لم تنطفئ إلا بعد أيام أخرى تالية.

وفي الفترة من 8/24 و9/2 هاجم العرب الكثير من المستعمرات اليهودية، ودمروا ستة منها تدميراً كاملاً، وهوجم اليهود في يافا وبيسان، وتحولت فلسطين إلى ساحة قتال، ولم تستطع السلطات البريطانية الإمساك بزمام الأمور إلاّ عندما اكتملت التعزيزات العسكرية.

أسفرت هذه الثورة عن مقتل 133 يهودياً وجرح 339 آخرين، معظمهم أصيب على أيدي الفلسطينيين، واستشهد من العرب 116 وجرح 232 معظمهم على يد الشرطة والجيش البريطاني، وكانت الإصابات بين البريطانيين نادرة جداً، لأن الثورة كانت موجهة ضد اليهود فقط، وقد سِيق إلى المحاكمة حوالى 1300 شخص 90% منهم من الفلسطينيين.

وقد نفذت السلطات البريطانية ثلاثة أحكام بالإعدام بتاريخ 17يونيو 1930على ثلاثة من الثوار هم عطا الزير، ومحمد جمجوم، وفؤاد حجازي، وكان ذلك يوماً مشهوداً في تاريخ فلسطين عرف بـ"الثلاثاء الحمراء"، حيث أبدى الثلاثة ضروباً من الشجاعة والثبات عند التقدم إلى حبل المشنقة، وطلبوا "حناء" ليخضبوا أيديهم، وهي عادة عربية في منطقتهما للدلالة على الاغتباط بالموت، وأنشدوا وأنشد أهل فلسطين معهم:

يا ظلام السجن خيّم إننا نهوى الظلاما

ليس بعد الليل إلاّ... نور فجر يتسامي

عصابة الكف الأخضر 1929:

وهي من أولى المجموعات الثورية ظهوراً بعد ثورة البراق، وتركز نشاطها شمال فلسطين وخصوصاً في صفد وعكا، وبدأت بـ27 ثائرا من الذين شاركوا في ثورة البراق، والذين هربوا من قبضة السلطات الأمنية، وانضم إليهم عشرات آخرين ليصل عددهم إلى نحو ثمانين رجلاً، ولاقوا تعاطفا واسعا من السكان، وقامت هذه المجموعة بهجمات ضد اليهود والشرطة، ونشطت خلال الفترة بين أكتوبر وديسمبر 1929.

وتميز عمل العصابة بقدرتها على الحركة والمناورة، واكتسابها عطف القروبين العرب في الأماكن التي تواجدت فيها، لكن عملها لم يمتد ويتسع ليصبح ظاهرة عامة، بل بقي محدودا في إطار مبادرات صغيرة تظهر هنا وهناك، وتنشط خصوصا في فترات التأزم الشديد، ولا شك أن موقف قيادة الحركة الوطنية المتهيب من اللجوء إلى العمل المسلح كان من بين الأسباب التي حالت دون تحول هذه المبادرات الصغيرة إلى تمرد مسلح شامل، وأدت إلى تعثر عمل المجموعات المسلحة وتلاشيه في نهاية المطاف.

انتفاضة أكتوبر 1933:

أخذت الهجرة اليهودية تتزايد بشكل خطير منذ مطلع الثلاثينيات، ونشطت الحركة السياسية ، وتزايد الوعي بأن بريطانيا هي "أصل الداء وسبب البلاء"، حيث تأكد للفلسطينيين أن مشكلتهم أساساً مع بريطانيا، وركزت على ذلك حملات حزب الاستقلال وجمعيات الشبان المسلمين،

وطالبت اللجنة التنفيذية بوقف الهجرة، وهددت بسياسة مقاطعة السلطات، وعندما رفضت السلطات الطلب، قررت اللجنة تصعيد الموقف بتسيير المظاهرات دون إذن السلطات.

وفي يوم 27 أكتوبر عمّ الإضراب فلسطين، وخرجت مظاهرة كبيرة في يافا بعد صلاة الجمعة وتشير العديد من الروايات التاريخية لمن عاصروا تلك الأحداث أن يافا كانت " تغلي كالمرجل، هياجا وحماسا وتوترا وكثرة وفود، وكانت ساحة السراي كأنها ساحة حرب، حيث اشتبك الجمهور الساخط مع الشرطة حين حاولت تفريقه، فتدخل الخيالة، وأخذ الجمهور يكر ويفر في الأزقة، ويرجم البوليس منها ومن فوق الأسطح، وما لبث الأمر أن تحوّل إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ، أدّت إلى استشهاد ثلاثين فلسطينيا وإصابة ستين، كان أحدهم موسى الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية بكدمات، وذُكر أنه تُوفي متأثراً بها في مارس 1934.

وقد أحدثت "مجزرة يافا" ردود فعل غاضبة، فقامت مظاهرات عنيفة في مدن فلسطين، واستمر الإضراب العام أسبوعاً كاملاً. وحدثت مواجهات مع الشرطة في حيفا ونابلس والقدس، فقد استشهد في القدس ويافا وحدهما 35 وجرح 255، أما المصادر البريطانية فأشارت إلى استشهاد ما مجموعه 26 عربياً وجرح 187 آخرين، بينما قتل شرطي واحد.

ثورة القسام 1935:

رأى القسام أن الطريق للثورة المسلحة ضد الانتداب، تمثل في أربعة مراحل تتضمن:

1:الإعداد النفسي للثورة المسلحة، ونشر روحها في أوسع القطاعات الشعبية في الريف والمدينة.

2: العمل لإقامة الحلقات السرية من أكثر الناس استعدادا للثورة وإيمانا بها، والتي تتمثل بالاعتماد على الأصول الشعبية للقيادة.

3:النشاط العسكري السري تحت الأرض.

4:العلنية واشتداد الكفاح المسلح.

وقام بتشكيل مجموعة قيادية، لكل منهم مهمات مناطة به على النحو التالي:

الدعوة، التدريب، الاستخبارات والمعلومات، العلاقات الخارجية، الأموال والتبرعات.

وبعد نحو عشر سنوات من التنظيم والإعداد السري الجهادي، قرر القسام إعلان الثورة في نوفمبر 1935، بعد أن وصل عدد المقاتلين الذين تحت إمرته إلى 200 مقاتل، فيما هناك 800 من الأنصار.

بداية الثورة:

بعد فجر يوم20نوفمبر 1935، طَوقت قوات كبيرة من الشرطة تقدر بـ400 رجل – مُعظمُهم من الإنجليز – القسامَ وعشرةً من إخوانه، في أحراش بلدة يعبد، واستمرت المعركة أربع ساعات ونصف، وحسب المصادر العربية فإن البريطانيين خسروا 15 رجلاً، لكن التقارير البريطانية تشير إلى مقتل شرطي واحد وجرح آخر، وقد استشهد في هذه المعركة الشيخ القسام نفسه واثنان من رفاقه، كما قُبض على ستة آخرين.

لقد كان استشهاد القسام علامة فارقة في تاريخ فلسطين الحديث، وأحدث تَغيّراً أساسياً في مسار الحركة الوطنية، إذ أنه كرس البديل الجهادي بعد سنوات من العمل السياسي غير المجدي، وألهبت حركته وتضحيته الحماس "وصارت مثلاً رائعاً للجرأة والجهاد العلني ضد الإنجليز، وقامت البلد وقعدت، واهتزت أيما اهتزاز، وزُلزلت أيما زلزال".

وأطلق شعب فلسطين على القسام لقب "أبو الوطنية"، وكان القسام محقاً قبل استشهاده، عندما قال قبل ابتداء المعركة أنه وإخوانه عبارة عن عود ثقاب "كبريت" سيشعل الثورة في البلاد، فاستشهاد القسام لم يكن نهاية حركته، بل بداية الثورة، وقد شارك في جنازته ثلاثون ألفا من مختلف أرجاء فلسطين، وبلغ حماس الجماهير مداه وترددت صيحاتها بالانتقام.

الثورة الفلسطينية الكبرى:

تعد هذه الثورة من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين في القرن العشرين، وعبرت عن روح التضحية والفداء والإصرار على الحقوق التي تميز بها أبناء فلسطين، وتمكنت هذه الثورة في بعض مراحلها من السيطرة على كل الريف الفلسطيني، بل والسيطرة على عدد من المدن، بينما انكفأت السلطات البربطانية في بعض المدن المهمة.

وقدّمت هذه الثورة نموذجاً عالمياً هو أطول إضراب يقوم به شعب كامل عبر التاريخ حيث استمر 178 يوما، وربما لو كان الأمر مقتصرا على الصراع بين شعب فلسطين والاستعمار البريطاني لنالت فلسطين حريتها واستقلالها منذ تلك الثورة، إذا ما قارنا هذه الثورة بثورات الشعوب التي نالت استقلالها، ولكن وجود العامل اليهودي—الصهيوني وتأثيره القوي داخل فلسطين وبريطانيا والدول الكبرى جعل الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، وفرض أن تتسع دائرة مشروع التحرير إلى الدائرة العربية والإسلامية.

وقد انطلقت شرارة الثورة من حادثة صغيرة في شهر فبراير 1936 حين رفض مقاول يهودي تشغيل أي عامل عربي في بناء ثلاث مدارس في مدينة يافا تعاقد على بنائها مع الإدارة البريطانية، وتجمع العمال العرب في موقع إحدى المدارس ومنعوا العمال اليهود من الوصول إليها.

ودخلت فلسطين في إضراب شامل استمر ستة أشهر، وأصيبت فيه مظاهر والنشاط التجاري والصناعي والتعليمي والزراعي والمواصلات في جميع المدن والقرى بالشلل، وزاد من حدة الإضراب تبنّي الفلسطينيين سياسة "العصيان المدني" بالامتناع عن دفع الضرائب، وأخذ الوضع الفلسطيني يأخذ شكل الثورة الشاملة مع مرور الوقت، فأخذت العمليات المسلحة التي بدأت محدودة متفرقة في الانتشار والتوسع حتى عمت معظم أرجاء فلسطين، وبلغ معدلها خمسين عملية يومياً، وزاد الثوار حتى بلغوا خمسة آلاف، معظمهم من الفلاحين الذين يعودون إلى قراهم بعد القيام بمساعدة الثوار الذين تفرغوا تماماً للثورة.

وقد حدث تطور نوعي في الثورة، تمثل بقدوم تعزيزات من الثوار من العراق وسوريا وشرق الأردن بلغت حوالي 250 رجلاً، وكان على رأسها القائد فوزي القاوقجي الذي تولى بنفسه القيادة العامة للثورة، ونظم الشؤون الإدارية والمخابرات، وأقام محكمة للثورة، وأسس غرفة للعمليات العسكرية، وقد اعترفت القيادة العسكرية البريطانية في تلك المدة بتحسن تكتيكات الثوار، مشيرة إلى أنهم أظهروا علامات على فعالية القيادة والتنظيم.

ولم تنفع الوسائل السياسية والعسكرية البريطانية في إيقاف الإضراب والثورة، بما في ذلك إعلان بريطانيا عن إرسال "لجنة بيل" للتحقيق في أسباب الاضطرابات، ورفع التوصيات لإزالة أي مظالم مشروعة"، ومنع تكرارها.

ورغم أن فلسطين دخلت في شبه هدنة مؤقتة، بانتظار نتائج توصيات اللجنة الملكية، إلا أن عمليات المجاهدين ذات الطابع الفردي كالنسف والقنص والاغتيالات السياسية بقيت مستمرة، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بمقتل 97 شخصا بينهم 9 جنود بريطانيين، وجرح 149 بينهم 13 من الشرطة والجيش خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1937.

وقد أوصت اللجنة الملكية في خلاصة تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، على أن تبقى الأماكن المقدسة وممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني، الأمر الذي جعل البلاد تجتاحها موجة من السخط أدّت إلى تجدد الثورة.

وكان متوقعاً بالنسبة للبريطانيين ، أن يؤدي أسلوب السلطة الجديد إلى سحق الثورة في مهدها، ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماما، فقد تفجرت ثورة كبرى استمرت أربعة أضعاف تلك المدة التي عاشتها المرحلة الأولى من الثورة، ولم تتوقف هذه الثورة إلا بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة 1939.

وقد اتخذت هذه الثورة طابعاً إسلامياً جهادياً عاماً من خلال الدور العظيم لجماعة القسام في شمال فلسطين ووسطها، وحركة الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني في مناطق القدس والخليل، ومن خلال القيادة السياسية لمفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك عبد الرحيم الحاج محمد المشهور بتدينه والتزامه... وغيرهم، وفي التعميم على محاكم المجاهدين بالحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

سمات الثورة:

اعتمدت الثورة أساليب متنوعة مثل تدمير الجسور، ونسف السكك الحديد، وقطع المواصلات السلكية، وتدمير أنابيب النفط الناقلة له إلى حيفا، ومهاجمة الثكنات العسكرية وقوافل الجيش البريطاني وضربها في مواقع جبلية تعرقل تحرك معدات الجيش وآلياته بسرعة وسهولة.

ويشير لاجئو مدينة اللد أن أول عمل قام به الثوار كان الهجوم على خطوط السكك الحديد، فقد وصلتهم معلومات ذات مرة عن نقل الأسلحة والعتاد الحربي في القطار القادم من ميناء يافا والمتوجه إلى معسكر الجيش الإنجليزي في صرفند، فقاموا بفك بعض القضبان، وعندما مر القطار انقلب وتدهور مع ست عربات بين قرية السافرية واللد، الأمر الذي سبب خسائر فادحة، جدير بالذكر أن قوات الانتداب الإنجليزي كانت تستعمل القطارات كثيرا لنقل الجنود والعتاد الحربي خلال عملياتها الحربية ضد رجال الثورة.

كما عانى المجاهدون الذين خاضوا الثورة الكبرى نقصا أساسيا بالأسلحة والتدريب والتنظيم والقيادة، ولم تتطور القدرات العسكرية إلا بعد قدوم فوزي القاوقجي على رأس قوة من الضباط والجنود المحترفين عام 1937.

وربما للتغلب على هذه الأزمة المالية والعسكرية الخاصة بالأسلحة والعتاد، فقد ألزمت الثورة إلزام كل عائلة بتقديم رجلين من أفرادها بأسلحتهم ودفع معاشهم الشهري، وذلك لتغطية النفقات المالية للثورة ودعم الكفاح واستمرار مسيرته، وقد قدمت بعض المدن كميات معقولة من هذه التبرعات، ففي حين قدمت المجدل مبلغ 40 ألف جنيه فلسطيني، قدمت يافا 75 ألفا، فيما كانت تبرعات الناصرة 30 ألفا.

المقاومة الفلسطينية (1940-1947)

لم تشهد الأراضي الفلسطينية في الفترة المذكورة أحداثاً كبيرة بنفس سخونة الأحداث في الفترة السابقة، والسبب في ذلك يرجع إلى القبضة الحديدية التي تعاملت بها سلطات الاحتلال البريطاني مع الحركة الوطنية وغياب أغلب قادتها إما بسبب السجن أو اضطرارهم للخروج إلى سوريا ولبنان بعد أن ضاقت بهم سبل المقاومة من الداخل. وبعد الحرب العالمية الثانية (1945) عاش العرب والشعب الفلسطيني آمالاً جديدة، رسم فيها خيالهم قصوراً للحرية والاستقلال نظير وقوفهم مع بريطانيا، لكن أحداث الأيام التي تلت الحرب أحالت تلك الأماني إلى أوهام، فبدأت بوادر العمل المسلح تظهر في الأراضي الفلسطينية من جديد.

وفي 1945/1/29 أعلنت بريطانيا أنها ستبقي باب الهجرة اليهودية مفتوحاً، مخالفة بذلك وعودها التي قطعتها على نفسها من قبل بتنظيم تلك الهجرة، ولكي تخفف من وقع الصدمة على

العرب أعلنت عن تشكيل لجنة بريطانية أميركية، ووافقت اللجنة العربية العليا على التعاون مع اللجنة الأنجلو أمريكية في 1945/4/20، وجاء بيان تلك اللجنة لينص على السماح لمائة ألف مهاجر يهودي جديد بالدخول إلى فلسطين، وحرية انتقال الأراضي لليهود، وبقاء الانتداب البريطاني على فلسطين.

وأدت هذه التوصيات إلى اندلاع المظاهرات في فلسطين وبعض الدول العربية، واستدعى الأمر عقد اجتماع قمة عربي في أنشاص بمصر يومي 28 و 1946/5/29 خلص الملوك والرؤساء العرب فيه إلى بيان إنشائي لا تدعمه آليات تنفيذية، وأكدوا على بدهيات لم تكن بحاجة إلى مثل هذا الاجتماع للتأكيد عليها. من ذلك على سبيل المثال "اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً" و"فلسطين عربية ينبغي مساعدتها للحفاظ على عروبتها"، ومناشدة بريطانيا والولايات المتحدة بأن يكونا أكثر نزاهة في التعامل مع القضية الفلسطينية.

تأسيس الهيئة العربية العليا:

تشكلت الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني عام 1946 وأنشأت مكتباً لها في القاهرة ومكاتب أخرى في فلسطين، ووضعت نظما ولوائح داخلية تضبط عملها. وقبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين بـ 33 يوماً، قررت الدول العربية إدخال الجيوش النظامية إلى فلسطين، لكن على المستوى الفلسطيني الداخلي لم تكن هناك بنية تحتية عسكرية مؤهلة لهذه الحرب، فأخذت اللجان القومية تتشكل على عجل وتهتم بتجميع السلاح الذي كانت فلسطين تعاني ندرة شديدة منه.

قرار التقسيم عام 1947 (181)

استمرت بريطانيا في محاولة التنصل من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وذلك بتسليم القضية لهيئة الأمم المتحدة. نوقشت المسألة مرارا واستقر الرأي على إحالتها إلى لجنة ضمت في عضويتها أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغواتيمالا وأروغواي وإيران والهند وبيرو وهولندا والسويد. على الرغم من احتجاج العرب والفلسطينيين على فكرة اللجنة من حيث أن المسألة قيد البحث قد أشبعت نقاشا إلا أن أحدا لم يسمع. استمرت اللجنة في عملها وانقسمت في النهاية إلى قسمين: الأكثربة والأقلية. قدمت الأكثربة مشروعا تضمن تقسيم فلسطين إلى

دولتين عربية ويهودية على أن تحوزا على الاستقلال بعد سنتين اختباريتين يتم خلالهما ترتيب العلاقات فيما بينهما. أما الأقلية والتي شملت يوغوسلافيا وإيران والهند فقد اقترحت إقامة حكومة اتحادية في فلسطين على أن تشمل كيانين عربي ويهودي يتمتع كل منهما بحكم ذاتي.

مالت الأمم المتحدة لصالح مشروع الأكثرية، وكانت النتيجة أن قبل اليهود المشروع ورفضه العرب والفلسطينيون. عُرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29/ تشرين الثاني، نوفمبر/1947 للتصويت، بعد أن بذلت الولايات المتحدة جهودا ضخمة لاستقطاب أغلبية الثاثين المطلوبة لتمرير المشروع. واستعملت أمريكا العصا والجزرة من أجل إجبار الدول على التصويت لصالح الصهيونية. وجاءت نتيجة التصويت: 32 صوتاً لصالح المشروع، و 13 ضده، بينما امتنع 10، وتغيب عضو واحد. ويذكر أن سبع دول من التي صوتت لصالح التقسيم وقفت ضده أثناء أعمال اللجنة الخاصة المكلفة بمناقشته.

تم تقسيم فلسطين إلى سبع مناطق: ثلاث منها وهي الجليل الشرقي والسهل الساحلي الشمالي والنقب لليهود، وثلاث أخرى للعرب وهي الجليل الغربي والسهل الساحلي الجنوبي ومنطقة الوسط الجبلية على أن تشمل مدينة يافا الواقعة داخل المنطقة المخصصة لليهود، ومنطقة سابعة مدوّلة تشمل القدس وبيت لحم والقرى المجاورة. (انظر الخريطة رقم 2). خصص التقسيم حوالي 45% (12200 كم2) من مساحة فلسطين الانتدابية للعرب، وحوالي خصص التهود، وحوالي 1.5% كمنطقة دولية. علما أن عدد الفلسطينيين كان يقدر في حينه بحوالي مليون ونصف بينما قُدر عدد اليهود بحوالي ستمائة ألف. فقد ساد منطق الشرعية الاولية للأمم المتحدة وليس منطق الشرعية الإنسانية أو المتناسبة مع الحق.

حرب 1948:

نشبت الحرب في 1948/5/15 بسبب قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في نشبت الحرب في 1948/5/12 بسبب قرار العربية إلى اجتماع في القاهرة تم الإعلان فيه أن الحكومات العربية ترفض هذا القرار وأنها ستتخذ تدابير كفيلة بإحباطه.

كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت من بناء قوة عسكرية كبيرة ضمن عدة منظمات عسكرية أهمها الهاغاناه، كما تمكنت بدعم من سلطات الانتداب البريطاني من إنشاء صناعة عسكرية. أما على الجانب الآخر فكان الطرف العربي مكونا من الثوار الفلسطينيين، وجيش الجهاد

المقدس، وجيش الإنقاذ، وقوات المتطوعين المصربين. كما تقرر إنشاء جيوش عربية على حدود فلسطين دون دخولها إلى الأراضي الفلسطينية والاكتفاء فقط بدعم الفلسطينيين والمتطوعين.

في تلك الأثناء أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من فلسطين بتاريخ أقصاه 1948/5/15 وحدث خلال تلك الفترة مجموعة من المذابح قامت بها جماعات صهيونية مسلحة، فاتخذت الدول العربية قراراً بدخول جيوشها إلى فلسطين، وبدأت حشد القوات على الجبهات الرئيسية في مصر والأردن والعراق وسوريا ولبنان. وكانت السمة البارزة لتلك الحشود هي عدم التنسيق فيما بينها، فقد كان لكل جيش هدف مستقل، كما كانت بداية العمليات أيضا تفتقد إلى التنسيق، مما حرم الجيوش العربية من عامل المفاجأة في تحقيق انتصارات عسكرية. ويضاف إلى هذه الثغرات العسكرية عامل ضعف أساسي يتمثل في تحكم بريطانيا في تسليح الجيوش العربية.

ورغم كل تلك الثغرات فإن الجيوش العربية حينما دخلت فلسطين في 1948/5/15 حققت انتصارات معتبرة، فالقوات المصرية حققت نجاحات ملموسة في القطاع الجنوبي، وتقدم الجيشان الأردني والعراقي قليلاً لكنهما عادا وتوقفا بعد فترة قصيرة من بدء العمليات ولم يتجاوزا المناطق التي حددت لهما، كما تمكن الجيش السوري وجيش الإنقاذ من السيطرة على معظم الجليل، ولم يكن الجيش اللبناني بعيدا عن عكا.

أرغمت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية الدول العربية على وقف القتال لمدة أربعة أسابيع وضبط تدفق المتطوعين والسلاح

الهدنة الأولى:

أحدثت تلك العمليات حرجاً للقوات الصهيونية سرعان ما أزيلت آثاره بقرار مجلس الأمن في 1948/5/22 بوقف إطلاق النار مدة 36 ساعة، ورفضت الدول العربية ذلك القرار في حينه، فمارست الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ضغوطاً مشددة مصحوبة بتهديدات للحكومات العربية. وتقدم الوفد البريطاني في مجلس الأمن بطلب جديد لوقف القتال مدة أربعة أسابيع، وضبط تدفق المتطوعين والسلاح إلى فلسطين إبان تلك الفترة. وفي 1948/6/2 أبلغت الدول

العربية مجلس الأمن موافقتها على ذلك القرار، وتوقف القتال بالفعل في 6/11 وعرفت تلك الفترة بالهدنة الأولى.

أفادت القوات الصهيونية من تلك الهدنة إفادة كبيرة فعززت من قدراتها وزادت من تسلحها في شتى المجالات، ساعدتها في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وحاولت تمديد الهدنة شهراً آخر لمزيد من الاستعداد، لكن محاولتها باءت بالفشل إثر حادثة اغتيال الكونت برنادوت الذي لم ترض الدول العربية ولا إسرائيل عن مقترحاته للتقسيم، فاندلعت الحرب من جديد في 7/7/1948 على الجبهة المصرية أولاً ثم امتدت إلى بقية الجبهات، واستولت القوات الصهيونية على الله والرملة في 11 و 1948/7/12 بعد هزيمة القوات الأردنية بقيادة القائد "البريطاني" غلوب باشا المتهم بالتقصير في تحصينهما، وأدى سقوطهما إلى كشف الجناح الأيمن للجيش غلوب باشا المتهم بالتقصير في تحصينهما، وأدى محور هام للاتصال بالقدس، وعلى قاعدة جوية هامة في الله، كما ارتفعت الروح المعنوية لجنودها.

الهدنة الثانية 1948/7/18

تقدمت الولايات المتحدة بمشروع هدنة ثانية قبلته الدول العربية في 1948/7/18 غير أن القيادة الصهيونية خرقت شروط الهدنة في 27 – 7/28 وشنت هجوماً منظماً على كل من الفالوجا وعراق المنشية إلا أنهما باءا بالفشل، فوضعت القيادة الصهيونية خطة جديدة بهدف تحقيق اتصال آمن لها بالجنوب، ولتحقيق ذلك نظمت في أكتوبر/ تشرين الأول 1948 سلسلة من العمليات العسكرية ضد الجيش المصري أبرزها عمليات "الضربات العشر" و "عين" و "حيرام" في الجليل، ونجحت بالفعل في فرض حصار جديد على الفالوجا والتقدم ناحية خليج العقبة، وفرضت سيطرتها على الجليل الأعلى، وأجبرت جيش الإنقاذ على الخروج من فلسطين.

وإزاء هذا الموقف العسكري المتدهور أصدر القادة العسكريون العرب أوامرهم للجيوش بوقف إطلاق النار في 1948/10/22، ولم تلتزم القوات الصهيونية بهذا القرار فتابعت تنفيذ عملية حيرام، كما تابعت تنفيذ عملية أخرى حتى عام 1949 في قرية أم الرشراش المصرية على خليج العقبة والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم ميناء إيلات.

وكانت النتيجة المروعة لنكبة 1948:

- ضياع مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية تفوق ما نص عليه قرار التقسيم.
 - إقامة الدولة الإسرائيلية فوق أنقاض الدولة الفلسطينية.
- تهجير آلاف الفلسطينيين إلى الدول المجاورة وظهور مأساة اللاجئين واستمرار معاناتهم حتى الآن.

المقاومة بين عامي 1948 – 1967:

بعد إصابة الحركة الوطنية بانتكاسة كبيرة بعد الهزيمة التي وقعت، وقيام دولة الكيان، فقد استفاقت منها أواسط الخمسينات حين تشكلت "هيئة مقاومة الصلح مع "إسرائيل" وأصدرت نشرة "الثأر"، ولقيت رواجا كبيراً في أوساط مخيمات اللاجئين، لأنها عملت على كشف المحاولات السرية للتسوية مع الكيان، وما لبثت أن تحولت إلى "حركة القوميين العرب".

وازدادت عمليات اختراق الحدود مع الكيان قبل عام 1957 ، وتمت بشكل شبه يومي، وبالذات عبر قطاع غزة والضفة الغربية، وتشير التقارير التي أرسلتها السفارات البريطانية في تل أبيب وعمان والقاهرة، إلى كثرتها، وإلى شكاوى "إسرائيلية" بسببها، حيث بلغت من جهة الأردن سنة 1952 وحدها 1533 عملية اختراق، بمعدل 4.1 عملية يوميا بين صدامات مسلحة، واستهداف للمواقع العسكرية، وأسفرت عن سقوط 207 قتلى و 94 جريحا صهيونيا وحسب تصريح أدلى به "بن غوريون" عام 1956 ، فإن هناك 848 صهيونيا سقطوا بين قتيل وجريح، بسبب العمليات الحدودية بين عامي 1951 – 1955 ، ولم تكنن عمليات فدائية بالمعنى الكامل للكلمة، بقدر ما هي تحركات فردية من قبل الشبان الفلسطينيين.

وقوبلت العمليات بردود فعل قاسية من الاحتلال، عبر المذابح وقصف المدنيين، أهمها:

أ :مذبحة قبية بتاريخ - 11 تشربن الأول 1953 ، قتل فيها 40 عربيا ونسف 40 منزلا .

ب مذبحة نحالين بتاريخ - 28 آذار 1954 ، قتل فيها 9 من العرب، وأصيب 19 آخرون.

ج مذبحة غزة بتاريخ - 4 نيسان 1956 ، وقتل فيها 53 عربيا وأصيب 100 آخرون.

د مذبحة كفر قاسم بتاريخ - 29 تشرين الأول 1956 ، وقتل فيها حوالي 50 عربيا .

ه مجزرتي خانيونس: الأولى بتاريخ - 3 تشرين الثاني 1956 ، وأسفرت عن استشهاد 275 فلسطينياً، والثانية بتاريخ 12 تشرين الثاني 1956 ، وأسفرت عن استشهاد 250 آخرين.

مجزرة السموع بتاريخ - 13 تشرين الثاني 1966 ، وأسفرت عن استشهاد 18 عربيا

وتصنف بعض الدراسات التاريخية سنوات 1948 – 1956 على أنها "مرحلة التيه والضياع"، وشهدت في نهايتها مخاض المقاومة، غير أنها في منتصف الخمسينيات شهدت عمليات فدائية جريئة من قطاع غزة نحو الداخل، وكانت مصر تدعم هذه العمليات، كما كانت سوريا تدعم عمليات مماثلة إلى حد بعيد على الحدود السورية الفلسطينية المحتلة. –

وجاءت هذه المرحلة التاريخية لتشهد حالة من الجمود وقلة البوادر في الأفق لانطلاق مقاومة مسلحة، كما تلاشت الأماني بتحرير فلسنطين وتصفية الكيان الصهيوني، وعودة الشتات الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، وبدأت النخب الفلسطينية في الشتات في التوجه نحو الاعتماد على الذات، بحيث عملت بقصد أو دون قصد على حصر القضية في جانبها الفلسطيني فقط.

أسباب، بدأ فكرة قيام تنظيمات مقاومة تتحمل عبء التحرير، حيث اتخذت الجامعة العربية قراراً عام 1963 كلفت فيه "أحمد الشقيري 1908 - 1980 " بالقيام بجولة دبلوماسية والالتقاء بممثلى الشعب الفلسطيني من أجل إقامة كيان سياسي.

غير أن هذا القرار لم يكن الأول على صعيد الجامعة العربية بهذا الخصوص، فقند صدرت عشرات القرارات منذ نكبة 1948 ، إلا أنها لم تجد طريقها على أرض الواقع لولا مبادرة الشقيري والدعم المصري الكامل، وزار بيروت وعمان ودمشق والقاهرة وقطاع غزة.

وتم تشكيل نواة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "قتح" في تشرين الثاني 1956 ، من 12 شابا في غزة منهم: صلاح خلف، خليل الوزير، ياسر عرفات، وفي عام 1958 توجهت هذه المجموعة إلى الكويت، وانضم إليها فاروق القدومي، خليل الحسن، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، وهناك أسست حركة فتح، وتم نقل مركزها إلى غزة.

وفني عام 1959 أصدرت المجلة الناطقة باسمها (فلسطينا)، وفي العام نفسنه ظهرت أولى خلاياها في الكويت وقطاع غزة والضفة الغربية والمخيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان والأردن، وفي عام 1962 بدأ تشكيل جماعات الفدائيين التي عرفت باسم (العاصفة).

وقامت حركة فتح بالعديد من العمليات العسكرية التي أقلقت الاحتلال، فكانت بداية مزعجة للإسرائيل"، لذا لم تقف مكتوفة الأيدي أمامها"، فشنت غارة على قرية السمّوع قرب الخليل بتاريخ 13 تشرين الثاني 1966 بحجة مساعدة أهلها للفدائيين.

وفي 23 آذار 1967 ، صرح وزير النقل "موشيه كارمنل" بأن الفدائيين تسللوا 21 مرة منذ تشرين الثاني 1966 ، وأن تجارب الماضي أثبتت أن أعمال التسلل إذا لم توقف فإنها ستؤدي لكوارث كبرى، مما دفع برئيس الوزراء "ليفي أشكول 1895 – 1969 " لأن يصدر أوامره بتاريخ تيسان 1967 ، بفلاحة الأراضي المجردة من السلاح على الجبهة السورية.

وقد تحرك جرار زراعي لهذا الغرض، فأجبره جنديان سوريان على التراجع، وأطلقنا عليه النار، فقصفت المدفعية والطائرات "الإسرائيلية" عددًا من القرى السورية، مما شكل فرصة مناسبة لقوات "العاصفة" التي وضعت ليلة 30 نيسان 1967 عبوات ناسفة في جسر على طريق "بئر السبع"، ونسفت ليلة 4 أيار 1967 بئر مياه قرب "بيت جبرين".

وهكذا يمكن الخروج بخلاصة مفادها أن هذه المرحلة التاريخية التي سبقت اندلاع حرب عام 1967 ، وما تلاها من مرحلة تاريخية جديدة كليا على صعيد المقاومة الفلسطينية، قد أكدت حقيقتين مهمتين:

أ:أن حرب التحرير الشعبية الفلسطينية والعربية هي البديل الفعال لأي حرب نظامية في مواجهة العدو الصهيوني.

ب: إن وضع برنامج فلسطيني يعتمد النماذج الجزائرية والفيتنامية والكوبية، مع بعض الاختلافات الميدانية، يمثل مدخلاً أساسيا لإعلان مثل هذه الحرب التحريرية.

ويبدو من الصعب مغادرة الحديث عن هذه المرحلة، دون إلقاء الضوء على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان للفلسطينيين ممثلون في جامعة الدول العربية.

المقاومة الفلسطينية بين عامى 1967 - 1987

المقاومة الشعبية:

شهدت سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينات تطوراً في أساليب المقاومة المتلاحقة، وسجلت انتصارات مهمة على الصعيد الشعبي، ووثقت إنجازات مهمة مكنتها من تحديد أشكال النضال المناسبة، وفقا للمعطيات والظروف الخاصة بكل مدينة وقرية ومخيم، وعلى مستوى الضفة والقطاع ككل، وتفادت السقوط في وهم النجاح السريع والحلول السهلة.

وفي استراتيجية المقاومة الشعبية، فقد توزع حملها على قطاعات الشعب، وشارك طلبة المدارس والجامعات في التظاهرات والمواجهات، ونظمت اعتصامات للمثقفين والمعلمين والعمال والنساء، وشكلت الخيار الأول لهم بداية المرحلة، أما استراتيجية المواجهة المرتكزة على المقاومة المنظمة المسلحة، فجاءت في وقت لاحق بعد نضوج ظروفها وتهيئتها.

ولم تعد المياه "تجري هادئة تحت جسر الاحتلال"، فالمقاومة الشعبية واصلت مراكمة نجاحاتها الصغيرة وتجذرها، و"ارتفعت مياه نهرها" يوما بعد يوم، ولم يكن بوسع الإسرائيليين سوى الشعور بالمباغتة حين يدمر الطوفان جسر احتلالهم.

كما نجحت آنذاك في قلب الوضع كلياً، بعد التطور الذي واكبها انسجاما مع معرفتها الدقيقة بعوانين المقاومة الشعبية والمدنية، وتركيزها في عدة اتجاهات، وتواصل سياقها" الروتيني" الحافل باستخدام كافة وسائل وأدوات المقاومة التقليدية.

ومما ساعد في انتقال صداها لكل حارة وشارع، ومخيم وقرية، اتساع نطاق فعالياتها يومياً، وانتقالها من مرحلة لأخرى، مما اقتضى أن تتصاعد حركة الجماهير الهادفة لتحقيق التحرير، وقدرة قواها الحية على تعبئتها بمفاهيم ثورية، والعمل بشكل دؤوب لزيادة فعالية عطائها، واضعاف جبهة المحتل وتفكيكها، واستخدام التكتيك والإستراتيجية.

وأكدت المقاومة عدة حقائق حددت طبيعتها وهويتها بين عامى 1967 - 1987 ، أهمها:

1 - عبرت عن مستوى من العمل المنظم أخضع خطواتها وإجراءاتها لنسق موحد.

2 - لم يتخذ عملها القيادي طابعا معلنا وعبثا حاول الاحتلال

إيجاد طرف يفاوضه أو يساومه، ولم تجد محاولات "تلميع" بعض

الشخصيات لأن تمثل قيادة للمقاومة.

3 - لم تحدد هذه المقاومة المعتمدة على الفعل الجماهيري

المنسق والمنظم وسائلها فحسب، بل وسائل البناء الاجتماعي

والاقتصادي، في معركة طويلة الأمد تصيغ مجتمع المقاومة

والثورة، منطلقة من الاعتماد الذاتي والعودة إلى الأرض، والتمسك بالإنتاج المحلى.

4 - نجحت في إيجاد صيغة من التكامل الميداني والعملي مع نظيرتها المسلحة، واستجابت الواحدة للأخرى، بل وتناغمت في مقاومة المحتل.

5 – أخذت على عاتقها تنظيم حياتها واقتصادها، على غرار الاقتصاد المستقل الذي اعتمدته ثورات الشعوب لمناطقها المحررة.

اشكال المقاومة في تلك المرحلة:

أولا: الالتحام الشعبى وحرب الشوارع:

على ضوء الوقائع اليومية للمقاومة، وارتباطا بملامحها الجديدة، وما حملتنه من تغيرات جذرية في أدوات الكفاح اليومي المشتقة من معاناة وآلام الجماهير، ومن خلال المقاربة بين المفاهيم النظرية المجردة ومعطيات الحياة بألوانها المختلفة، تمحورت النتيجة الأقرب للواقع في نقطة ارتكاز واحدة، تحت عنوان الالتحام الشعبي وحرب الشوارع، فماذا عنى ذلك في يوميات المقاومة خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات؟

1 - تنوعها في بناء الأجهزة الإدارية والتنظيمية، وارتباطها مباشرة بالهدف السياسي، فضلاً عن دور القيادة السياسية في توجيه الجماهير، نحو بناء الأجهزة والأطر واللجان.

2 - اختلافها عن حرب الشوارع الكلاسيكية في عدم الاستخدام الشامل للأسلحة النارية.

3 - حجم مشاركة الجماهير الشعبية، التي غدت أساسية في المقاومة.

ثانيا: التظاهرات الشعبية:

شهدت المراحل الأولى من الستينيات والسبعينيات نمطا معينا من المقاومة الشعبية، تمثل بالمظاهرات الجماعية، والمهرجانات الحاشدة، وسارت أكبر المسيرات في تشييع الشهداء، وكثيراً ما ترافقت معها الهتافات المدوية ورفع الأعلام، لتعبر الإرادة الشعبية عن نفسها بأبسط الوسائل، وتنوعت أسباب التظاهرات ولم يمر أسبوع واحد دون وقوعها.

وكانت التظاهرات الشعبية على النحو التالي:

أ- التظاهرات تندلع في منطقة ما تحديا لمنع التجول، أو احتجاجا وغضبا لاستشهاد أحد أبنائها.

ب- ويتظاهر الطلاب رفضا للسياسة التعسفية بإقفال معاهدهم التعليمية وجامعاتهم.

ج- والنساء يتظاهرن لإطلاق سراح أبنائهن.

د- والأطفال يتظاهرون وهم يحملون أعلام فلسطين، ويلفون أعناقهم بالكوفيات.

ه - والفرق الضاربة يسير شبابها متلفعين بألوان العلم.

ثالثا: الإضرابات التجارية والعصيان المدنى:

برزت كأهم مظاهر المقاومة الشعبية، وجاءت حداداً على الشهداء كرد فعل عفوي من الجماهير في منطقة الشهيد والمناطق المجاورة، واعتادت البيانات على تحديد تاريخ الإضراب ومناسبته وسببه، ومنذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ارتفع الإضراب، ليصبح سلاح التحدي الأول، وبات من هموم سلطات الاحتلال فتح المحلات التجارية بالقوة، وإقفالها في ساعات العمل التي تحددها المقاومة، حيث مورس على عدة أصعدة:

- 1 الإضراب الشامل وهو الأبرز، ويستمر ليوم أو لأيام متتاليات.
- 2 الإضراب الجزئي الذي يبدأ بعد منتصف النهار حيث تغلق الأسواق، ويسمح بفتح المحلات التجارية لأوقات محددة، غالبا ما تكون ثلاث أو أربع ساعات يومياً.
 - 3 فيما يعم الإضراب منطقة ما، تفتح المحلات في منطقة أخرى لتسهيل حياة السكان، حيث نظمت المقاومة ساعات الدوام والإغلاق في القرى بما يتناسب مع خصوصياتها.
 - 4 إضراب المواصلات وإضرابات العمال والإضراب التعليمي.

وتفنن الاحتلال بأساليبه لإجبار أصحاب المحلات التجارية على فتحها، وكثيراً ما انتهت المحولات باشتباكات واعتقالات.

كما رفعت المقاومة العصيان المدني، وشعاره التوأم "الاكتفاء الذاتي"، في تعبير حقيقي عن تلك المرحلة التاريخية التي عبرت عن ثورة شعب مقتلع ومنفي، وقامت بخطوات تصعيدية نحو العصيان الشامل، ويمكن التطرق لعدد من العوامل المحفزة لتبنيه، أهمها:

- 1 انتشار الإضرابات الشاملة، واستمرارها فترة طويلة، والتظاهرات الحاشدة.
- 2 تعميم مقاطعة المصانع والمزارع والمستوطنات، وأثرها على اقتصاد المحتل.
- 3 محاولة إيقاف الاستيراد والتصدير من وإلى الكيان ، بما تسمح به الظروف الوطنية.

مراحل المقاومة المسلحة:

خاصة في ظل اختلاف تضاريسها وتنوع مناخات عملها، وأمكن تجزئتها إلى مراحل أصغر على النحو التالي:

1 - مرحلة 1967 - 1970: وتسمى "الطوق الكامل"، حيث استخدم العمل الفدائي كافة الحدود العربية مع دولة الاحتلال، وارتفعت العمليات خلالها نوعا وكمنا بين عامي 1967 - 1970.

2 - مرحلة 1970 - 1982 : وتسمى "الطوق المنقوص"، وعملت أساسا من خلال الحدود

اللبنانية، بعد أن خسرت قدرتها على العمل منن خلال الحدود الأردنية والسورية والمصرية، لاسيما بعد أحداث أيلول في الأردن عام 1970 .

3 - مرحلة 1982 - 1987 : وتسمى "الطوق المفقود"، بعد إخراج المقاومة من لبنان.

ومن أبرز ما نفذته المقاومة خلال هذه المرحلة التاريخية بين عامي 1967 - 1987:

1 - ظاهرة خطف الطائرات التي اشتهرت بها الجبهة الشعبية، وحبست فيها أنفاس العالم بنين عامي 1968 - 1977 ، ومن أهمها خطف عدة طائرات غربية في المطار الأردني بتاريخ 6 أيلول 1970 ، واستمر احتجازها مع ركابها أسبوعا كاملاً حتى يوم 13 أيلول 1970 .

2 - نفذت منظمة "أيلول الأسود" عملية "ميونيخ" بألمانيا بتاريخ 5 أيلول 1972 ، واستهدفت أعضاء الوفد الرياضي الإسرائيلي في الألعاب الأولمبية، وقتلت 11 منهم.

3 - نفذت الجبهة الشعبية القيادة العامة عملية الخالصة شمال فلسطين المحتلة بتاريخ - 11
 نيسان 1974 ، مما أدى لمقتل 18 إسرائيليا وجرح 15 آخرين.

4 - نفذت الجبهة الديمقراطية عملية "ترشيحا" فني 15 أينار 1974 ، وأسفرت عنن مقتل 27 إسرائيلياً، وجرح العشرات.

5 – عملية سنافوي النوعية التي قامت بها حركة فتح في تل أبيب بتاريخ 6 آذار 1975 ، وأدت إلى مقتل وجرح مائة إسرائيلي.

7 - نفذت منظمة الصاعقة عدة عمليات فدائية فني مناطق الجولان وسهل بيسان والحولة،
 واستشهد فيها عدد من الفدائيين السوربين.

8 - نفذت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني عملية "بيسان طبريا"، بتاريخ 4 آب 1977 ،
 وأسفرت عن سقوط عدد من الإصابات في صفوف الإسرائيليين.

9 - قادت الاستشهادية دلال المغربي بتاريخ 11 آذار 1978 ، عملية "كمال عدوان"، وأسفرت عن 37 قتيلاً، و 82 جربح ا إسرائيلياً.

10 - نفذت حركة الجهاد الإسلامي عملية باب المغاربة في 16 تشرين الأول 1986 التي أوقعت ثمانين إصابة في جنود الاحتلال.

المقاومة الفلسطينية بين 1987-2007

كانت أبرز مظاهر المقاومة المسلحة للمشروع ال صهيوني في هذه المرحلة الانتفاضة المباركة، وانتفاضة الاقصى، وهزيمة الكيان الاسرائيلي في جنوب لبنان وانسحابه من قطاع غزة عام 2005. وتميزت هذه المرحلة بأن القوى الفلسطينية الاساسية التي تبنت المقاومة المسلحة طوال العشرين سنة السابقة ممثلة في قيادة م. ت. ف وحركة فتح قد جنحت إلى خط التسوية السلمية. بين ما ظهرت فصائل فلسطينية جديدة تبنت العمل العسكري وفق منظور إسلامي جهادي، وبرعت في تنفيذ العمليات العسكرية في الد اخل. وكان من مظاهر هذه المرحلة أن مر كز الثقل في المقاومة المسلحة انتقل إلى الد اخل الفلسطيني .

وفيما يلى أبرز مظاهر المقاومة المسلحة.

الانتفاضة المباركة:

حدثت شرارة الانتفاضة المباركة في يوم 9 ديسمبر / كانون أول 1987 إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه.

وتميزت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر:

الأول: أن أهل "الد اخل" المحتل (الضفة والقطاع) أخذوا زمام المبادرة النضالية الجهادية، بعد أن كانت بيد العمل من "الخارج".

الثاني: أن التيار الاسلامي شارك بقوة وعنف وفاعلية، وبرز على ساحة المواجهة بحجم منظم مؤثر.

الثالث: أنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني وإتجاهاته وفئاته العمرية.

الرابع: أنها اتسمت بالجرأة والتضحية، والمشاركة الواسعة للطفال والفتيان والنساء.

وتميزت المرحلة الاولى من الانتفاضة بالمواجهات الشعبية الواسعة والضرابات، والمظاهرات، وتميزت المرحلة الادارة المدنية الصهيونية، وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات. وبعد نحو أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضد الصهاينة مع تراجع الانشطة الجماهيرية الواسعة.

وقد عدت حركة فتح وحلفاؤها في م. ت. ف اتفاقية أوسلو (سبتمبر 1993) نهاية للانتفاضة فأوقفت فاعلياتها، أما الجهات الاخرى وخصوصا حماس والجهاد الاسلامي فقد استمرتا في فاعلياتهما، بل وصعدت من عملياتها الجهادية.

غير أن تشكيل السلطة الفلسطينية في مايو عام 1994أفقد الانتفاضة كثيرا من وجهها، كما افقدها المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية، فاقتصر المر بشكل أكبر على أعضاء الحركات والتنظيمات.

وقد قام الكيان الاسرائيلي بإجراءات لا مثيل لها لقمع الانتفاضة، فاستخدم الرصاص الحي، ورصاص (الدمدم – المطاطي) المحرم دوليا، وأساليب تكسير عظام المتظاهرين، ومختلف أشكال تعذيب الأسرى، ومنع السفر، وقطع المواصلات والاتصالات الهاتفية، ومصادرة الهويات، وهدم المنازل، وقام بمصادرة الاراضي في الضفة والقطاع بوتيرة عالية، كما استخدم اجراءات اخرى منها، الحصار التمويني وإغلاق السواق وإتلاف المحاصيل الزراعية، ومحاولات كسر الاضرابات التجارية. وتعرضت المؤسسات التعليمية والصحية الفلسطينية لعمليات الغلق والمداهمة، فضل عن انتهاك حرمة المساجد.

وحسب إحصائية أعدتها م. ت. ف فإن السنوات الست الاولى للانتفاضة ديسمبر 1987 - ديسمبر 1983) قد شهدت استشهاد 1540 فلسطينيا وبلغ عدد الجرحى 130 ألف ، كما اعتقل حوالى 116 ألفا لمدة مختلفة

وكان من بين شهداء الانتفاضة 353 طفل دون السادسة عشر من العمر.

وكان من أبرز إنجازات الانتفاضة:

1: أثبتت للكيان الاسرائيلي فشل كافة أساليبه في تركيع وإذلال الشعب الفلسطيني .

2:أثبتت للعالم أن هناك شعب مظلوم ،وارضة محتلة ،ويريد ان يعيش حرا مستقلا.

3: فضحت الوجه القبيح للكيان الاسرائيلي، وكشفت زيف ادعاءاته المتعلقة بالمدنية والديموقراطية، وأظهرته قوة اغتصاب وإجرام وقهر للاخرين.

4: وجهت الانتفاضة ضربة قوية لمظاهر الاحتلال ومؤسساته، وخصوصا العملاء والمتعاونين مع جهاز المخابرات، وتمت تصفية نحو 900 منهم.

5: عالجت الانتفاضة كثير من النجاح مظاهر الفساد الخلقي والاجتماعي ،وتضاعفت مظاهر التدين، وتحقق قدر عال من التكافل والتراحم والايثار، وظهر جيل جديد من الشباب والفتيان، يمتاز بالشجاعة والثقة بالنفس والاستعداد للتضحية والاستشهاد.

عادت القضية الفلسطينية لتتصدر قائمة الاهتمامات الدولية، ولتثبت أنها تستعصي على الضياع أو الذوبان.

انتهت الانتفاضة المباركة بتوقيع م. ت. ف لاتفاقية أوسلو (سبتمبر 1993)، وبدء مرحلة الحكم الذاتي في أجزاء من الضفة والقطاع (مايو 1944). غير أن حماس والجهاد الاسلامي استمرتا في فعالياتهما الجهادية وعملياتهما العسكرية النوعية وخصوص الاستشهادية. كما ردتا الحركتين على مذبحة الحرم الابراهيمي التي وقعت في فبراير 1994 بعدة عمليات عنيفة هزت اركان الاحتلال، وردت المقاومة عام 1996 على عملية استشهاد يحي عياش .

هبة النفق سبتمبر 1996:

و في 24 سبتمبر 1996 قامت السلطات الاسرائيلية بافتتاح نفق أسفل المسجد الاقصى، مما أدى إلى انتفاضة غضب عارمة شملت مدن وقرى فلسطين، ووقعت اشتباكات واسعة مع الشطة والجيش الاسرائيلي، الذي استخدم الاسلحة المختلفة وطائرات الهيلوكبتر لقمع الانتفاضة. وتدخلت الشرطة الفلسطينية للدفاع عن الفلسطينيين ضد الهجمات الاسرائيلية، و استمرت

الاحداث ثلاثة أيام ، مما أدى لاستشهاد 62 فلسطينيا، ورح 1600اخرين، وقتل 14 جنديا وجرح 50 آخرين.

انتفاضة الاقصى: 28 سبتمبر 2000 - يناير 2003

لقد كانت زيارة الارهابي أربيل شارون زعيم حزب الليكود الاستفزازية إلى حرم المسجد الاقصى في 28 سبتمبر 2000 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة، فقامت الحكومة الصهيونية بتزويده بستمائة جندي ، واستنفر 3000 جندي وشرطي في القدس وأحيائها. وصمم الفلسطينيون على الدفاع القدس والمقدسات سقط الشهداء والجرحى .

لكن الصهاينة وجهوا بركان غضب عارم ليس في فلسطين وحدها، وإنما في العالم الاسلامي أجمع، وأبطل الله سبحانه وتعالى حسابات الصهاينة ومكرهم، وبرز الاقصى عصيا على الخضوع والاغتصاب.

وأفرزت الانتفاضة مجموعة من الحقائق والمؤشرات أهمها:

الاولى: أن الامة الاسلامية لا تزال حية، رغم الجراح التي أثخنتها، وأن روح المقاومة والصمود والاستعداد للبذل والتضحية لم تخمد. فقد خرجت المظاهرات بعشرات الالف بل بمئات الالف في بلدان العالم الاسلامي، من الرباط في أقصى المغرب وحتى جاكر تا في أقصى المشرق.

الثانية: أن قضية فلسطين بأرضها المباركة وبقدسها وأقصاها قضية تجمع المسلمين وتوحدهم، بل وتكون سبباً في تجاوز خلفات هم والتركيز على العدو الصهيوني المشترك. وأن هذه القضية غدت القضية المركزية للعالم الاسلامي.

الثالثة :وجهت الانتفاضة ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية والتطبيع مع العدو، وبرز الخيار الجهادي كخيار أمثل.

الرابعة: عكست الانتفاضة طريقة تفكير الناس واسلوب حياتهم اليومي، فاشتد العداء للمشروع الصهيوني والامريكي معا، وتجاوبت الجماهير مع دعوات المقاطعة الاقتصادية .

الخامسة: أن التسوية السلمية قائمة على الظلم والغصب، وأن الجماهير الفلسطينية ترفض التنازل عن حقوقها في الارض المقدسة، وأنها لا تأمل من الغاصب الصهيوني سلم وأنها ترى في الجهاد الوسيلة النجع لاسترداد الحقوق.

السادسة: برزت أهمية الاعلام ودوره في التعبئة، إذ تمكن المسلمون من كسر الطوق الاعلامي الغربي المتصهين، من خلال الفضائيات العربية، وخدمات الانترنت والبريد الالكتروني، وخصوصا في المراحل الاولى من الانتفاضة. في 28 من سبتمبر عام 2004م، شنت القوات الإسرائيلية عملية عسكرية شمال قطاع غزة، أطلق عليها عملية "أيام الندم"، فكانت المواجهة من قبل المقاومة الفلسطينية بمعركة ايام الغضب. انطلقت عملية "أيام الندم" عندما توغلت قوة عسكرية إسرائيلية قدرت بأكثر من مائة دبابة ميركافا وبدعم جوي من مروحيات إلى شمال قطاع غزة، لوقف خطر صواربخ المقاومة التي استباحت البلدات الإسرائيلية.

شهدت فلسطين بما فيها قطاع غزة منذ انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي منها يوم 15 أغسطس/آب 2005 عدة أحداث سياسية وعسكرية. وفرضت إسرائيل منذ سيطرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على القطاع في يونيو/حزيران 2006 حصارا عسكريا واقتصاديا على القطاع لوقف ما قالت إنها صورايخ تطلقها المقاومة على إسرائيل.

كما قامت المقاومة الفلسطينية في 27 يونيو/حزيران: 2006: تنفذ عملية "الوهم المتبدد" جنوب قطاع غزة أدت إلى أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط وقتل جنديين وجرح آخرين واستشهاد اثنين من المهاجمين.

أما عام 2007 فكان هو العام الاسود على الشعب الفلسطيني ، وإن ما حدث في هذا العام هو جريمة نكراء جرت احداثها على أرض المقاومة الفلسطينية ، ولا يمكن الغفران لمن ارتكبوها، ومن المؤسف أنها ارتكبت بأيدي فلسطينيين، ومن المؤسف أكثر أنهم ليسو أي فلسطينيين من عامة الشعب، وإنما بأيدي اشخاص يدعون أنهم قيادات فلسطينية من أكبر تنظيمين فلسطينيين، وهما فتح وحماس.

المقامة الفلسطينية 2020-2008

شن الجيش الإسرائيلي في الأعوام 2008-2014 ، ثلاث اعتداءات همجية ضد قطاع غزة، لأهداف قالت إسرائيل إنها تتعلق بوقف الهجمات الصاروخية تجاه بلداتها، وتدمير قدرات المقاومة الفلسطينية التي تعرض أمنها للخطر.

العدوان الأول: (2008 (في 27 ديسمبر/كانون الأول، لعام 2009، شنت إسرائيل حرباً على قطاع غزة، أسمتها "الرصاص المصبوب"، فيما أطلقت عليها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) اسم "حرب الفرقان."

وكان هذا العدوان ""، هو الأول التي تقوم به إسرائيل على قطاع غزة، واستمرت لـ"23" يوما، (انتهت في 18 يناير/كانون ثاني 2009) وفي اليوم الأول للعدوان، شنّت نحو 80 طائرة حربية إسرائيلية سلسلة غارات على عشرات المقار الأمنية والحكومية الفلسطينية (التي كانت تسيطر عليها حركة حماس)، في آن واحد، ما أسفر عن مقتل 200 فلسطيني بالهجمة الجوية الأولى، غالبيتهم من عناصر الشرطة.

واستخدمت إسرائيل، أسلحة غير تقليدية ضد الفلسطينيين العزل كان أبرزها قنابل الفسفور الأبيض، واليورانيوم المخفف، الذي ظهر على أجساد بعض القتلى، وفق تقارير صادرة عن خبراء ومراكز حقوقية ومؤسسات أوروبية.

وبحسب مؤسسة "توثيق"، (حكومية) فقد هدمت إسرائيل في تلك الحرب أكثر من (4100) مسكن بشكل كلي، و(17000) بشكل جزئي .وبلغت خسائر الحرب الاقتصادية في قطاع غزة أكثر من "مليار" دولار أمريكي، حسب "توثيق."

وبحسب إحصاءات لجنة توثيق الحقائق التابعة للحكومة الفلسطينية (حكومة حماس السابقة) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)؛ فقد أدت عملية "الرصاص المصبوب"، إلى مقتل أكثر من 1436 فلسطينيًا بينهم نحو 410 أطفال و104 نساء ونحو 100 مسن، وإصابة أكثر من 5400 آخرين نصفهم من الأطفال.

واعترفت السلطات الإسرائيلية بمقتل 13 إسرائيليا بينهم 10 جنود وإصابة 300 آخرين.

العدوان الثاني (2012)

في الـ14 من نوفمبر/تشرين الثاني 2012، شنت إسرائيل عدوانا ثانيا على قطاع غزة، أسمته "عامود السحاب"، فيما أسمته حركة حماس "حجارة السجيل"، واستمرت لمدة 8 أيام.

حيث قامت إسرائيل باغتيال ، أحمد الجعبري، قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، في اليوم نفسه، تنفيذاً لقرار اللجنة الوزارية المصغرة للشؤون الأمنية الإسرائيلية (كابينت)، الذي اتخذته سراً في صبيحة اليوم السابق، على الرغم من التوصل إلى مسودة اتفاق تهدئة مع المقاومة بوساطة مصربة، آنذاك.

وبينما لم يعلن الجانب الإسرائيلي عن الرقم الإجمالي لضحايا هجمات الفصائل الفلسطينية على المدن الإسرائيلية، في هذه الحرب، تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن سقوط 6 قتلى (2عسكريين، 4 مدنيين)، فضلاً عن 240 جريحاً.

وأسفرت تلك العملية العسكرية التي أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم معركة "حجارة السجيل"، عن مقتل 160 فلسطينيًا بينهم 42 طفلاً و 11 سيدة، وإصابة نحو 1300 آخرين بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، فيما قتل 20 إسرائيليًا وأصيب 625 آخرين، معظمهم بـ"الهلع"، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.

وهدمت إسرائيل 200 منزل بشكل كامل، خلال هذه العملية، ودمرت 1500 منزل بشكل جزئي، إضافة إلى تضرر عشرات المساجد وعدد من المقابر والمدارس والجامعات والمباني والمؤسسات والمكاتب الصحفية.

العدوان الثالث (2014)

في السابع من يوليو/تموز 2014، شنت إسرائيل عدوانها الثالث على قطاع غزة، أسمته "الجرف الصامد"، فيما أطلقت عليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) اسم "العصف المأكول."

وكان هذا "الحرب"، هو الثالث التي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، واستمرت "51" يوما، (انتهى في 26 أغسطس/آب 2014).

وعلى مدار "51 يومًا" تعرض قطاع غزة، الذي يُعرف بأنه أكثر المناطق كثافة للسكان في العالم، (1.9 مليون فلسطيني) لعدوان عسكري إسرائيلي جوي وبري، تسبب بمقتل 2322

فلسطينيًا، بينهم 578 طفلاً (أعمارهم من شهر إلى 16 عاما)، و489 امرأةً (20-40)، و400 مسنًا (50-80)، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية.

وجرح نحو 11 ألفا آخرون، وفقا لإحصائيات صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية. وارتكبت إسرائيل مجازر بحق 144 عائلة، قُتل من كل عائلة ثلاثة أفراد أو أكثر، بحسب التقرير.

في المقابل، كشفت بيانات رسمية إسرائيلية عن مقتل 68 عسكريًا من جنودها، و4 مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وإصابة 2522 إسرائيلياً بجروح، بينهم 740 عسكريًا، حوالي نصفهم باتوا معاقين، بحسب بيانات العدو.

الانتفاضة الفلسطينية الثالثة أو انتفاضة القدس، وكذلك سُميت انتفاضة السكاكين، هي موجة احتجاجات وأعمال عنف منذ بداية أكتوبر 2015 حتى الآن. تميزت بقيام فلسطينيين بعمليات طعن متكررة لعسكريين ومستوطنين إسرائيليين، وكذلك قيام إسرائيليين يهود بطعن فلسطينيين، وإعدامات ميدانية للفلسطينيين بحجج محاولتهم تنفيذ عمليات طعن.

الوجدة الرابعة

منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل العمل الفلسطيني:

منذ النكبة الفلسطينية وسقوط البلاد عام 1948، بدأ الحديث يدور بشكل جدي حول موضوعة التمثيل الفلسطيني، والبحث عن الهوية السياسية، التي يمكن أن تكون عليها الحالة الفلسطينية. كانت هناك العديد من المؤتمرات الفلسطينية التي عقدت وسبقت هذا التاريخ، كما أن العديد من الهياكل السياسية كانت تشكلت للنهوض بالحالة الفلسطينية ومقاومة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وبالذات منذ أواسط الثلاثينيات وعلى أبواب حرب عام 1948.

إلا أن سقوط البلاد بيد الإسرائيليين عام 1948م، واحتلال إسرائيل لفلسطين وقيام الدولة الإسرائيلية على ما نسبته 77,6% من مساحة فلسطين، وتهجير ما يقارب 900 ألف فلسطيني إلى خارج ديارهم، بات يطرح سؤالاً حول مصير الأراضي الفلسطينية التي لم يتم احتلالها وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك حول قضية الهوية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات في الدول العربية المجاورة. مع العلم أن القوات الأردنية والمصرية كانت تتواجد في هذه المناطق. هذه الإشكالية كانت مدار جدل بين مختلف الفاعلين السياسيين سواء الفلسطينيين أم العرب، فبعضهم كان يعتبر أن قيام دولة فلسطينية على الجزء الذي لم يتم احتلاله يعني الاعتراف بإسرائيل، والآخر كان يعتبر أنه يجب أن تقام دولة فلسطينية على الجزء المتبقي، ومن ثم العمل على تحرير ما تم احتلاله، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن موضوع قيام الدولة بالنسبة للمعارضين، قد ارتكز على مدى قدرة هذه الدولة على حل إشكالية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية.

شجعت مصر قيام حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة، إذ تشكلت أول حكومة فلسطينية في التاريخ المعاصر بقيادة أحمد حلمي عبد الباقي، أما الأردن عارض هذا الموقف نتيجة للخلافات التي كانت بينه والحاج أمين الحسيني، وتبعا لهذه الخطوة أعلن عن مؤتمر أريحا عام 1948، والذي طالب بوحدة الضفتين، وانتهى بقرار مجلس النواب الأردني عام 1951 بالإعلان الرسمي عن وحدة الضفتين الشرقية والغربية والذي بقي قائماً لغاية عام 1988 (فك الارتباط بين الضفتين). رافق قرار وحدة الضفتين مجموعة من الإجراءات السياسية والميدانية منها:

- 1- إلغاء الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأصبح أحمد حلمي باشا ممثلاً للشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية بدلاً من أن يكون ممثلاً لحكومة عموم فلسطين.
 - 2- صار الأردن هو المسؤول الإداري والسياسي عن الضفة الغربية.
- 3- أصبح مجلس النواب الأردني يضم بين أعضائه نواباً يتم انتخابهم من الضفة الغربية.

بقي وضع التمثيل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة على ما هو عليه لغاية عام 1963-1964، حيث شهدت هذه المرحلة تغيرين رئيسيين: الأول، وفاة أحمد حلمي باشا. والثاني، مشروع إسرائيل، تحويل مياه نهر الأردن.

إلا أن هناك أسباباً أخرى شكلت العمود الفقري لإنشاء المنظمة كان على رأسها رغبة جمال عبد الناصر بإنشاء جسم فلسطيني يقوم بعملية تمثيل الشعب الفلسطيني، ويقود الحياة السياسية الفلسطينية ضمن الرؤية الخاصة لجمال عبد الناصر، وهذا العامل أخذ دوراً مميزاً بعد ظهور تنظيم حركة فتح عام 1959 الذي بدأ يسحب البساط من تحت أقدام النظام الرسمي العربي، وتوافد الشباب الفلسطيني على التنظيم الوليد الجديد الذي رفع فكرة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين.

ولم يكن خافياً كذلك الرغبة الفلسطينية الداخلية في تشكيل جسم سياسي يكون بمثابة المؤسسة القادرة على تحقيق الهوية الفلسطينية وتكريسها التي عمد الكيان الصهيوني إلى انكارها وتدميرها . كل هذه الدوافع والأسباب كانت المحرك الأساسي لظهور الفكرة ، ومنشط لتبنيها في جامعة الدول العربية، لذا وأثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في كانون الثاني عام 1964 في القاهرة من أجل مناقشة قرار إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن، أستغل جمال عبد الناصر الحالة، وتم استصدار قرار من جامعة الدول العربية بتكليف السيد أحمد الشقيري استمزاج مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بخصوص إنشاء كيان يمثل الفلسطينيين. غير أن الشقيري ذهب أبعد من ذلك، وتحرك باتجاه إنشاء الكيان الفلسطيني، وقد ساعده في ذلك التقويض الذي حصل عليه من جامعة الدول العربية، فقام بزيارة المخيمات الفلسطينية، وخاطب مختلف القطاعات السياسية في الضفة والقطاع. وقد كانت نتيجة هذه المناقشات أن استطاع أحمد الشقيري عقد المؤتمر الفلسطيني الأول عام 1964 في مدينة القدس، الذي جمع شخصيات اعتبارية، ورؤساء مجالس،

وأعضاء نقابات واتحادات، واعتبر هذا المؤتمر بمثابة المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

المؤتمر التأسيسي الأول 1964 م:

انعقد المؤتمر بمدينة القدس، وقد حضره 397 شخصية فلسطينية اعتبروا منذ ذاك التاريخ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وتقرر في المؤتمر الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني، وتم اختيار أحمد الشقيري رئيسا للمنظمة، ومنحه توكيلاً باختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 15 عضوا مضافا إليهم رئيس المنظمة.

جاء المؤتمر التأسيسي ليشكل اللبنة الأولى لإنشاء الكيان الفلسطيني الجديد، إلا أنه وفي الوقت نفسه حاول توجيه البوصلة الفلسطينية باتجاه:

أولاً: التركيز على عروبة فلسطين.

ثانياً: التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة.

ثالثاً: تجاوز بعض الخلافات العربية باتجاه القضية الفلسطينية ومنها الأردن، فقد أكد الميثاق القومي لاحقاً على عدم الولاية الجغرافية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأنها، أي المنظمة، وجدت من أجل حشد الطاقات الفلسطينية باتجاه التحرير.

رابعاً: ركز أحمد الشقيري على مسالة التجنيد والاستعداد العسكري لتحرير فلسطين، وطالب الدول العربية بإنشاء جيش فلسطيني، غير أنه وتحت ضغط بعض الدول العربية تم إنشاء ألوية داخل الجيوش العربية (لواء اليرموك في الأردن، وحطين في سوريا، والقادسية في العراق، وقوات بدر في مصر)، وتم تشكيل جيش التحرير الفلسطيني الذي منحه أحمد الشقيري 90% من ميزانية المنظمة، وعين وجيه المدني قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني.

وهكذا يكون أحمد الشقيري قد نجح في تجاوز العقبات التي كانت تحول دون قيام أي جسم سياسي فلسطيني، فتم التجاوب مع النفس القومي الذي كان سائداً في المنطقة، وتم ضمان تأييد مصر وسوربا، وكذلك تم تجاوز العقبة الأردنية ضمن حل عدم الولاية الجغرافية لمنظمة التحرير

الفلسطينية. مما قاد إلى تشكيل منظمة التحرير بمؤسساتها الثلاث: المجلس الوطني واللجنة التنفيذية جيش التحرير.

التحول من القومي إلى القطري:

تعرضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب عام 1967 لهزة عنيفة على التوازي مع الأنظمة العربية المهزومة. هزمت مصر بقيادة جمال عبد الناصر وسوريا بقيادة حزب البعث، وحيث أن القيادتين كانتا ضمن اتجاه قومي وتسعيان إلى تحقيق الوحدة العربية فإن صورة القومية العربية قد اهتزت ومعها صورة القوميين العرب، فجاءت هزيمة حزيران 1967 ضربة قوية للفكرة القومية وأدت إلى تراجعها بشكل كبير، وتراجع حاملوها والمدافعون عنها، وملأ القوميون الوطن العربي صراخاً بتهديداتهم ضد إسرائيل ووعيدهم بإنهاء الوجود الصهيوني في فلسطين وصنعوا آمالاً لدى الجماهير العربية بأن التحرير قاب قوسين أو أدنى، لكن الهزيمة فلسطين وسنعوا آمالاً لدى الجماهير العربية بأن التحرير قاب قوسين أو أدنى، لكن الهزيمة

لم تسلم قيادة منظمة التحرير من النقد الشديد، خاصة أن أحمد الشقيري شارك في الصراعات العربية التي كانت سائدة قبل الحرب وحمل أفكار الرئيس جمال عبد الناصر وسياساته، واستغل الإذاعة لتهييج الجماهير دون أن يكون مرتكزاً على أرض صلبة. لقد كان جزءاً من السياسة الخطابية التي لم تأت على العرب والفلسطينيين بالنفع، وقد وجد الشقيري نفسه في وضع حرج إثر ظهور البندقية الفلسطينية بشكل بارز على الساحة. بدأ الفلسطينيون بقيادة حركة فتح القيام بعمليات عسكرية ومهاجمة الدوريات والمواقع الإسرائيلية خاصة في الضفة الغربية على طول نهر الأردن. ولم يعد للكلام مكان بعد البندقية، ووجد الشقيري أن عليه أن يقدم استقالته ويفسح المجال أمام الفئات المقاتلة لتقود الشعب الفلسطيني.

استقال الشقيري أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في كانون أول/ ديسمبر 1967، فقبلتها واختارت أحد أعضائها وهو يحيى حمودة ليقوم بأعمال الرئيس ريثما يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني؛ ليقرر ما يناسب المرحلة، وعلى الفور بدأت الرئاسة الجديدة بإجراء اتصالاتها مع القوى الفلسطينية الفاعلة لتشكيل مجلس وطني جديد، وقد تكثفت تلك الاتصالات مع فصائل وقوى المقاومة؛ لأنها أصبحت سيدة الساحة الفلسطينية وعنواناً للبندقية العربية التي تحمل

استعادة العزة والكرامة، ونجحت في تشكيل مجلس من مئة عضو وعقدت له اجتماعاً عرف بالدورة الرابعة بتاريخ 1968/7/10. من الجدير ذكره أن المجلس الوطني الفلسطيني الأول عد 397 عضواً وارتفع الرقم في الدورة الثانية، وقفز عن 500 في الدورة الثالثة.

تمثلت جميع فصائل المقاومة الفلسطينية في المجلس الجديد، وكان واضحاً أنه مجلس مقاتلين وليس مجلس سياسيين، وذلك انسجاماً مع ظروف المرحلة، وتركزت الجهود على عمل إصلاحات إدارية وتنظيمية ووضع أسس العمل المستقبلي الذي كان من المتوقع أن يولي عناية كبيرة بالكفاح المسلح. تم التمديد ليحيى حمودة في رئاسة المنظمة لعدة أشهر، وسحبت من يد الرئيس صلاحية تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية لتصبح من صلاحيات المجلس، وخفض عدد أعضاء اللجنة من 15 عضواً إلى 11 عضواً. واتخذ المجلس عدداً من القرارات السياسية، كان أهمها التمسك بتحرير الأرض الفلسطينية بأكملها بالكفاح المسلح، والعمل على حشد كل الطاقات الفلسطينية نحو هذا الهدف، وعلق المجلس على دعوات بشأن إقامة حكم ذاتي فلسطيني أو عودة الإدارة الأردنية إلى أغلب الأراضي المحتلة عام 1967، قائلاً بأنها مشبوهة وتهدف إلى تصفية القضية القضية الفلسطينية، ورفض المجلس قرار مجلس الأمن 242 بصورة قاطعة.

لكن أهم القرارات السياسية تمثلت باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المظلة التي تحتضن كل القوى الفلسطينية الني تعمل على تحرير الأرض الفلسطينية، وإحلال الميثاق الوطني الفلسطيني محل الميثاق القومي الفلسطيني والتمسك به كدستور للمنظمة، وقد كان في تعديل الميثاق القومي خطوة سياسية رسمت معالم جديدة في التوجهات الرسمية الفلسطينية، أهمها الابتعاد عن البعد القومي لصالح البعد القطري، وهذا توجه ينسجم مع توجه حركة فتح، كبرى فصائل المقاومة الفلسطينية حينئذ وأكثرها نفوذاً، فالحركة ذات توجه قطري على الرغم من تأكيدها على أهمية الوحدة العربية، وأكدت باستمرار على البعد الفلسطيني في عملية التحرير.

عقد المجلس الوطني دورته الخامسة في الفترة 1-4 شباط / فبراير 1969 في القاهرة وانتخب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة. فقد انتخبت اللجنة ياسر عرفات رئيسا لها، والذي بقي على رئاسة المنظمة حتى وفاته.

بناء على التوجه القطري، حرصت منظمة التحرير على وضعها التمثيلي أمام الدول، بخاصة الدول العربية، وعلى التعامل بندية مع الحكومات المختلفة من حيث أن الفلسطينيين عبارة عن شعب على قدم المساواة مع الشعوب العربية التي حققت الاستقلال وأقامت دولاً خاصة بها. وهذا ما يفسر اهتمام منظمة التحرير المتواصل عبر السنوات بنيل اعتراف الدول بها وبحق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة، وقد طغى هذا الاهتمام على الاهتمام بالتحرير الذي كان الهدف المعلن الأول لكل من حركة فتح ومنظمة التحرير.

الميثاق بين القومي والوطني:

شهدت منظمة التحرير الفلسطينية إثر حرب حزيران عام 1967 وتصاعد العمل الفدائي المسلح تطورات هامة على الصعيدين السياسي والتنظيمي. وكانت إحدى ثمرات هذه التطورات إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة (القاهرة 10-7/17/1968) الميثاق الوطني الفلسطيني الذي جاء تعديلا جوهريا للميثاق القومي الفلسطيني.

احتوى الميثاق الوطني الفلسطيني على 33 مادة (أي بزيادة أربع مواد على الميثاق القومي) متسلسلة من غير تبويب. ولكن عدد المواد ليس الفارق الوحيد بين الميثاقين، فقد تم حذف عدد من مواد الميثاق وإضافة مواد جديدة وتعديل مواد أخرى.

تناول التعديل أولاً اسم الميثاق فسمي "الميثاق الوطني الفلسطيني" بدلا من "الميثاق القومي الفلسطيني" كما تم حذف المقدمة التي تصدرت الميثاق السابق، فيما يلي بنود الميثاق مع إبراز أهم الفروق بين الميثاقين:

1- نصت المادة الأولى من الميثاق الوطني الفلسطيني على أن "فلسطين وطن الشعب الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية". وقد عززت هذه المادة النزعة الفلسطينية إلى التمسك بالشخصية الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني فحلت عبارة ((فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني)) محل عبارة ((فلسطين وطن عربي)) التي وردت في مطلع المادة الأولى من الميثاق القومي السابق.

- 2- تطابق نص المادة الثانية من الميثاق الوطني مع نص مثيلها في الميثاق القومي السابق فقررت أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ".
- 5- أما المادة الثالثة فقد تناولت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره". وهذه المادة قرنت حق الشعب الفلسطيني في وطنه بحقه في تقرير مصيره في مادة واحدة، في حين تضمنت المادة الثالثة من الميثاق السابق مطلع هذه المادة مقترنا بعبارة ((وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية)) وجاء النص على حقه في تقرير مصيره مادة مستقلة.
- 4- تناولت المادة الرابعة من الميثاق الوطني الشخصية الفلسطينية، فبينت أنها "صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء" مستخدمة المادة الخامسة من الميثاق السابق بعد أن أضافت إليها عبارة "وأن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الوطني الفلسطيني في وجه محاولات العدو الصهيوني إلى إذابة معالم الشخصية الفلسطينية والانتماء الوطني".
- 2- عرفت المادة الخامسة الفلسطينيين من الميثاق الوطني الفلسطيني كما عرفتها المادة السادسة من الميثاق السابق بأنهم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أم من بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني". حددت المادة السادسة اليهود الفلسطينيين قائلة إن "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين". وجاء نص هذه المادة مختلفا اختلافا واسعا عن نصها في الميثاق السابق، فقد حدد اليهودي الفلسطيني كما حدد العربي الفلسطيني بصفة الإقامة العادية في فلسطين، وهذا أمر أغفلته مادة الميثاق السابق، ثم إنه أسقط الشروط التي وضعها النص السابق، وهي الرغبة "بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين"، وأسقط كذلك الشرط الغامض حول الأصل الفلسطيني لليهودي، ولكن نص هذه المادة لم يحدد تاريخ بدء الغزو الصهيوني لفلسطين، شأنه في ذلك شأن مادة الميثاق السابق.

- 2- جاء في المادة السابعة من الميثاق الوطني أن "الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي". وبذلك أضافت إلى المادة الثامنة من الميثاق السابق عبارات جديدة تحمل معاني ذات دلالات هامة، فقد عدّت الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وتوجهت إلى الفرد الفلسطيني عندما نصت على "تشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية" بدلا من "الجيل الفلسطيني" في عبارة المادة الثامنة من الميثاق السابق. وحددت كمثيلاتها السابقة وسائل التنشئة بأنها التوعية والتثقيف، ولكنها أضافت تهيئة الفرد للنضال والكفاح المسلح والتضحية بالمال والحياة لتحرير الوطن.
- 5- وصفت المادة الثامنة طبيعة المرحلة النضالية التي يمر بها الشعب العربي الفلسطيني، فقالت إن "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أم في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح". وقد جاءت هذه المادة تعديلا جوهريا لنص مضمون المادة التاسعة من الميثاق السابق. فقد حددت طبيعة المرحلة النضالية وطبيعة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعبارات واضحة وتحليل دقيق للواقع النضالي الفلسطيني، وهو ما لم تتطرق إليه مثيلاتها في الميثاق السابق. كما أنها أسقطت النص السلبي المعادي للانتماء الحزبي والإيمان العقائدي التي اتسمت به المادة التاسعة من الميثاق السابق، ودعت إلى توظيف كل الجهود لصالح التناقض الرئيسي مع الصهيونية والاستعمار، وإلى انتهاج أسلوب الكفاح المسلح في حل هذا التناقض، وإلى تشكيل جبهة وطنية من منظمات وأفراد، وهي أمور غابت عن الميثاق السابق.
- 4- قدمت المادة التاسعة من الميثاق الوطني نصاةً جديداةً. إذ قررت أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاة، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما

نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعلى حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه". وقد وضعت هذه المادة بتأثير الكفاح المسلح الذي بدأت منظمات المقاومة الفلسطينية تمارسه قبل وضع هذا الميثاق بعدة سنوات، ووضعت لمواجهة مشاريع التسوية التي طرحت بعد عدوان الخامس من حزيران لتصفية القضية الفلسطينية.

- 5- أتت المادة العاشرة من الميثاق الوطني بجديد حين قالت إن "العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها"، وكانت هذه المادة منسجمة مع حجم العمل الفدائي.
- 6- نصت المادة الحادية عشرة على أن "يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير "، وجاء هذا النص متطابقا مع مطلع المادة العاشرة من الميثاق السابق، إذ حذفت المادة الجديدة عبارة" وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية".
- 7- تطابق ما جاء في المادة الثانية عشرة من الميثاق الوطني مع ما جاء في المادة الحادية عشرة من الميثاق السابق، فقد قالت كلتاهما إن "الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها".
- 8- أكد نص المادة الثالثة عشرة من الميثاق الوطني ما جاء في نص المادة الثانية عشرة من الميثاق السابق حول علاقة الوحدة العربية بتحرير فلسطين. فذكر أن" الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما لتحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنبا إلى حنب".
- 9- تطابق نص المادة الرابعة عشرة مع نص المادة الثالثة عشرة من الميثاق السابق في أن "مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته، رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا

- الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس".
- 10- أدخلت المادة الخامسة عشرة على المادة الرابعة عشرة من الميثاق السابق تعديلا جوهريا دل على رؤية جديدة لدور الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية في تحرير فلسطين. فقد نصت على أن "تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير وتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوبا وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن، أن تبذل للشعب الفلسطيني وتقدم له كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه". وبذلك جعلت هذه المادة تحرير فلسطين واجبا قوميا ربطته بالخطر الصهيوني الذي يتهدد الوطن العربي بأسره، لا فلسطين وحدها، كما دللت على ذلك حرب حزيران 1967 عندما استطاعت (إسرائيل) أن تستولي على أراضي دول عربية أخرى.
- 11- طابقت المادة السادسة عشرة مثيلتها من الميثاق السابق حين قررت أن "تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيئ للبلاد الإسلامية جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز، سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم".
- 12- أتت المادة السابعة عشرة بنص جديد يتعلق بالدافع الإنساني الكامن وراء تحرير فلسطين؛ لأن "تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم".
- 13- بينت المادة الثامنة عشرة من الميثاق أن " تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضي ضرورات الدفاع عن النفس، ومن أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحربة والعدل والسلام لإعادة

الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية". وقد تماثلت هذه المادة مع المادة السادسة عشرة من الميثاق السابق، ولكنها أسقطت عبارة "كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة" الواردة في النص السابق، وربطت التحرير بحق الدفاع عن النفس، وهو حق طبيعي معترف به وليس مقيدا بما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة فقط.

- 14- فيما يتعلق برفض قرار التقسيم لعام 1947 ووعد بلغور وصك الانتداب، نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق الوطني، كما نصت المادة السابعة عشرة من الميثاق السابق، على أن "تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام دولة إسرائيل باطلان من أساسهما مهما طال عليهما الزمن لمغايرتهما لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضتهما للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير ".
- 21- جاء نص المادة العشرين متطابقا كذلك مع ما جاء في الميثاق السابق عدا فارق بسيط. فقد أورد النص الجديد عبارة تصريح بلفور بدلا من وعد بلفور وأصبحت العبارة "يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما. وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما مواطنون في الدول التي ينتمون إليها".
- 16- أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة لم ترد في الميثاق السابق، وهي المادة الحادية والعشرون التي أكدت أن " الشعب العربي الفلسطيني، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها" في مقابل ما طرح على الساحتين العربية والدولية بعد الخامس من حزيران 1967 من ترويج للتسوية السياسية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967.
- 17- عرّفت المادة الثانية والعشرون الصهيونية بأنها "حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عنصريا بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية ونازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية

العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم، إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والنقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعا على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه". وقد أتى هذا التعريف أكثر دقة وشمولا مما ورد في المادة التاسعة عشرة من الميثاق السابق، فقد أظهر بوضوح الصلة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية العالمية وأكد أن هدف النضال الفلسطيني المسلح هو القضاء على الوجود الصهيوني والإمبريالي في فلسطين مفندا بذلك مزاعم الدعاية الصهيونية التي رددت باستمرار أن الفلسطينيين يريدون القضاء على اليهود وشهرت بالنضال الوطني الفلسطيني ووصفته بأنه معاد للسامية، كما بينت هذه المادة بجلاء دور إسرائيل كقاعدة متقدمة للحركة الصهيونية والإمبريالية العالمية في المنطقة العربية أقيمت بهدف تنفيذ خطط الدوائر الإمبريالية ومصالحها في التصدي للطموحات العربية إلى التحرر والتقدم والوحدة.

- 18- أتت المادة الثالثة والعشرون متطابقة مع المادة العشرين من الميثاق السابق فنصت على أن " دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها".
- 10- احتفظت المادة الرابعة والعشرون بمطلع المادة الحادية والعشرين من الميثاق القومي القائل: "يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ الحرية والعدل والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها" وحذفت المقطع التالي: " ويؤيد جميع المساعي الدولية إلى إقرار السلم على أسس الحق والتعاون الدولي الحر" تجنبا لأي انطباع يفهم منه أن واضعيه قد يؤيدون المساعي الدولية التي كانت تبذل في ذلك الوقت لتحقيق تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242. كما تم حذف المادة الثانية والعشرين من الميثاق السابق وهي تقول "يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي، إذ لا يتعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار".
- 20- جاءت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق الوطني مماثلة للقسم الأول من المادة الثالثة والعشرين من الميثاق السابق فنصت على أنه " تحقيقا لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم

- منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين". ولكنها حذفت عبارة ((وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة)) لورود مادة خاصة عن النظام الأساسي في الميثاق.
- 21- نصت المادة السادسة والعشرون على أن " منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي". فعدلت بذلك نص المادة الخامسة والعشرين من الميثاق السابق انسجاما مع التطورات التي شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية، وفي مقدمتها أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل لقوى الثورة الفلسطينية، مؤكدة بذلك شرعية الثورة بالإضافة إلى تأكيدها ارتباط حقوق العودة وتقرير المصير بالتحرير.
- 22- أما المادة السابعة والعشرون فقد تماثل جزء منها مع ما جاء في المادة السادسة والعشرين من الميثاق السابق، وهي: "تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها"، ثم أضافت عبارة: "وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك". وعادت المادتان لتتطابقا في النهاية بقولهما: " ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية".
- 23- أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة لم تكن في الميثاق السابق وهي المادة الثامنة والعشرون التي نصت على ما يلي: " يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، وبرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية".
- 24 كما أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة هي المادة التاسعة والعشرون التي قررت أن: "
 الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه". وقد انعكس في هاتين الإضافتين التطور الذي حصل على الساحتين الفلسطينية والعربية. ففي حين أكد الميثاق الوطني عدم تدخل منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون الداخلية للدول العربية والتزام الحياد فيما بينها على ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك ثبت بالمقابل مبدأ رفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية الذي غاب عن الميثاق السابق. كما أكد الميثاق الوطني أن موقف الشعب العربي الفلسطيني من كافة الدول والقوى يتحدد على ضوء مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

- 25 حملت المادة الثلاثون من الميثاق الوطني شيئا جديد لم يرد في الميثاق السابق وهو " المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني".
- 26- تطابقت المادة الحادية والثلاثون مع مثيلتها السابعة والعشرين من الميثاق السابق بالنص على أن " يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد، ويقرر ذلك في نظام خاص".
- 27- تطابقت المادة الثانية والثلاثون مع الثامنة والعشرين من الميثاق السابق فنصتا على أن " يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق".
- 28 كانت المادة الثالثة والثلاثون كمثيلتها التاسعة والعشرين من الميثاق السابق إذ قالت: " لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطيني في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض".

وعلاوة على هذه التعديلات والإضافات التي أدخلها الميثاق الوطني الفلسطيني على الميثاق السابق تم إسقاط مادتين من مواده هما:

- 1- المادة التاسعة التي نصت على أن " المذاهب العقائدية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، والفلسطينيون جميعا جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية". فقد كان وجود هذه المادة غير منسجم واقعيا مع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، ولهذا تم إسقاطها من الميثاق الوطني الفلسطيني. كما أن القوى الفلسطينية التي ساهمت في وضع الميثاق الوطني وكانت تتمي إلى تيارات سياسية وفكرية متعددة وافقت على صيغة ائتلاف جبهوي وطنى ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.
- 2- المادة الرابعة والعشرون التي نصت على أن "لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا في منطقة الحمة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية". فقد تم وضعها في الميثاق السابق استجابة لشروط أطراف عربية منحت تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية مقابل وضع هذه المادة. وقد أسقطت هذه المادة من الميثاق الوطني بعد أن أكدت مواد الميثاق حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه وتقربر مصيره

فيه. وبذلك مثل الميثاق الوطني الفلسطيني التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية، وفي مقدمتها تصاعد الكفاح المسلح، ولا سيما بعد الخامس من حزيران 1967، وبروز الدور القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني.

مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية:

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المؤسسات من أجل القيام بالمهام الملقاة على عاتقها، سواء المؤسسات التشريعية كالمجلس الوطني الفلسطيني، أو المهام التنفيذية التي شكلت اللجنة التنفيذية من أجل تنفيذ ما يقره المجلس الوطني من سياسات، كما تم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي، وقد نص النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه المؤسسات، وفصل مهامها وواجباتها ضمن مواده ال 32 ، التي جاءت في خمسة أبواب رئيسة:

أولااً: المجلس الوطني الفلسطيني:

هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسات المنظمة وبرامجها وخططها، مدة المجلس الوطني الفلسطيني ثلاث سنوات، ومقره الدائم هو القدس، وينعقد في القدس أو غزة، أو أي مكان آخر. ينتخب أعضاء المجلس الوطني بالاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، وإذا تعذر ذلك استمر المجلس الوطني قائما إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

مهام المجلس الوطني الفلسطيني:

- 1-التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.
 - 2- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.
 - 3- الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية وتوصيات لجان المجلس.

لغاية يومنا هذا لم تجر انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وبقي توزيع أعضاء المجلس على الفصائل الفلسطينية والقوى الشعبية والنقابات واللجان والاتحادات . يواجه المجلس الوطني الفلسطيني اليوم إشكاليتين مركزيتين: الأولى، إشكالية الأداء ، فالمجلس الوطني الفلسطيني لم ينعقد منذ عام 1993 ولغاية 2010 سوى مرة واحدة، على الرغم أن القانون الأساسي للمجلس ينص على انعقاده مرة كل سنه، وهذا بات يطرح تساؤلاً حول دوره الرقابي والتشريعي على اللجنة التنفيذية.

الثانية: إشكالية العضوية والتمثيل، كان عدد أعضاء المجلس الوطني عشية دخول الفصائل الفلسطينية إلى المجلس الوطني عام 1968 هو 100عضو، إلا أن عدد أعضائه اليوم، وحسب بعض المصادر، فيصل إلى 787 عضواة.

ثانيام: اللجنة التنفيذية:

هي أعلى سلطة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وتكون دائمة الانعقاد ومسؤولة أمام المجلس الوطني الفلسطيني ،ويتم انتخاب جميع أعضائها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، وهي تقوم بانتخاب رئيسها. ويبلغ عدد أعضائها من 15-18 عضوا بمن فيهم رئيس الصندوق القومي الفلسطيني.

مهام اللجنة التنفيذية:

- 1- تمثيل الشعب الفلسطيني.
- 2- الإشراف على تشكيلات المنظمة.
- 3- إصدار اللوائح والتعليمات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض والنظام الأساسي.
 - 4- تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.

ثالثام: المجلس المركزي:

هو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني ، تم تشكيله عام 1973 ، من 32 عضواً ، يضاف إليهم 6 أعضاء مراقبين ، إلا أن عدد أعضاء المجلس المركزي آخذ بالارتفاع، فوصل عام 1979 إلى 59 عضواً ، واليوم يبلغ عدد أعضائه ما يزيد على المائة عضو. ينعقد المجلس المركزي مرة كل ثلاثة شهور ، أو بدعوة من رئيسه، أو ثلث اعضائه.

مهام المجلس المركزي:

- 1 اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية في إطار مقررات المجلس الوطني.
 - 2- إقرار الخطط التنفيذية المقدمة إليه من اللجنة التنفيذية.
 - 3- متابعة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني.
- 4- تشكيل لجان دائمة من بين أعضاء المجلس الوطني ويكون رؤساء اللجان الدائمة من أعضاء المجلس المركزي.

5- تكون مهمة اللجان الدائمة إعداد الدراسات والبحوث في المسائل المحالة من المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية.

6- الاطلاع على سير عمل دوائر المنظمة وتقديم التوصيات اللازمة.

رابعامً: جيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي الفلسطيني:

نصت المادة 22 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء جيش من أبناء فلسطين، تكون له قيادة مستقله تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في تحرير فلسطين. كما نصت المادة 24 على تشكيل الصندوق القومي الفلسطيني ليقوم بتمويل أعمال المنظمة. وتقوم إيراداته بشكل أساسي على ضريبة ثابته على الفلسطينين تجبى بنظام خاص، وكذلك من التبرعات الرسمية وغير الرسمية.

خامساً: دوائر منظمة التحرير:

من الناحية الإدارية، تم تشكيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، تكون مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية للمنظمة، وبالتالي أمام المجلس الوطني وذلك لمتابعة مختلف النشاطات والاهتمامات على الساحة الفلسطينية. لم يستقر عدد هذه الدوائر على مدى أيام منظمة التحرير وتعددت حسب الاحتياجات، وتتلخص هذه الدوائر فيما يلى:

- 1. أمانة السر: تقوم على حفظ الملفات وإعداد محاضر اللجنة التنفيذية وجدول الأعمال وتنسيق مختلف القضايا الواجب طرحها أمام اللجنة.
- 2. الصندوق القومي الفلسطيني: يقوم على شؤون الإيرادات والنفقات ويراقب مصروفات كل مؤسسات المنظمة ويدققها.
- 3. الدائرة العسكرية: مسؤولة عن جيش التحرير الفلسطيني، وتقوم على شؤون التعبئة والتدريب والتنظيم والتسليح، وتوفير الاحتياجات التموينية للمقاتلين سواء على مستوى الجيش أم فصائل المقاومة.
- 4. الدائرة السياسية: تشرف على العلاقات الخارجية للمنظمة سواء على مستوى الدول أم الأحزاب أم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وهي تشرف على ممثليات منظمة التحرير في الخارج وتنسق نشاطاتها وتوجيهها.

- 5. دائرة الإعلام والثقافة: تقوم على متابعة النشاطات الثقافية، وتشرف على الجهود الإعلامية بهدف الوصول إلى أوسع القطاعات عالمياً بهدف دعم قضية الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال النشرات أو البث الإذاعي أو المؤتمرات الثقافية والبحثية.
- 6. دائرة الشؤون الاجتماعية: تعمل على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعانون الفاقة وضنك العيش في مختلف تجمعاتهم في البلاد العربية، وتقوم على رعاية أسر الشهداء والجرحي والمعتقلين وتوفير التعليم اللازم لأبناء الشهداء.
- 7. دائرة التنظيم الشعبي: تهتم بقضايا التمثيل الشعبي والتنظيم الثقافي من حيث الإشراف على الانتخابات لمختلف الاتحادات والنقابات والمشاركة في مؤتمراتها العامة.
- 8. دائرة شؤون الوطن المحتل: مسؤولة عن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة عام 1967 بهدف تطويرها بطريقة ترفع من مستوى الناس التعليمي والمادي وتعزز صمودهم في مواجهة الاحتلال. وقد تأسست هذه الدائرة عام 1979 على إثر قرار مؤتمر القمة العربي تخصيص أموال لدعم صمود الشعب في الأراضي المحتلة عام 1967.
- 9. دائرة التربية والتعليم: تشرف على الوضع التعليمي للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بهدف الرقي بالعملية التعليمية من خلال بناء المدارس وتحسين ظروفها وكذلك من خلال ايفاد الطلاب الفلسطينيين إلى الخارج للتحصيل الجامعي.
- 10. دائرة العلاقات القومية: ومهمتها تنسيق العلاقات مع المنظمات والأحزاب العربية ومع جمعيات الصداقة والتضامن الدولية، وهي دائرة لم يتضح لها انفصال عن الدائرة السياسية.
- 11. الدائرة الإدارية: هي أشبه ما تكون بديوان الموظفين الذي يعني بشؤون العاملين بمختلف دوائر ومؤسسات المنظمة.

هذا وقد تم إلغاء بعض هذه الدوائر بعد قيام السلطة الفلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وغزة حيث لم يعد لوجودها ضرورة.

منظمة التحرير على الساحة الدولية:

لاقت منظمة التحرير الفلسطينية قبولاً واسعاً عند دول العالم الثالث ودول العالم الشيوعي في حينه. وعدت المنظمة من قبل شعوب كثيرة ودول عديدة على أنها حركة تحرر عالمي

تناهض الاستعمار والاستغلال وتسعى نحو ترسيخ حق الشعوب في الحرية وتحقيق المصير. ولهذا سارعت دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتي إلى التعامل معها وتقديم الدعم السياسي وبعض الدعم العسكري، ولم تتخلف الصين ففتحت أبوابها لتدريب بعض الفلسطينيين عسكرياً وتقديم الخبرات العسكرية المختلفة، وكذلك كان شأن دول أخرى مثل فياتنام الشمالية (في حينه) وكوريا الشمالية وكوبا وألمانيا الشرقية وبولندا ويوغوسلافيا وغيرها.

لكن منظمة التحرير لم تكن تكتفي بتأييد الدول المناهضة للاستعمار والمؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه، وإنما سعت إلى تواجد دولي أكثر اتساعاً يتيح لها مجال لعب دور على المستوى الديبلوماسي الباحث عن مستقبل الصراع بين العرب وإسرائيل. لقد كانت المنظمة مرتاحة لتأييد الدول التي كانت تصف نفسها بالثورية، لكنها أرادت خوض غمار الساحة التي بإمكانها التنسيق لحل وفق الأطر الدولية التي تتصدرها الأمم المتحدة والدول الكبرى والقادرة على تحديد اتجاه التيارات السياسية, ومن حيث أن الولايات المتحدة لاعبة رئيسة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تطور لدى المنظمة طموح بالتحدث مع الولايات المتحدة على الأخيرة تعترف بمأساة الشعب الفلسطيني وتؤيد استعادته لبعض حقوقه. ولم تكن المنظمة حينئذ متفائلة بضغط أمريكي من أجل استعادة كامل الحقوق الفلسطينية، لكنها كانت ترى في العلاقات المتبادلة أو المحادثات معها إنجازاً قد يؤدي إلى حالة جديدة تقود إسرائيل إلى التفكير في الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه، فقيادة المنظمة لم تكن تختلف في تقييمها للدور الأمريكي عن تقييم القيادات العربية، على الرغم من أن قرارات المجالس الفلسطينية دأبت على التأكيد على الدور الأمربكي المنحاز لإسرائيل وعلى المشاربع الأمربكية المشبوهة.

أتاحت حرب عام 1973 -كما سيتم تناوله تفصيلاً في الوحدة الثالثة - فرصة أمام منظمة التحرير الفلسطينية للدخول إلى الأمم المتحدة ولتصبح لاعباً سياسياً يتم أخذه بعين الاعتبار على صعيد المداولات والقرارات التي يمكن اتخاذها داخل الأقبية العالمية، كسبت الدول العربية مداً مؤيداً على الساحة العالمية بعد حرب عام 1973، وكان لها تأثير على العديد من دول العالم الثالث ودول المؤتمر الإسلامي التي قطع عدد منها العلاقات مع إسرائيل خاصة الإفريقية منها، وكذلك تمتع الاتحاد السوفيتي بتأييد عدد لا بأس به من الدول بخاصة الدول الاشتراكية والشيوعية، وبحشد قوى التأييد، استطاع العرب والاتحاد السوفيتي اتخاذ عدد من القرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، ودعت منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في جلساتها العامة بصفة مراقب،

وأكدت حق المنظمة في الاشتراك بتلك الصفة في مختلف المؤتمرات والدورات العالمية التي تتم برعاية الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية على قدم المساواة مع مختلف الأطراف المعنية، وأصرت الجمعية على أن أي حلول للقضية يجب أن تتم من خلال الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها التي تقوم على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه ومن ضمنها "حق العودة والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين، وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الاتفاقيات".

من الجدير ذكره أن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل صوتت ضد هذه القرارات، وأحياناً كانت تقف إسرائيل وأمريكا وحدهما في المعارضة وتلوذ أوروبا الغربية إلى الامتناع عن التصويت.

اتضح مع الزمن أن الأمم المتحدة ليست الجهة التي تحسم الأمور بالنسبة للقضية الفلسطينية، وأن كل القرارات الدولية الخاصة، إن لم تكن مقبولة أمريكيا وإسرائيليا، لا ترتقي في النهاية إلا إلى نص قانوني يمكن التغني به في المحافل الدولية، ولهذا سعت منظمة التحرير إلى البحث عن وسيلة للتحدث مع الولايات المتحدة، ونتيجة للسعي الحثيث أبلغت أمريكا عام 1975 المنظمة أنها على استعداد للاعتراف بها إن هي اعترفت بإسرائيل وبقراري مجلس الأمن ونبذت الإرهاب، ولكن لم تكن الظروف مناسبة ، ولم تلب المنظمة هذه الشروط إلا عام 1988، كما سيرد فيما بعد.

فصائل المقاومة الفلسطينية:

حاول الشعب الفلسطيني منذ البدء تشكيل تنظيمات وأحزاب من أجل تحرير وطنه، لكن الظروف القاسية التي مر بها بعد التهجير كانت تحول دون نضوج الفكرة وتطبيقاتها العملية، فحاول بعض الشباب في غزة تشكيل تنظيمات، ونظموا هجمات فدائية ضد إسرائيل وأوقعوا في صفوفها الخسائر، وكذلك كان الأمر في الضفة الغربية. فقد ساعدت الظروف السياسية التي سادت في غزة قبل عام 1956 على نمو العمل الفدائي، أما في الضفة الغربية فكان النظام "الهاشمي" حريصا على احترام اتفاقية الهدنة ووظف جيشه لمراقبة خطوقف إطلاق النار ومنع تسلل الفدائيين، وقد أصبح المنع سياسة النظام في مصر بعد حرب السويس إذ وضعت إسرائيل مسألة مراقبة خطوط وقف إطلاق النار ومنع تسلل الفدائيين ضمن شروطها للانسحاب من سيناء.

لم تكن إسرائيل من جهتها مكتفية بما اغتصبته من الأرض وإنما عملت أيضا على إشاعة الذعر في مناطق الجوار من أجل أن يستسلم العرب ويسيروا نحو الصلح معها والاعتراف بها، فكانت معنية بإثبات تفوقها العسكري على العرب من أجل أن يقتنعوا أن لا مفر أمامهم من الجلوس على طاولة المفاوضات للاستسلام. اجتازت إسرائيل خطوط وقف إطلاق النار مرارا بخاصة في الضفة الغربية ونفذت عمليات قتل وتدمير، مثل تدمير الأبار الارتوازية في قلقيلية، وكانت مذبحتا قبية وغزة أبرز ما نفذته، فقد عبرت قواتها خط وقف إطلاق النار في 14–15 تشرين أول، أكتوبر/1953 ودخلت قرية قبية القريبة من القدس. وهدمت قواتها عشرات البيوت وقتلت حوالي 70 شخصا وعادت دون أن تلقى مقاومة جادة من قبل الجيش الأردني، على الرغم من أن المفرزة الأردنية التي تواجدت بقيادة محمود عبد العزيز قد تصدت للمهاجمين واستشهد أغلب أفرادها، ودخلت إسرائيل غزة في 28 شباط، فبراير /1955 وهاجمت العديد من مواقع الجيش المصري مما أسفر عن استشهاد حوالي 40 جنديا، شجعت هذه الأعمال العديد من الفلسطينيين على التفكير بالاستعداد للرد على إسرائيل وتحرير الوطن.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

النشأة:

تعود جذور نشأة حركة "فتح" إلى أواخر العام 1957، حيث تم عقد لقاء ضم ستة أشخاص هم: ياسر عرفات، وخليل الوزير وعادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، ويوسف عميرة، وتوفيق شديد، واعتبر هذا اللقاء بمثابة اللقاء التأسيسي الأول لحركة "فتح"، وصاغ المؤسسون ما سمي "هيكل البناء الثوري" و"بيان حركتنا"، وتبع ذلك انضمام أعضاء جدد منذ العام 1959 كان أبرزهم: صلاح خلف، وخالد الحسن، وعبد الفتاح حمود، وكمال عدوان، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وعبد الفتاح إسماعيل، ومحمود عباس.

الانطلاقة:

قررت قيادة "فتح" الموسعة بدء الكفاح المسلح في 1964/12/31 باسم قوات "العاصفة" بالعملية الشهيرة، التي تم فيها تفجير شبكة مياه إسرائيلية تحت اسم عملية "نفق عيلبون"، ثم تواصلت عمليات حركة "فتح" وأخذت تتصاعد منذ العام 1965.

وقد شكل انطلاق حركة فتح بالكفاح المسلح، في يناير 1965، ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة، لتعيد معه "فتح" الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته

الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم.

الفكر:

تستند حركة فتح في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها.

الثوابت الاستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح:

انطلقت فتح كحركة للتحرر الوطني للشعب الفلسطيني، وثورة تستهدف تنوير الشعب الفلسطيني وتوحيده وتنظيمه وتحرير إرادته؛ لكي يأخذ زمام قضيته، فيدفعها من الجمود إلى الحركة؛ لإنهاء الاحتلال والاستيطان، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم.

ويمكن تلخيص الأهداف المحددة في استراتيجية حركة فتح بما يلي:

أولاً: تحرير فلسطين وإنهاء الاستيطان وتحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

ثانياً: أساليب النضال وأشكاله:

ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية.

ثالثاً: الشخصية الوطنية المستقلة والهوبة الفلسطينية:

ارتكزت استراتيجية حركة فتح على الشعب الفلسطيني ونضاله، وأنه لا بديل له عن وطنه؛ ولذلك فقد بذلت الحركة جهودها في كل الميادين لتأكيد الشخصية الوطنية المستقلة، ولتثبيت الهوية الفلسطينية.

رابعاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية:

الشعب الفلسطيني شعب واضح الهوية والانتماء إلى وطنه، ويناضل منذ ما يقارب القرن من الزمان؛ من أجل الحفاظ على وطنه وهويته الوطنية، وتحرير أرضه من الاحتلال والاستيطان. خامساً: الانتماء العربي:

تنطلق حركة فتح من أن الشعب الفلسطيني شعب عربي، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

سادساً: الإسلام والأديان السماوية في استراتيجية فتح:

فلسطين هي الأرض المقدسة للأديان السماوية الثلاث، والإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني.

سابعاً: دور العلاقات الدولية في استراتيجية فتح:

تسعى الحركة دائما إلى تنمية علاقاتها الدولية وتطويرها، موسعة دائرة أصدقائها وحلفائها، ملتزمة استراتيجياً بالقانون الدولي، وبشرعة الأمم المتحدة، ملتزمةً بميثاقها.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

التأسيس:

انطلقت الجبهة الشعبية بتاريخ 1967/12/11، على يد مجموعة من القوميين العرب وبعض المنظمات الفلسطينية التي كانت منتشرة في حينه، وعلى رأسهم مؤسسها وأمينها العام السابق د. جورج حبش، ومصطفى الزبري المعروف بـ "أبو علي مصطفى"، ووديع حداد، وأحمد اليماني وحسين حمود (أبو أسعد)، ومحمد القاضي.

تعتبر الجبهة الشعبية من أبرز التنظيمات اليسارية، والتي تتبنى الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وقد اشتهرت برفضها للاتفاقيات التي تراها تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني منذ نشأتها وقد عارضت بشدة في فترة السبعينات اتفاقية كامب ديفيد، كما عارضت الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل المتمثلة باتفاقية أوسلو وما تمخض عنها.

البرنامج السياسي للجبهة:

- تحرير كامل التراب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
 - تطوير وتعزيز كفاح شعبنا داخل الوطن المحتل، النضال ضد الهجرة اليهودية .
- تعزيز الدور النضالي للمرأة الفلسطينية، وتعزيز مستوى مشاركتها في العمل الوطني.
 - وضع خطة شاملة لتصعيد وتطوير أشكال العنف الثوري ضد العدو الإسرائيلي.

- العمل على ضمان الحقوق المدنية والسياسية والنضالية للاجئين الفلسطينيين.
- العمل على تعزيز وتطوير الجهود المبذولة في مجال تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية.
 - الاهتمام بإقامة وتطوير المؤسسات المختلفة في الداخل والخارج.
- الدفاع عن حقوق الإنسان، والنضال لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب.
 - العمل على تطوير مستوى رعاية الثورة واهتمامها بالطلاب والشباب الفلسطيني.
 - حماية التراث الشعبي والثقافة الوطنية الفلسطينية.
 - مقاومة كافة المخططات والمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية.
 - انتزاع حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة.

العمل الفدائي للجبهة:

كانت الجبهة الشعبية أول من ابتكر خطف الطائرات، وتعتبر ليلى خالد أول امرأة تختطف طائرة في العالم، ففي بداية عام 1969 انضمت إلى معسكرات تدريب تابعة للجبهة الشعبية في الأردن. وتلقت التدريب على يد أحد أعضاء الجبهة وهو محمد القاضي المكلف مؤقتاً في وقته بالتدريب العسكري لبعض القوات في الأردن. وفي 29 فبراير 1969 قامت ليلى خالد بمساعدة سليم العيساوي بخطف طائرة ركاب أمريكية للرحلة رقم 840 التي تصل خط لوس انجلوس – تل أبيب. حيث صعدا إلى الطائرة وقاما بتغيير مسار الرحلة إلى دمشق.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة:

النشأة:

أنشئت الجبهة في 24 أبريل/نيسان 1968 إثر انشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ويتزعمها منذ نشأتها أحمد جبريل أحد مؤسسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. • السعي لتشكيل جبهة وطنية لتحرير فلسطين:

الأهداف: تقول الجبهة إنها فصيل فلسطيني وطني قومي يؤمن بالعمل بكل السبل من أجل تحرير كامل فلسطين وإن نضالها جزء من النضال العالمي ضد كل أشكال الاستعمار والعنصرية والإرهاب ضد الشعوب وهي تعارض أي تسوية سياسية مع إسرائيل.

البرنامج: تؤمن الجبهة من خلال ميثاقها بأن الثورة المسلحة هي السبيل لتحرير فلسطين الذي ترى أنه واجب وطني وقومي، ما جعلها تضم إلى صفوفها عناصر من أقطار عربية مختلفة وصل بعضهم إلى مراكز قيادية في الجبهة.

وقد انضمت الجبهة في البداية إلى منظمة التحرير الفلسطينية رغم وصفها بأنها مجرد انعكاس للأنظمة الرسمية العربية, وسرعان ما انسحبت منها عام 1974 احتجاجا على ما رأت أنه سعي من المنظمة بقيادة ياسر عرفات نحو إيجاد تسوية سياسية مع إسرائيل.

نفذت الجبهة عدة عمليات نوعية ضد إسرائيل لعل أبرزها عملية الطائرات الشراعية الشهيرة عام 1987 والتي استخدم فيها مقاتلو الجبهة طائرات شراعية لتنفيذ عملية عسكرية ضد معسكر إسرائيلي شمال فلسطين المحتلة.

المبادئ الستة التي طرحتها الجبهة واطلقت عليها اسم ((المبادئ الائتلافية)) وهي:

-1 الشعب العربي الفلسطيني هو المسؤول الأول عن قضيته, ومن خلفه الشعوب العربية.

2- رفض الوصاية على الشعب الفلسطيني من أي جهة , سواء كانت نظاماً أو حكماً او حزباً او أية جهة اخرى . وقضية فلسطين قضية قومية , ومن واجب كل عربي دعمها.

3- تحريم التكتل والنشاط الحزبي ضمن صفوف الجبهة.

4- الديمقراطية والاستشارة والإجماع ضرورات لتحقيق انتصار المسيرة النضالية.

5- رفض انصاف الحلول, والحلول الوسطى للقضية الفلسطينية, أو أي مشروع تسوية القصد منه تصفية القضية الفلسطينية.

صكل الحكم وكل ما يتعلق به متروك لما بعد التحرير , ويقرره مجلس وطني فلسطيني. -6

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتاريخ 22 شباط/ فبراير من العام 1969م. وهي فصيل ماركسي نتج عن الانسلاخ الفكري بين الماركسيين والقوميين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سنة 1969، ويتزعمها نايف حواتمة منذ تأسيسها.

البرنامج السياسي:

- المسألة الوطنية الفلسطينية: هي في جوهرها مسألة التبديد القومي لشعب فلسطين واقتلاعه من وطنه وتقسيم واحتلال بلاده فلسطين وحرمانه من حقه الطبيعي في تقرير مصيره.
 - الحركة الوطنية الفلسطينية: هي حركة وطنية تحررية، مهمتها التاريخية في إنجاز حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية بكل أبعادها.
- إن تصاعد النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني والشعوب العربية يؤدي إلى فضح الطبيعة الوهمية للحل الصهيوني، وينمي القناعة بأن الطريق الوحيد إلى السلام هو التعايش بين الشعبين في فلسطين ديمقراطية موحدة.
- يتحدد الهدف المرحلي في انتزاع حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المحتلة بعدوان1967 م، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.
 - بناء إجماع وطني على الحدود ، التي لا يمكن إبرام أي اتفاق للحل بدون ضمانها، وهي:
 - . الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود 4 حزيران 1967م، وتطبيق قراري مجلس الأمن . 338/242
 - . إبطال الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية عملاً بالقرار الدولي 478، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.
 - . تفكيك الوجود الاستيطاني ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم 465.

- . الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما يعني الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة.
- . التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار 194 الذي يكفل لهم حق العودة، والتنفيذ الفوري للقرار 237 الخاص بعودة النازحين.
- تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال داخل الوطن، باتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر بين السلطة والشعب.
 - تأمين مقومات الصمود الاقتصادي؛ للتحرر من أعباء بروتوكول باريس الاقتصادي.
 - استنهاض دور جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات، تأكيداً لوحدته في أماكن تواجده.

نفذت الجبهة الديمقراطية العديد من العمليات العسكرية ضد الأهداف الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقدمت العديد من الشهداء وعلى رأسهم خالد نزال الذي كان مسؤول الجناح العسكري للجبهة. والشهيد عمر القاسم الذي استشهد داخل المعتقلات الإسرائيلية.

منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)

منظمة فلسطينية قومية موالية لحزب البعث السوري واسمها الرسمي "طلائع حرب التحرير الشعبية" (قوات الصاعقة).

تأسست منظمة الصاعقة أثناء حرب حزيران عام 1967، وفقاً لقرارات المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا المنعقد عام 1966، ودعوته لتبني "حرب التحرير الشعبية" في الصراع مع إسرائيل ،كفصيل فدائي مسلح تابع للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا.

جبهة التحرير العربية:

تأسست جبهة التحرير العربية عام 1968م، خطها السياسي هو قومي.

البرنامج السياسي:

- تحرير فلسطين يحتاج إلى طاقات الأمة العربية كاملة كي تستطيع مجابهة التحالف الصهيوني الإمبريالي.
- إن فكر جبهة التحرير العربية هو فكر الحركة العربية الثورية الذي تحرك مع بداية الأربعينيات، ليدرك الترابط العضوي بين النضال القومي والنضال الاشتراكي والنضال التحرري.
 - إن جبهة التحرير العربية تؤمن بالكفاح الشعبي المسلح لأنه يمثل وجود الأمة العربية في فلسطين.
 - إن توجه العرب نحو فلسطين يصنع الوحدة، وهو قادر على تحرير فلسطين.
- إن اشتراكية الكفاح هي وحدها القادرة على توعية جماهير الشعب العربي الكادحة، وتعبئتها تعبئة ثورية، ورفع مستواها وتنظيمها وكفاءاتها، عازلة بذلك كل الطبقات والمؤسسات والأنظمة المرتبطة تاريخياً بمصالح الاستعمار ووجوده السياسي والاقتصادي.

جبهة النضال الشعبى الفلسطينى:

منظمة وطنية ديمقراطية تناضل إلى جانب مختلف فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، تأسست في 1967/7/15 على أثر حرب حزيران شكلتها عناصر مناضلة من أبناء فلسطين لا سيما من مدينة القدس عاشوا في مواجهة الاحتلال الصهيوني وشاركوا في مسيرة الشعب النضالية خلال سنوات عديدة. قتصرت نشاطات الجبهة في البداية على المقاومة السلبية للاحتلال ومقاومته. تتاضل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من أجل تعميق شكل ومضمون الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس جبهوية ديمقراطية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعبرة عن شخصيته وهويته الوطنية المستقلة وقادة نضاله الوطني من أجل تحقيق أهدافه وحقوقه الوطنية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ومن أبرز أهداف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومهماتها التي تضمنتها منطلقاتها النظرية والسياسية والتنظيمية:

- 1) لشعب فلسطين الحق المطلق في تقرير مصيره ومصير وطنه، وواجبه أن يكون في طليعة الأمة العربية في الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين. ولذلك فان على الثورة الفلسطينية أن تمتلك زمام المبادرة في التخطيط والقتال.
- 2) العمل على ابراز الشخصية الفلسطينية، واستقلال الثورة الفلسطينية، والسعي إلى توحيدها في اطار جبهوي لأن ذلك ضرورة أساسية لنجاح الثورة.
- (2) الايمان بأن الامبريالية والصهيونية والرجعية هي الأعداء الحقيقيون لشعب فلسطين، والشعب العربي، ولجميع شعوب العالم المكافحة من أجل التحرر والتقدم والسلام. وبأن ما يسمى (دولة إسرائيل) هو التجسيد العملي للصهيونية العالمية ولكل ما تمثله هذه الحركة الاستعمارية الاستيطانية العدوانية كشريك ومخفر أمامي للامبريالية.
- 4) الثورة المسلحة ضرورة لا بد منها لتدمير قوة الخصم. ولا يمكن حسم التناقض مع العدو سلما بل بثورة مسلحة وحرب شعبية طويلة الأمد.
 - 5) لا يكون التغلب على جميع المشكلات المعقدة التي تواجهها الثورة الفلسطينية الا بحلول علمية بعيدة عن الارتجال والعضوية، قائمة على التخطيط للدروس لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة.

حزب الشعب الفلسطيني:

حزب اشتراكي فلسطيني، يشكل امتدادا للحزب الشيوعي الفلسطيني السابق "حشف".

تأسس في 10 شباط/ فبراير 1982، كحزب اشتراكي يضم في صفوفه الفلسطينيين في الوطن والشتات، دون تمييز في العرق، أو الجنس، أو الانتماء الاجتماعي، أو المعتقد الديني.

المؤسسون:

صدقي الدجاني، توفيق زياد، رضوان الحلو، فؤاد نصار، توفيق طوبي، فايق وراد، معين بسيسو. بشير البرغوثي، فؤاد قسيس، إميل حبيبي، إميل توما، معين بسيسو.

البرنامج السياسي:

- امتداد لتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، ويستند إلى المنهج المادي الجدلي، ويسترشد بالفكر الاشتراكي.
 - التعاون مع سائر القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية من أجل توطيد الوحدة الوطنية.
- تأمين حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية.
 - العمل على إيجاد تحالف وطنى ديمقراطي على الساحة الفلسطينية لانهائيا الاحتلال .
 - بناء المجتمع الفلسطيني الديمقراطي، الذي تترسخ فيه قيم الحرية والعدالة.
 - السعى من أجل تطوير العلاقات الكفاحية مع مختلف القوى والأحزاب الوطنية .
 - المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني، هي مرحلة التحرر الوطني، وإنجاز أهدافه الوطنية، وفي مقدمتها تحرير أرضه ووطنه من الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي.
 - استرداد جميع الحقوق المائية الفلسطينية في كافة الأحواض الجوفية.
 - إطلاق سراح الأسرى والأسيرات من سجون الاحتلال دون شرط.

حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)

حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصارا باسم "حماس" أسسها الشيخ أحمد ياسين مع بعض عناصر الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية مثل الدكتور عبد العزيز الرنتيسي والدكتور محمود الزهار وغيرهما.

وكان الإعلان الأول لحركة حماس عام 1987، لكن وجودها تحت مسميات أخرى في فلسطين يرجع إلى ما قبل عام 1948 حيث تعتبر نفسها امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 1928. وقبل إعلان الحركة عن نفسها عام 1987 كانت تعمل على الساحة الفلسطينية تحت اسم "المرابطون على أرض الإسراء" و "حركة الكفاح الإسلامي"

التوجهات الفكرية والسياسية:

لا تؤمن حماس بأي حق لليهود في فلسطين، وتعمل على طردهم منها، ولا تمانع في القبول مؤقتا وعلى سبيل الهدنة بحدود 1967 ولكن دون الاعتراف لليهود الوافدين بأي حق لهم في فلسطين التاريخية. وتعتبر صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "صراع وجود وليس صراع حدود". وتنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني" يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي. وتعتقد بأن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير التراب الفلسطيني، وتردد بأن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هي مضيعة للوقت ووسيلة للتقريط في الحقوق.

تنشط حماس في التوعية الدينية والسياسية والاجتماعية، وتتوزع قياداتها السياسية ما بين فلسطين والخارج، وفضلاً عن مؤسساتها المتعددة والكثيرة داخل فلسطين فإنها تحظى بدعم عدد مهم من المؤسسات في الخارج.

الطرح السياسي والفكري:

ترتكز هوية حماس الايديولوجية وطرحها السياسي والفكري على النقاط التالية

1.أنها حركة جهادية شعبية إسلامية تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها تعاليم الاسلام وتراثه الفقهي.

2. تؤمن بتوسيع دائرة الصراع ضد المشروع الصهيوني .

3. تؤمن أن قضية فلسطين قضية إسلامية، وأن ها أمانة في عنق كل مسلم. وأن تحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان.

4. تعتقد أن الصراع مع العدو الصهيوني، هو صراع حضاري مصيري ذو أبعاد عقدية.

5. ترى أن مصالح الاستعمار الغربي الاستراتيجية والاقتصادية وخلفياته الثقافية والدينية قد التقت مع المطامع اليهودية الصهيونية في إنشاء دولة لليهود في فلسطين.

6:تؤمن أن المعركة مع العدو اليهودي الصهيوني معركة وجود وليس معركة حدود،

وأنها معركة تتوارثها الاجيال، وأنها صورة من صور الصراع بين الحق والباطل.

7. ترى أن الجهاد هو الطريق الوحيد التحرير فلسطين، لكنها ترى أن الجهاد يجب أن يستند إلى منظومة متكاملة: سياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية لتوفير شروط النهضة الحضارية وحركة التغيير لبناء متكامل لجيل الجهاد والتحرير.

8. تؤكد على أن شعب فلسطين هو رأس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني، وأنه لبد من إعداده ودعمه بكافة الوسائل ليقوم بدوره المنشود.

حركة الجهاد الاسلامي:

النشأة والتأسيس:

تأسست حركة الجهاد الإسلامي ثمرةً لحوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينيات، وقادته مجموعة من الشباب الفلسطيني أثناء وجودهم للدارسة الجامعية في مصر، وكان على رأسهم مؤسس الحركة فتحى الشقاقي.

ونتيجة للحالة التي كانت تعيشها الحركة الإسلامية في ذلك الوقت من إهمال للقضية الفلسطينية بوصفها قضية مركزية للعالم الإسلامي، والحالة التي عاشتها الحركة الوطنية من إهمال الجانب الإسلامي لقضية فلسطين وعزلها عنه، تقدمت حركة الجهاد الإسلامي كفكرة ومشروع في ذهن مؤسسها حلاً لذلك الإشكال.

وفي أوائل الثمانينيات، وبعد عودة الشقاقي وآخرين إلى فلسطين، تمَّ بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد، وبدأ التنظيم لخوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد العدو الصهيوني، كحل وحيد لتحرير فلسطين.

التوجه الأيديولوجي:

1: تتبنى الحركة التوجه الإسلامي وتقول إنها تلتزم بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وأداةً لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها.

2: تعتبر أن فلسطين أرض إسلامية عربية تمتد من النهر إلى البحر، يحرم شرعا التفريط في أي شبر منها، وأن وجود الكيان الصهيوني باطل.

3: وتؤمن بأن الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي للجهاد ضد الكيان الصهيوني، ومعركة تحرير فلسطين وتطهير كامل ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها.

4: تحدد الحركة أهدافها في العمل على تحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين .

5: وتؤكد أنها تسعى لتحقيق أهدافها بممارسة الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح العدو الصهيوني، وبإعداد وتنظيم الجماهير واستقطابها إلى صفوف الحركة، وتأهيلها تأهيلا شاملا وفق منهج مستمد من القرآن والسنة وتراث الأمة، مع الاتصال والتعاون مع الحركات والمنظمات الإسلامية والشعبية والقوى التحررية في العالم لدعم الجهاد ضد الكيان الصهيوني، ومناهضة النفوذ الصهيوني العالمي.

6: تعتبرت أن وحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الصهيوني، وأن كافة مشاريع التسوية التي تقرّ الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة.

7: ترى حركة الجهاد الإسلامي منذ نشأتها أن الكيان الصهيوني يمثل رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية، واستمرار وجود هذا الكيان على أرض فلسطين وفي القلب من الوطن الإسلامي يعني استمرار وهيمنة واقع التجزئة والتبعية والتخلف الذي فرضته قوى التحدي الغربي الحديث على الأمة الإسلامية.

سمات سلبية للفصائل الفلسطينية

من الملاحظ أن عدد الفصائل الفلسطينية ذات البعد الوطني أو القومي متعددة، وأن منها من هو تابع لدول عربية وممول مباشرة منها من أجل أن تبقى ضمن دائرتها. حاولت الدول العربية المجاورة لفلسطين تشكيل تنظيمات فلسطينية تابعة لتسهيل تدخلها في الشؤون

الفلسطينية، وأغلب هذه الفصائل لا تقوم بأعمال قتالية ضد إسرائيل إلا على الورق أو على الجدران. وعملها محصور في أغلب الأحيان في إصدار البيانات.

وفيما يخص الفصائل عموما، يُلاحظ التالي:

أولا: عانت الفصائل من انشقاقات داخلية متعددة إلى درجة أنه حصل انشقاق في الانشقاق.

ثانيا: لم تلتزم أغلب الفصائل بما أعلنته من مبادئ وأخذت تتنازل عنها تدريجيا.

ثالثا: طورت الفصائل عقلية التبرير من أجل أن تواجه الانتقادات التي وجهت إليها بسبب تنازلاتها عن مبادئها وشعاراتها.

رابعا: طورت أغلبها الولاء السياسي على حساب الانتماء الوطني وجعلت الفصيل فوق الوطن، كما وضعت الشخص القائد فوق الفصيل.

خامسا: قادة هذه الفصائل شبيهون بالقادة العرب من حيث التمسك بالكرسي.

سادسا: عدد الفصائل أكبر من حجم الشعب الفلسطيني. إذ بلغ عدد الفصائل في وقت ما أكثر من أربعين، وعلى الرغم من تقلص العدد مع الزمن إلا أن العدد ما زال كبيرا.

الوحدة الخامسة

مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية:

لقد تمت هجرة اليهود إلى فلسطين قهراً ودون موافقة أهل البلاد، وتملكوا الأراضي قهراً، وأنشأوا مؤسساتهم العسكرية والمدنية والاقتصادية قهراً ... تحت الاحتلال البريطاني. وأقاموا الكيان الصهيوني سنة 1948 على 77% من أرض فلسطين قهراً. وكل التسويات السلمية لا تتحدث عن إزالة هذا القهر والعدوان، وإنما في أحسن الأحوال عن "قهر دون قهر"، بما يضمن إعطاء الشرعية لمعظم ما تم اغتصابه.

تطور مشاريع التسوية السلمية حتى حرب 1948

ركزت المطالب اليهودية – الصهيونية منذ أواخر القرن 19م على إنشاء وطن لليهود في فلسطين، ولم يُجمع اليهود أو الحركة الصهيونية على تحديد دقيق لحدود الدولة اليهودية المقترحة. لكن الأطماع وصلت بمؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها "هرتزل" إلى الإشارة في مذكراته أنها ستكون من النيل إلى الفرات .

ولكن "وعد بلفور" تحدث عن "إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين" دونما إشارة إلى حدودها، غير أن الصهاينة فهموا أن ذلك يشمل شرق الأردن. وحتى احتلال البريطانيين لفلسطين سنة 1918، لم يكن هناك ما يمكن التفاوض عليه، فاليهود كانوا 55 ألفاً أي 8% من السكان ولا يملكون أكثر من 2% من أرض فلسطين. وعندما أخذ المشروع اليهودي – الصهيوني في النمو في فلسطين بدرجة خطيرة، خصوصاً في الثلاثينيات من القرن العشرين، وعندما قام أبناء فلسطين بالثورات تلو الثورات دفاعاً عن أرضهم واستقلالهم، وعندما وجد الاحتلال البريطاني نفسه أمام مأزق الاستمرار في المشروع الصهيوني، وبالتالي إلحاق خسائر باهظة به في الجنود والأموال نتيجة الثورات التي ربما تؤدي إلى خروجه كمستعمر وإسقاط المشروع الصهيوني نفسه، فإن البريطانيين فضلوا التفكير في حلول "وسط" تضمن إنشاء كيان يهودي ولو على أجزاء من فلسطين ...، ومنذ تلك الفترة كرَّت سلسلة مشاريع واقتراحات التسوية اليهودية والعربية والدولية والتي تجاوزت بضعة مئات إلى وقتنا هذا. وسوف نستعرض هنا المشاريع التي اتخذت طابعاً

جدِّياً ولقيت تطبيقاً أو اهتماماً من الأطراف المختلفة، أو شكَّلت تطوراً في المواقف السياسية لمختلف الأطراف.

مشروع بيل لتقسيم فلسطين سنة 1937:

بيل Peel هو اسم رئيس اللجنة الملكية التي عينتها الحكومة البريطانية سنة 1936 نتيجة المرحلة الأولى من الثورة الكبرى التي حدثت في ذلك العام والتي أجبرت بريطانيا لأول مرة على إعادة النظر في مشروعها الاستعماري في فلسطين. وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين في نوفمبر 1936 واستمرت تحقيقاتها ستة أشهر، وقد أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين.

الكتاب البريطاني الأبيض مايو 1939:

وقد صدر هذا الكتاب بعد أن اشتعلت الثورة في فلسطين مرة أخرى بشكل أكثر قوة وعنفاً، وتمكنت من احتلال الريف الفلسطيني.

وكانت أبرز نقاط هذا الكتاب، الذي تعهدت بريطانيا بتنفيذه بغضِّ النظر عن قبول العرب واليهود أو رفضهم:

- 1. أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.
- 2. سوف تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسئولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.
- تحدید الهجرة الیهودیة خلال الخمس السنوات التالیة بعشرة آلاف مهاجر سنویاً بالإضافة إلى
 ألفاً یسمح لهم فوراً بالهجرة.
 - 4. وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 181 لسنة 1947:

وعرضت بريطانيا في مؤتمر لندن 1946 مشروعاً اتحادياً "مشروع موريسون" ويتضمن تقسيم فلسطين لأربعة مناطق إدارية:

1. منطقة يهودية 2. منطقة عربية

3. القدس

بحيث تمنح المنطقتان العربية واليهودية استقلالاً ذاتياً. وقد رفض العرب المشروع وأسقطوه. بعد ذلك، قررت بريطانيا أن ترفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة بحجة أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين.

فدعت في 2 إبريل 1947 الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية. وبعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العامة في 15 مايو 1947 تأليف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (انسكوب UNSCOP) وتألفت من 11 دولة هي: استراليا – كندا – تشيكوسلوفاكيا – جواتيمالا – الهند – إيران – بيرو – السويد – الأورجواي – يوغوسلافيا – هولندا. ومهمة اللجنة التحقيق في قضية فلسطين، ورفع تقرير للجمعية العامة وتقديم الاقتراحات التي تراها ملائمة لذلك. وعقدت الانسكوب 16 اجتماعاً عاماً، و36 اجتماعاً خاصاً بين 26 مايو و 31 أغسطس وعقدت الانسكوب أك اجتماعاً عاماً، و36 اجتماعاً خاصاً بين 26 مايو و 31 أغسطس تقريرها أن العرب أكثر من ثلثي السكان وأنهم يملكون ما يزيد على 86% النسبة الحقيقية أكبر وهي 35.9%]من أرض فلسطين. وتضمن تقرير اللجنة توصيات وافق عليها أعضاؤها بالإجماع وهي: إنهاء الانتداب البريطاني، واستقلال فلسطين على أن تسبق ذلك مرحلة انتقالية، بتكون السلطة مسئولة أمام الأمم المتحدة، مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة.

وانقسم الأعضاء في تفصيلات النقاط الأخرى فانقسموا إلى أكثرية قدمت المشروع التالي:

- 1. تقسيم فلسطين إلى دولتين يربط بينها اتحاد اقتصادي.
- تكون الدولة العربية على مساحة 42.88% من المساحة لأرض فلسطين ويسكنها 725
 ألف عربى و 10 آلاف يهودي.
 - 3. تكون الدولة اليهودية على مساحة 56.74%، وسكانها 498 ألف يهودي و 497 ألف عربي.

4. يوضع للقدس كيان مستقل خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية (القدس والبلدان المجاورة حتى أبو ديس شرقاً وبيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً) وتضم 105 آلاف عربي و 100 ألف يهودي.

أما اقتراح الأقلية فقدمته إيران والهند ويوغوسلافيا، وتضمّن إقامة دولة اتحادية عاصمتها القدس، تضم حكومتين مستقلتين استقلالاً داخلياً.

وامتنعت استراليا عن تأييد أيّ من الاقتراحين.

وفي يوم 29 نوفمبر 1947 فاز قرار التقسيم بأغلبية 33 مقابل 13 وامتناع 10 (وكانت بريطانيا ضمن الممتنعين عن التصويت!!).

إن قرار الأمم المتحدة هذا من أغرب القرارات الدولية فقد:

- 1. صدر مخالفاً لأحد أهم أهداف المنظمة الدولية وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- 2. يفتقر إلى أي سند قانوني، فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، ومنها فلسطين. فقد أنشأت الأمم المتحدة نظام "الوصاية" وكان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرر إنهاء الانتداب على فلسطين، إذا كان قد حقق أهدافه في تهيئة البلد للاستقلال.
 - 3. ليس في ميثاق الأمم المتحدة أو أي هيئة رئيسية فيه سلطة تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه.
 - 4. هذا القرار يعد في الفقه الدولي السائد في حينه توصية غير ملزمة، صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

مشاريع التسوية السلمية 1948 - 1967:

كان القاسم المشترك لمشاريع التسوية في هذه المرحلة هو التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين، أي الشق الإنساني من الموضوع وليس السياسي. ففي 11 ديسمبر 1948 وبناء

على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 القاضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسئولة عن ذلك. ويعني قرار العودة هذا أن:

- 1. العودة حق واجب التنفيذ.
- 2. وهي تتوقف على الاختيار الحر للاجئ.
 - 3. وهي حق طبيعي وليس منّة من أحد.
- 4. ولا يجوز لأحد منع هذا الحق أو حجبه.
- 5. وأن عودته إلى وطنه هي عودة مواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية.

ومن الجدير بالذكر أن قرار حق العودة هذا قد جرى التأكيد عليه سنوياً في اجتماعات الأمم المتحدة، وصدر أكثر من 110 مرات حتى الآن، مع رفض "إسرائيلي" مستمر لتنفيذه، ودون أن تتحرك الأمم المتحدة بأي خطوة عملية لإلزام الكيان الصهيوني به. وقد كان قد تم تشريد 800 ألف فلسطيني من أصل 920 ألف كانوا يسكنون المنطقة التي استولى عليها الصهاينة.

وقد تضمن القرار 194 نفسه مادة تنص على تشكيل لجنة توفيق ومصالحة بين الكيان الصهيوني والدول العربية. وتشكلت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، ودعت اللجنة في أواخر 1949 الكيان الصهيوني لقبول عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني مقابل الحصول على صلح مع العرب، لكن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع. وقد عقدت اللجنة مؤتمراً في لوزان بسويسرا في 26 إبريل 1949 وكان الكيان الإسرائيلي تحت ضغط الحاجة إلى قبوله عضواً في الأمم المتحدة فوافق ووقع على "بروتوكول لوزان" الذي تضمن:

- 1. أن تكون الخريطة الملحقة بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين.
 - 2. انسحاب "إسرائيل" إلى ما وراء حدود التقسيم.
 - 3. تدوبل القدس.

4. عودة اللاجئين وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة.

وتوالت المشاريع التي تركز على قضية اللاجئين، فكان هناك المشروع النرويجي ر 1952 الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية و مشروع "جاما" الأمريكي 1955 - 1956 ، لكن المشروع فشل لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه. وهناك مشروع جونستون الأمريكي 1953 - 1955 .

وفي 15 يونيو 1959 صدر عن د الأمين العام للأمم المتحدة مشروع ركز على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم واستيعابهم عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً، رغم إشارته إلى حقهم في العودة، وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع.

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربي حول "السلام" مع الكيان الصهيوني، فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في 21 إبريل 1965 وتضمن:

1. أن تعيد "إسرائيل" إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لنقوم عليها دولة عربية فلسطينية.

- 2. يعود اللاجئون إلى دولتهم الجديدة.
- 3. تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحب الكيان الإسرائيلي بمقترحات بورقيبة بوصفها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولى عليها. وقد قوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم.

مشاريع التسوية 1967 - 1987:

أفرزت حرب يوليو 1967 حقائق جديدة على الأرض، فقد احتل الصهاينة ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فضلاً عن سيناء المصرية والجولان السورية. وكانت كارثة بحق، فقد تبخرت ثقة الأنظمة العربية بقدرتها على تحرير فلسطين، كما تبخرت ثقة الجماهير العربية

بهذه الأنظمة. وتحوّل الشغل الشاغل للأنظمة العربية عن تحرير الأرض المحتلة عام 1948 إلى تحرير الأرض المحتلة سنة 1967، أو تحقيق أي تسوية سلمية تضمن "إزالة آثار العدوان"، أي عدوان 1967. وبالتالي تمكّن الكيان الصهيوني من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، تركّز على أراضٍ لم تكن محتلة أصلاً بحيث أصبحت هي موضوع المساومة، وليس أرض 1948 التي ضَمن الصهاينة أن تخرج عن دائرة البحث ابتداء. ورغم أن مؤتمر قمة الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في 29 أغسطس 1967 خرج باللاءات الثلاث الشهيرة "لا صلح، لا مفاوضات، لا استسلام"، إلا أن ذلك كان استجابة للحالة النفسية للجماهير العربية المصدومة التي تطالب بالثأر والانتقام، ولم يكن ذلك خطاً أصيلاً يرفض على أساسه مشاريع التسوية، إذ إن الأنظمة العربية سرعان ما ستتعامل مع هذه المشاريع. كما أنها لن تقوم بتنفيذ خطط عمل استراتيجية تخدم تلك الشعارات المعلنة.

وقد أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة بحيث يصعب مجرد سردها، غير أن الإطار العام للمشاريع العربية سيتركز على انسحاب الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة سنة 1967، والإطار العام للمشاريع الإسرائيلية سيتركز على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني. أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤيتين العربية والصهيونية، بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين.

مشروع آلون:

بعد شهر واحد من حرب 1967 طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره:

1. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

2. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحى سكنية يهودية شرقى القدس.

- 3. تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.
- 4. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.
 - ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.
- 6. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم "إسرائيل" بإقامة عدة قرى "نموذجية" للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنّيه رسمياً. ومع ذلك، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم – أو كل – مشاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967:

يعد قرار مجلس الأمن 242 من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن. وقد قدَّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع، قدمت فيها أربعة مشاريع: سوفييتي وأمريكي وبريطاني، ومشروع قدمته ثلاث دول هي الهند ومالي ونيجيريا. أما نص القرار فنذكره لأهميته ولأنه الأكثر تداولاً حتى الآن:

"إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

أولاً: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ. سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير.

ب. إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

- لا يعيِّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.
- يُقرُّ للكيان الإسرائيلي ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967.
- لا يتناول جوهر "النزاع" وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين، أي أنه لا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
 - يجعل الانسحاب "الإسرائيلي" رهناً بتحقيق شروط أخرى.
- تم حذف "ال" التعريف في النص الإنجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراضٍ" وليس "الأراضي" التي احتلها الصهاينة. بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض. أما النصين الفرنسي والإسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، ولذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً. وبالطبع، فإن الكيان الإسرائيلي والأمريكان يرفضون الرجوع إلّا إلى النص الإنجليزي.

مشروع روجرز 25 يونيو 1970:

وليم روجرز هو وزير الخارجية الأمريكي، وقد طرح مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي.

قرار مجلس الأمن 338 (سنة 1973):

أصدر مجلس الأمن هذا القرار في 22 تشرين أول / أكتوبر 1973 والذي على أساسه توقفت حرب تشرين / أكتوبر 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي. وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف

الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، كما وافقت عليه "إسرائيل" بشيء من التحفظ، بينما رفضته م.ت.ف مؤكدة أنها ليست معنية به، وأنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري "ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه".

وبناء على قرار 338 فقد انعقد في جنيف مؤتمر السلام للشرق الأوسط في 21 – 22 كانون أول / ديسمبر 1973. وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار، رغم مشاركته في المؤتمر. وقد شاركت فيه مصر والأردن بينما رفضت سوريا المشاركة. ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة السويس.

وكانت الأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة للفلسطينيين باعتبارهم شعباً في قرارها 2535/أ،ب، جالصادر في 10 كانون أول / ديسمبر 1969 عندما ذكرت لأول مرة "حقوق شعب فلسطين الثابتة". وفي نهاية 1970 اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعدَّت ذلك عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد اتخذ هذا القرار بأكثرية غير كبيرة من 47 ضد 22 وامتناع 50. ثم أخذت قرارات الأمم المتحدة تزداد قوة ووضوحاً وتأييداً عالمياً. كما في القرارين: 2787، و2792/د في 6 كانون أول / ديسمبر 1971، وقرار 2089/ج، د في 7 كانون أول / ديسمبر 1971، وقرار 2089/ج، د في 7 كانون أول / ديسمبر 1973.

ويُعدُ قرار 3210 في 14 تشرين أول / أكتوبر 1974 تطوراً ذا أهمية، إذ اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين. وقرّر دعوة م.ت.ف "الممثلة للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الأمم المتحدة"، وصوَّت مع القرار أغلبية ساحقة من 105 ضد 4 وامتناع 20. ودُعي أبو عمار ياسر عرفات لإلقاء خطاب م.ت.ف في الأمم المتحدة حيث ألقى كلمته في منتصف تشرين ثاني / نوفمبر 1974، والتي لقيت اهتماماً وتجاوباً عالمياً كبيراً.

وصدر إثر ذلك "قرار تاريخي" للأمم المتحدة يحمل رقم 3236 في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 بأغلبية 89 صوتاً مقابل 8 وامتناع 37، ويحمل هذا القرار عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، وخصوصاً:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
 - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
- الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.
- الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.
 - أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي 1978:

قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى الكيان الإسرائيلي في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1977 وألقى خطاباً في الكنيست "الإسرائيلي" ودعا إلى تسوية سلمية. وبدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية - "إسرائيلية" مباشرة وعلنية. وقد نتج عنها توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في الولايات المتحدة في 17 أيلول / سبتمبر 1978 بين مصر (ويمثلها أنور السادات)، والكيان الإسرائيلي (ويمثلها مناحيم بيجين)، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 آذار / مارس 1979. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً ... مع الكيان الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن و"الكيان الإسرائيلي" وممثلون عن الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفدا مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه" أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم. كما تضمنت التصورات التفصيلية التالية:

- 1. تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
- 2. تنسحب الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحر.
- 3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية
 تحدد مسئوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.
- 4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.
 - 5. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات من بين أمور أخرى موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.
- 6. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.

لقد أثارت هذه الاتفاقية أحد أشد حملات الرفض والاحتجاج في العالم العربي، وانطلقت المظاهرات في كل مكان معبَّرة عن سخط جماهيري شامل.

مشروع خالد الحسن 1982:

قدَّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطنى الفلسطيني في 14 مايو 1982 مشروعاً سماه أفكار للنقاش لحل النزاع، حيث دعا إلى

انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني.

مشروع ريجان 1982:

مثّل الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان، وتدميرُ معظم البنية التحتية لـ م.ت.ف، وإجبارُ نحو عشرة آلاف من مقاتليها على الخروج من لبنان في صيف 1982، مرحلةً جديدة في مسار التسوية السلمية. إذ وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة استراتيجية أو لوجستية في دول المواجهة مع الكيان الصهيوني. وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تُعلنها في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني.

كان مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي أعلنه في 2 من سبتمبر 1982 من أوائل المشاريع التي طرحت إثر الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان. وقد دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات. وتعهد بحماية أمن "إسرائيل". ويبدو أن هذا المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وهو لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد.

مشروع السلام العربي (مشروع فاس) 1982:

وكان في أصله مشروعاً طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في 6 - 9 أيلول / سبتمبر 1982، إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من بيروت. وقد تضمن النقاط التالية:

- 1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.
 - 2. إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة عام 1967.
 - 3. ضمان حربة العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

- 4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
- 5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ابضعة أشهر.
 - 6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

مشروع بريجينيف للسلام 1982:

وهو مشروع يمثل التصور السوفييتي للتسوية. وقد طرحه الرئيس بريجينيف عام 1982. وركز على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية. وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و "إسرائيل"، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية.

مشروع الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية 1984 - 1985:

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمًان في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1984 الخطوط العريضة لمبادرة أردنية – فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد جرت مباحثات أردنية - فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني - الفلسطيني في 11 شباط / فبراير 1985، وكان من أبرز أفكاره:

- 1. يتم التحرك الأردني الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم
 المتحدة، التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و 338.
 - 2. يجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه م.ت.ف.
- الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأرضي المحتلة عام 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

4. تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن وم.ت.ف علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.

5. الاتفاق أنه في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، أن تقوم م.ت.ف بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل (مع الكيان الإسرائيلي).

مشاربع التسوية 1987 - 2000

تُمثِّل هذه الفترة مرحلة دخول م.ت.ف فيما كانت ترفضه من قبل، وتعدُّه من المحرمات والكبائر. ولقد سارت الأنظمة العربية خطوات من التراجع والتنازل حتى وجدت نفسها في مربع التسوية الذي ذهب إليه نظام الحكم في مصر منذ أمد. وكيَّفت نفسها مع الشروط الأمريكية - الإسرائيلية للدخول في المفاوضات.

عانت م.ت.ف خلال 1986 – 1987 حالة من الاستضعاف السياسي، وحالة متزايدة من محاولات التهميش. غير أن اندلاع الانتفاضة المباركة في 9 كانون أول/ ديسمبر 1987 وقر لها رافعة سياسية كبيرة، وكرَّس من جديد الهوية الفلسطينية. وأظهرت الانتفاضة الدور الريادي لأبناء الداخل في المقاومة (الذين تمسهم أساساً كل التسويات المطروحة) لتصفية القضية. وعادت الانتفاضة لتبرز من جديد الوجه القبيح للاحتلال الصهيوني، ومعاناة شعب يرزح تحت الاحتلال ويرفضه ويقاومه بكل ما لديه، حتى لو لم يكن ذلك بغير الحجارة. وتصدرت القضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام العالمية. وقد حاولت م.ت.ف اهتبال الفرصة لتقدّم نفسها طرفاً مقبولاً، ولا يمكن تجاوزه، لأية تسوية متعلقة بالقضية.

مشروع السلام الفلسطيني (نوفمبر 1988):

حاولت م.ت.ف استثمار الانتفاضة المباركة سياسياً، فشكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي.

وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 12 – 15 تشرين ثاني / نوفمبر 1988 تم وضع برنامج فلسطيني جديد، بناء على نصائح عربية وسوفييتية، تَضَمَّن تنازلات جديدة، على أمل أن تجعل من م.ت.ف طرفاً مقبولاً (أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أية تسوية سياسية. وفي هذا البرنامج:

- 1. اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947.
 - 2. اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 22 تشرين ثاني / نوفمبر 1967.
 - 3. وكان الاعتراف بالقرارين عند م.ت.ف سابقاً من "الكبائر" و "الخيانات" التي لا تغتفر.
- 4. وحتى "يتجرع" الفلسطينيون عند م.ت.ف القرارين السابقين، فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً بعد. ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.
 - 5. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف. وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و 338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.
 - 6. انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.
- 7. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.
 - 8. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

ومشروع شامير للحكم الذاتي (مايو 1989):

لم يكن رئيس الوزراء الليكودي المتطرف إسحق شامير يرغب بتقديم أية تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته العامة بالتعاون مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب العمل هي القضاء على

الانتفاضة وسحقها. غير أن الانتفاضة شوهت الوجه "الإسرائيلي" دولياً، وكشفت زيف ادعاءاته وحقيقة احتلاله.

وقد قدّم شامير خطته في عشرين نقطة، واعتمدتها حكومته في 14 أيار / مايو 1989، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. ومثّل مشروع شامير في جوهره – مرة أخرى – الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء م.ت.ف، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي.

مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر 1991):

سعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة التمزق والتشرذم العربي التي أعقبت حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش، بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، في 6 آذار / مارس 1991 إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي – "الإسرائيلي". وقام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بست جولات مكوكية في الشرق الأوسط أثمرت عن إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة في مؤتمر مدريد بعد أن قدَّم لهم عدداً من التطمينات والضمانات الأمريكية. وكانت الدعوة مبنية أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

وقد انعقد "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط" في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (الذي كان يعاني حالة انهيار وأفول ألقت بظلالها على دوره الخافت في عملية السلام)، وبحضور أوربي شكلي. وقد ألقى اختيار مدريد بظلاله عند بعض الذين ربطوا بين الأفول الإسلامي في الأندلس، وما يمكن أن يحصل من أفول إسلامي في فلسطين نتيجة هذا المؤتمر. وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية له م.ت.ف في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع (بمباركة م.ت.ف) تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك.

فقد حصلت اتفاقات سلام فلسطينية - "إسرائيلية"، سنة 1993، وأردنية - "إسرائيلية" سنة 1994، بينما ظل المساران اللبناني والسوري متعثرين.

وفي المسار الفلسطيني – "الإسرائيلي"، رأس الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي وساعده مجموعة شخصيات مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وغيرهم. وقد دخل في نحو سنتين من المفاوضات العقيمة مع الوفد "الإسرائيلي". وفي الوقت نفسه، كان ياسر عرفات وبضعة أفراد فقط من قيادة م.ت.ف يتابعون خطأً سرباً للتفاوض نتج عنه ما عُرف باتفاق أوسلو.

اتفاق أوسلو (سبتمبر 1993):

وقد تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية له م.ت.ف وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب "الإسرائيلي" شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين. ويُعدُ هذا الاتفاق بحقٍ منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون و "الإسرائيليون" ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية.

وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية - "الإسرائيلية" والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في 26 تشرين أول / أكتوبر 1994، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثّرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن).

وقد عُرف اتفاق أوسلو "باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي" أو باتفاق غزة - أريحا أولاً. ووقعت كافة الاتفاقات التالية بين م.ت.ف. وبين الكيان "الإسرائيلي" بناء على هذا الاتفاق. أما أبرز النقاط في اتفاق أوسلو فهي:

- 1. إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.
- 2. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338.

- 3. خلال شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.
- 4. بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.
- 5. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأرضي.
 - 6. "لإسرائيل" حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
 - 7. ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
 - 8. يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية الاحقة.
 - 9. وقد أكد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية "للإرهاب" و"العنف"، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.

وبشكل عام، فإن أبرز الانتقادات والملاحظات على اتفاق أوسلو يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1. قضية فلسطين قضية كل المسلمين وليس قضية الفلسطينيين وحدهم.
- 2. تفردت قيادة م.ت.ف بالموافقة على والاتفاقات كلها بدون الرجوع للشعب.
 - 3. اعترفت قيادة م.ت.ف "بحق إسرائيل في الوجود...

- 4. لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ولأن م.ت.ف تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً، وهذه أبرز القضايا:
 - أ. مستقبل مدينة القدس، والتي أعلنها اليهود عاصمة أبدية لهم .
 - ب. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج.
 - ج. مستقبل المستوطنات الصهيونية .
- 5. لا تتضمن مسئوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن "إسرائيلي". ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن إسرائيلي.
- 6. للكيان الصهيوني حق النقض "الفيتو" على أية تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الانتقالية.
- 7. لا يوجد في الاتفاقيات إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الاتفاقيات إلى الضفة والقطاع كأراضٍ محتلة، مما يعزز الاعتقاد بأنها أراضٍ متنازع عليها.
 - 8. في الوقت الذي تعهدت فيه م.ت.ف (السلطة الفلسطينية) بعدم اللجوء إطلاقاً للمقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية، فإنها في الوقت نفسه أصبحت مضطرة في ضوء تعهداتها السلمية لقمع وسحق أية مقاومة مسلحة ضد الكيان الصهيوني، ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك.
 - 9. أدت الاتفاقية إلى حالة انقسام كبيرة في الصف الفلسطيني.
- 10. بما أن "ممثلي الشعب الفلسطيني" الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعاً أمام الأنظمة العربية ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي على مستويات مختلفة. مما أدى إلى فك العزلة الدولية عنه.

11. نشأت في الكيان الإسرائيلي (حتى اندلاع انتفاضة الأقصى) حالة من الاستقرار الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي، كما استقبل الكيان "الإسرائيلي" مئات الآلاف من المهاجرين اليهود.

12. أخرج الاتفاق الأمم المتحدة كمظلة دولية تحكم النزاع بين الطرفين. ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بحق شعب فلسطين في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة 1947، تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها. وظلّت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي الأكبر لعملية التسوية، وهي المعروفة بانحيازها الصارخ للجانب "الإسرائيلي".

اتفاق القاهرة (مايو 1994):

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقات التالية اتفاقات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها. فقد فشل الطرفان الفلسطيني و "الإسرائيلي" في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة – أريحا) وانقضت المدة المحددة لانسحاب القوات "الإسرائيلية" قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب. وبعد مزيد من التعنت "الإسرائيلي" والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة، الذي عرف ايضاً باسم (أوسلو) في 4 أيار / مايو 1994، والذي فصًل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك. وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 18 أيار / مايو 1994، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في 5 تموز / يوليو 1994.

اتفاق طابا (أوسلو 2) (28 أيلول / سبتمبر 1995):

حسب اتفاق أوسلو، كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني. لكن المفاوضات حولها امتدت عاماً ونصف، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة من تحقيق الأمن "لإسرائيل".

اتفاق الخليل (15 كانون ثاني / يناير 1997):

عاد حزب الليكود في مايو 1996 إلى سدَّة الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو الذي كان معارضاً لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني / يناير 1997 وهو اتفاق قسَّم المدينة إلى قسمين: يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة. وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـ400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحيماً لا يطاق.

اتفاق واي ريفر بلانتيشن (23 تشرين أول / أكتوبر 1998):

وقد اتخذ اتفاق واي ريفر شكلاً أمنياً أكثر حزماً وتشدداً، إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يُصعِّد الطرف الفلسطيني جهوده ضد ما أسماه "الإرهابيين" أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف المخابرات الأمريكية CIA، وإزالة كل ما يعادي "إسرائيل" في الميثاق الوطني الفلسطيني. وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% (مناطق ب) ويكون ضمنها المحمية الطبيعية (3%).

اتفاقية شرم الشيخ (4 أيلول / سبتمبر 1999):

وفي شرم الشيخ في 4 أيلول / سبتمبر 1999 وقع باراك وعرفات النسخة المعدَّلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن. وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت "إسرائيل" في تتفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول / سبتمبر 2000، مع أنه ينتهي حسب "أوسلو" في أيار / مايو 1999. كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين.

تطور مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد (تموز/ يوليو 2000):

ومع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي كلينتون أخذ يسعى بقوة لتحقيق إنجاز تاريخي، فدعا إلى عقد مفاوضات التسوية النهائية في كامب ديفيد، باذلاً ما في وسعة لإنجاحها، مفرغاً نفسه عدة أيام في أثناء انعقادها. وقد انعقدت مفاوضات كامب ديفيد 12-25 تموز/ يوليو 2000 بحضور كلينتون وباراك وعرفات.

وكان موضوع القدس هو العقبة التي واجهت المؤتمر، والتي أدت إلى فشله، كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل. وكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هم النقطتان الأكثر حساسية. إذ أصر الصهاينة على القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، أما السلطة الفلسطينية اصرت على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، واستعدت للاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها. وقد جرت محاولات لإنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس مدة سنتين أخريين غير أن عرفات رفض ذلك، وأصر على موقفه بإسناد مصري سعودي قوي، وصرح بأن "القدس تحرق الحي والميت"، وبأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس".

مشروع بيل كلينتون للسلام كانون أول/ ديسمبر 2000:

سعي بيل كلينتون في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته (حتى 20 كانون ثاني/ يناير (2001) إلى تقديم مشروع اللحظات الأخيرة، وإلى دعوة الطرفين الفلسطيني و "الإسرائيلي" للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات. واستناداً إلى ما سجله مسؤولون أمريكيون في 23 كانون أول/ ديسمبر 2000 في أثناء لقاء الرئيس كلينتون مع مسئولين فلسطينيين و "إسرائيليين" فإن مشروع كلينتون يتضمن النقاط التالية:

أولاً: الأراضي:

- 1. دولة فلسطينية على 94 96% من الضفة و 100% من القطاع.
- 2. في مقابل الجزء الذي تضمه "إسرائيل" عليها أن تعطي 1-3% من "أراضيها" (الأراضي التي احتلتها عام 1948) إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.

3. خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية:

أ- 80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.

ب- تواصل الأراضي

ج- تخفيض عدد المناطق التي تضمها "إسرائيل" إلى الحد الأدني.

د- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

ثانياً: الأمن: حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل من 36 شهراً.

ثالثاً: القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق "إسرائيلية".

رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى): حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان: إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم.

أو: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

خامساً: اللاجئون: المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم.

ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادساً: نهاية النزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع، ويضع تطبيقه حداً لأي مطالبة.

وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق.

مبادرة الأمير عبد الله:

وقد قرر الأمير عبد الله طرح مبادرته في مؤتمر القمة العربي التي انعقدت في بيروت في 27 - 28 مارس 2002. ترتكز أساساً على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967 وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل".

وبالفعل، تبنى مؤتمر القمة العربي المبادرة وحوَّلها إلى مبادرة عربية شاملة، غير أن غياب 11 رئيس دولة عربياً بالإضافة إلى عدم قدرة ياسر عرفات على حضور القمة بسبب الحصار الإسرائيلي على مقره قد أضعف من قوة زخم هذه المبادرة.

انعكاسات مشروع التسوية على المنطقة

حقق المشروع الصهيوني نجاحاً كبيراً عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، والمنظمة والاردن .

ونظهر هنا أبرز الآثار التي ترتبت على مشروع التسوية المتمثلة:

الآثار السياسية للتسوية:

- تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة.
 - تكريس حالة التجزئة ، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان الصهيوني بدونها.
 - إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض 1948.
 - زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني، حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.
 - قمع كافة الحركات الإسلامية والوطنية المعارضة للتسوية في البلاد العربية.
 - هناك احتمالات كبيرة أن تستمر البلاد العربية تدور في فلك التبعية للقرار السياسي "الإسرائيلي" الأمريكي الغربي.
 - توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي .

الجانب الاقتصادى:

- سيستفيد الكيان الصهيوني من القدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية التي لديه في محاولة السيطرة على اقتصاديات المنطقة.
 - ستنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية الإسلامية للكيان الصهيوني التي كلفته عشرات المليارات من الدولارات.
 - ستوفر أجواء التسوية فرص نمو اقتصادي أفضل للكيان "الإسرائيلي".
- سيقوم الكيان الصهيوني بالاستثمار الاقتصادي في المنطقة حيث هناك عمالة أرخص، وشركات غير قادرة على المنافسة، مما يفتح المجال إلى مزيد من الأرباح. باسم استخدام بذور مستوردة من الكيان الإسرائيلي كما حدث دمار مماثل في محاصيل الطماطم في المغرب للسبب نفسه.

الجانب العسكري والأمنى:

- تعمل الدول العربية وعملت على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي، ومنع أي عمليات فدائية عبرها، وعلى حماية الحدود "الإسرائيلية" من جهتها.
 - تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.
 - تسهيل النشاط التجسسي "الإسرائيلي" في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود وغيرها.

الجانب الثقافي:

- إعادة النظر في مناهج التدريس، وحذف الآيات والأحاديث والمواد الدراسية المعادية لليهود والكيان الإسرائيلي (وقد حدثت العديد من المراجعات فعلاً).

- منع المواد الإعلامية والثقافية التحريضية وخطب الجمعة الموجهة ضد اليهود والكيان الصهيوني.
 - استخدام وسائل الإعلام والثقافة لتقديم صورة إيجابية عن اليهود والكيان الصهيوني.
- التوقف عن تدريس قضية فلسطين، وعدم الإشارة إلى فلسطين بحدودها التاريخية. وتقديم "إسرائيل" بدلاً عنها ككيان جغرافي مجاور.
 - إلغاء روح الجهاد، واضعاف روح المقاومة والتضحية واعتبارها إرهاباً.
 - فتح المجال للمواد الثقافية اليهودية والرؤى الصهيونية لغزو عقول العرب والمسلمين.

وفي الجانب الاجتماعي:

- استجلاب الكتب والدوريات والبرامج والأفلام الإسرائيلية الصهيونية التي تحمل في جنباتها الكثير من الفساد والتحريض على الرذيلة.
- ظهرت الكثير من الدلائل على قيام المخابرات "الإسرائيلية" بتعمد ترويج المخدرات في مصر وغيرها.
 - ظهرت العديد من الدلائل على تعمد الصهاينة إرسال شبكات فساد إسرائيلية من العاهرات وبائعات الهوى بقصد إفساد القيم في المجتمع المصري والأردني (اللذين وقعا معاهدتا سلام).
 - تشجيع وتمويل الرحلات واللقاءات الشبابية المختلطة بين الجنسين من عرب ويهود، نشراً للفساد، وتجنيداً للشباب في "الموساد" الإسرائيلي.

الوحدة السادسة:

قضايا فلسطينية:

أولاً: القدس:

إن مدينة القدس هي مركز الأديان السماوية الثلاثة، إلا أن إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" اتبعت ومنذ العام 1967 سياسات ممنهجة تهدف إلى فرض هيمنتها على المدينة المقدسة، غير مكترثة بحقوق السكان الأصليين المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين. وفرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سيطرتها بشكل أحادي على الجانب الشرقي من مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين.

تاريخ القدس الحديث:

عندما أوصت الجمعية العمومية عام 1947 بتقسيم فلسطين، كانت القدس وضواحيها (بما فيها مدينة بيت لحم إلى الجنوب) ستخضع لإدارة دولية بوصفها كيان مستقل، غير أنه خلال حرب عام 1948، تجاهلت إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" خطة التقسيم واجتاحت واحتلت 84% من القدس. معظم مساحة القدس التي احتلتها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" في عام 1948 سميّت "القدس الغربية"، والمساحة المتبقية أصبحت تُعرف باسم "القدس الشرقية".

حدود خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام 1947 التي خصصت حوالي 55% من فلسطين لإسرائيل ما زالت هي الحدود الدولية الوحيدة المعترف بها لإسرائيل.

احتلت اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" الاجزاء المتبقية من مدينة القدس في حزيران/يونيو عام 1967، والتي أصبحت تعرف بالقدس الشرقية. كما عكفت كقوة احتلال بعد أسابيع فقط على توسيع الحدود البلدية للمدينة، فازدادت مساحة القدس الشرقية بأكثر من عشر أضعاف عما كانت علية قبل الاحتلال. كما هدمت حي المغاربة التاريخي في البلدة القديمة وطردت السكان الأصليين لتهويد البلدة القديمة وتزييف تاريخها. ورسمت اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" الحدود الجديدة لتضم أراضي ومناطق غير مطورة أو مأهولة بالسكان بشكل غير قانوني بهدف بناء المستوطنات. وفي عام 1970 صادرت إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" مساحات واسعة من أراضي القدس الشرقية لبناء المستوطنات.

بعد توسيع حدود مدينة القدس، شرعت اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" بتنفيذ قوانينها وفرض ولايتها القضائية وادارتها وهيمنتها على المناطق التي صادرتها وضمتها داخل حدود البلدية للقدس. وردا على هذه الاجراءات دعا قرار مجلس الامن رقم 242 لعام 1967 الى "انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير".

ورداً على توسيع إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" لحدود القدس، صدر القرار الأممي رقم 252 لعام 1968 الذي ينص على أن مجلس الأمن "يعتبر أن كل ... الأعمال التي تقوم بها إسرائيل ... والتي تميل إلى تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة ولا يمكن أن تُغيّر ذلك الوضع". وبالطبع ان ضم القدس الشرقية لإسرائيل هو انتهاك فاضح للقانون الدولي كونه استيلاء على أراضٍ بالقوة.

في عام 1980 اصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ما يسمى بـ "القانون الأساسي" الذي وسّعت بموجبه الصلاحية الإسرائيلية لتشمل القدس الشرقية المحتلة. ورداً على ذلك، اصدر مجلس الأمن القرار رقم 476 لعام 1980 والذي نص على أن المجلس "يعيد التأكيد على أن كل ... الأعمال التي تقوم بها إسرائيل، القوة المحتلة، التي يُقال بأنها تُغيّر صفة ووضع ... القدس ليست لها شرعية قانونية وتُشكّل انتهاكاً صارخاً لمعاهدة جنيف ذات الصلة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وتمثّل أيضاً إعاقة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل، عادل ودائم في الشرق الأوسط". وكذلك قرار مجلس الامن رقم 478 عام 1980 الذي نص على عدم الاعتراف ب "القانون الأساسي" بشأن القدس ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها.

وتعترف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالشطر الشرقي من القدس كأرض محتلة تخضع لبنود معاهدة جنيف الرابعة، وترفض بذلك الاعتراف "بالسيادة الإسرائيلية" عليها.

تغيير الوضع الديمغرافي للمدينة:

منذ احتلال اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" للقدس اتبعت سلطاتها خطة ممنهجة هدفها تغيير التركيبة السكانية في المدينة وزيادة عدد اليهود الإسرائيليين في القدس الشرقية بينما يتم تخفيض عدد المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين عن طربق:

الاستيطان في القدس: منذ احتلال اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" لمدينة القدس عام 1967، باشرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الفور ببناء المستوطنات داخل حدود المدينة وعلى تخومها بشكل غير قانوني، حيث تشكل هذه المستوطنات في الوقت الحالي طوقا يحيط بالجزء المحتل من المدينة ويعزلها عن بقية الضفة الغربية بشكل كامل. كما تواصل اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" تجريف آلاف الدونمات لصالح انشاء مشروع ما يسمى بـ (القدس الكبرى) بما فيها المشروع الاستيطاني المسمى (E1) والهادف الى منع التواصل الجغرافي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة بهدف احكام السيطرة عليها. هذا، ويعيش اليوم ما يزيد عن 120,000 مستوطن في القدس الشرقية.

وتجدر الاشارة إلى أن اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" تعمل على تهجير العرب قسراً من مدينة القدس المحتلة ضمن مشروعها التهويدي المعروف بالقدس (2050).

ممارسات عنصرية ضد المسيحيين والمسلمين المقيمين في القدس الشرقية: تبنّت الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس منذ احتلال عام 1967، سياسة تمييز "منفصل وغير متساوي". ويشمل هذا التمييز:

أ- حقوق الإقامة: أكدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عبر سياساتها ومخططاتها الممنهجة، أن هدفها في القدس المحتلة يتمثل في الحفاظ على أغلبية ديموغرافية يهودية، حيث حرمت الآلاف من المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الإقامة في المدينة التي وُلدوا فيها عن طريق مصادرة هوياتهم وسحب حقوق الإقامة منهم. وتضفي إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" صفة "مقيمين دائمين" على السكان الفلسطينيين الأصليين في مدينة القدس المحتلة، وهم لا يتمتعون بحقوق متكافئة مع الإسرائيليين في المدينة. على سبيل المثال، تملك إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" السلطة والقوة لتجريد الفلسطينيين من حقهم في الإقامة في القدس وفق تقديراتها فقط، ولذلك على المواطنين الفلسطينيين القاطنين في القدس الشرقية الحفاظ على ما يسمّى "مركز الحياة" في القدس الشرقية وإلا أصبحوا عرضة لخطر فقدان حق الإقامة. ونتيجة لذلك، يُخاطر سكّان القدس الفلسطينيين بخسارة حقوق الإقامة في مدينتهم إذا درسوا أو عملوا خارجها. كما ترفض سلطات الاحتلال عادة منح الأزواج الفلسطينيين من غير المقيمين في القدس حق الإقامة وبذلك تمنعهم من الم شمل العائلة. وقد صادرت سلطات الاحتلال نحو

14،600 بطاقة هوية من المقدسيين الذي يتمتعون بحق الإقامة الدائمة في القدس بين الأعوام 1967 و 2015، مما ألحق ضررًا مباشرًا بأكثر من 20 بالمائة من العائلات الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، بينما يعيش اليهود الإسرائيليون بصورة غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة ويتمتعون بحقوق كاملة ولا يمكن أن يُنزع منهم حق الإقامة في القدس.

وتتعارض سياسة سحب بطاقات الهوية المقدسية من فلسطيني القدس المحتلة مع واجبات إسرائيل، بصفتها دولة احتلال وفق اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر الترحيل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين. كما ويحرّم عليها نفي أي شخص من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى.

ب- مصادرة الاراضي والقيود على البناء وهدم المنازل: دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على مصادرة الاراضي للحيلولة دون أي امتداد عمراني فلسطيني، كما اعتمدت على سلسلة من سياسات التخطيط الهيكلي الرامي إلى منع الفلسطينيين في القدس الشرقية من البناء على أرضهم أو توسيع المنشآت القائمة. ونتيجة لذلك، تسمح سلطات الاحتلال للفلسطينيين في البناء والعيش على 13% فقط من مساحة القدس الشرقية المحتلة. هذا عدا عن أن تراخيص البناء في القدس مكلفة جدًا، ويكاد يكون من المستحيل الحصول عليها نظرًا للقيود الإسرائيلية المفروضة والإجراءات العنصرية والسياسيات التمييزية التي تتبعها حكومة الاحتلال في هذا الخصوص مما يعطيها الحجة لهدم منازل الفلسطينيين الذين يضطرون إلى البناء لمواجهة النمو الطبيعي يعطيها الحجة لهدم منازل الفلسطينيين الذين يضطرون إلى البناء لمواجهة النمو الطبيعي بالاحتلال" صادرت منذ عام 1967 حوالي 34% من أراضي القدس الشرقية "للاستخدام العام" وتخصيص نسبة 53% أخرى من أراضي القدس الشرقية للمستوطنات أو حُدَدت "كمناطق خضراء".

لقد ترتب أيضًا على السياسات العنصرية الإسرائيلية اكتظاظ سكاني كبير في القدس الشرقية، ومن المتوقع أن يزداد مع الازدياد الطبيعي للسكان في المدينة. ومنذ عام 1967 حتى الآن ارتفع عدد السكان الفلسطينيين داخل ما يسمى الحدود البلدية لمدينة القدس كما حددتها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" من 68،000 إلى 320،000 نسمة – وهي زيادة قدرها 228 بالمائة. وبحلول عام 2020، من المتوقع أن يصل عدد السكان الفلسطينيين الذي يحملون بطاقات هوية

مقدسية ويملكون حق الإقامة في المدينة إلى 400,000 نسمة (وذلك استنادًا إلى متوسط معدل نمو سكاني مقداره 3.4 بالمائة).

وتشير التقديرات أيضًا أنه منذ عام 1967 هدمت إسرائيل، "القوة القائمة بالاحتلال" الاف المنازل والمنشآت في القدس الشرقية بما في ذلك بعض المواقع التاريخية والدينية مثل حارة المغاربة في البلدة القديمة.

الهدف من ذلك تغريغ الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة والقضاء على الهوية الفلسطينية، كما تسببت أعمال الهدم التي تتفذها قوات الاحتلال في تشريد الآلاف من المواطنين المقدسيين وتركهم بلا مأوى، كما أن إخلائهم القسري من مدينتهم بحد ذاته مخالفة للقانون الدولي وانتهاك لقواعده.

الضرائب: الفلسطينيون في مدينة القدس يحصلون فقط على 5 – 10% من نفقات الخدمات الاجتماعية في القدس بالمقابل مطالبون بدفع ضرائب باهظة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي.

إغلاق القدس أمام السكّان الفلسطينيين من بقية الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين:

منذ عام 1994، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الدخول إلى أي منطقة في القدس. ويجب أن يحصل من يرغب بدخول القدس من الفلسطينيين على تصاريح مؤقتة نادراً ما تمنحها السلطات الإسرائيلية، حيث نتج عن سياسة الإغلاق هذه، حرمان أكثر من ثلاثة ملايين مسلم ومسيحي فلسطيني من حرية الوصول إلى أماكنهم المقدسة في القدس، حتى خلال الأعياد الدينية. كما أدّت هذه السياسة إلى عزل القدس، التي تُعتبر مركزاً للاقتصاد والثقافة ، عن بقية الضفة الغربية، ومنع السكان الفلسطينيين من غير المقدسيين من الدراسة في القدس الشرقية أو الحصول على العلاج الطبي المتخصص المتوفّر فقط في مستشفيات القدس الشرقية.

جدار الفصل العنصري حول القدس الشرقية:

بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 2003 ببناء جدار حول القدس الشرقية المحتلة. ولو كان للجدار علاقة حقيقية بأمن إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" كما تدّعي، لتم بناؤه على

خطوط الهدنة لعام 1948 بين "إسرائيل" والقدس الشرقية المحتلة. بدلاً من ذلك، قامت ببناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة لكي تفرض بصورة أحادية احتلالها الموسع على القدس وتُدعّم عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. ويضم الجدار واقعياً 320 كيلومتراً مربّعاً داخل وحول القدس الشرقية (أو حوالي 5.6% من مجموع مساحة الضفة الغربية).

يقسم الجدار داخل مدينة القدس المحتلة وحولها الضفة الغربية إلى منطقتين، ويعزل القدس المحتلة عن بقية أرجاء الضفة الغربية. فمن ناحية، يحد الجدار من المساحة المتوفرة التي يحتاجها الفلسطينيون للنمو، ويسهّل من بناء المستوطنات وتوسيعها من ناحية أخرى.

وأحد الآثار المباشرة للجدار عزل حوالي 100,000 فلسطيني من سكان القدس عن مدينتهم، لأن المناطق السكنية التي يقيمون فيها باتت نقع خارج الجدار. كما تسبب الجدار والإغلاق في فرض قيود مجحفة وعسيرة على الأنشطة التجارية في القدس المحتلة – التي تشكل مركز الثقل الاقتصادي في فلسطين – وفي المناطق المحيطة بها وعلى حركة التجار منها وإليها. وأخيرًا، عمل الجدار على تفكيك الترابط الاجتماعي وتقويض نسيج الحياة الاجتماعية للفلسطينيين الذين يقطنون على جانبي الجدار.

الاعتداء على المقدسات وأماكن العبادة:

تستمر اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" منذ احتلالها للقدس الشرقية بانتهاكاتها واعتداءاتها على الاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة محاولاتها المستمرة إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمة زمانيا ومكانيا وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وابعادهم عنه، والقيام بالحفريات اسفل المسجد الاقصى المبارك وفي محيط أسواره. كما تستمر سلطات الاحتلال الاسرائيلي في خططها الممنهجة لتقويض الكنائس في القدس واضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة عبر سياسات عديدة ومنها فرض الضرائب على كنائسها وفي مقدمتها كنيسة القيامة.

من أبرز الاعتداءات على المسجد الاقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف السيطرة على حائط البراق وتحويله إلى ما يسمى "بحائط المبكى".

إغلاق باب المغاربة والسيطرة عليه، وهدم حي المغاربة الملاصق لسور المسجد الأقصى المبارك وذلك بعد نكسة عام 1967.

احراق المسجد الأقصى بتاريخ 1969/8/21 والذي أتى على منبر صلاح الدين.

محاولة نسف المسجد الأقصى المبارك عام 1984.

مجزرة الأقصى والتي حدثت بتاريخ 1990/10/8 التي استشهد فيها على يد جنود الاحتلال الاسرائيلي تسعة عشر فلسطينياً.

احداث نفق البراق عندما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالحفريات من الجهة الجنوبية أسفل المسجد الاقصى المبارك ودمرت القصور الأموية لفتح نفق يقع بمحاذاة الجدار الغربي للمسجد الاقصى المبارك اسفل البنايات المملوكية، كالمدرسة الجوهرية والعثمانية والتنكزية، إذ تسببت هذه الصدامات في استشهاد خمسة وثمانين فلسطينياً. كما تستمر اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" في محاولاتها للاستيلاء على العقارات المحيطة بالحرم القدسي الشريف وتحويلها إلى كنس، ومراكز للشرطة وللمؤسسات الدينية التي تخطط الى هدم المسجد الأقصى المبارك.

ثانيا: الاستيطان في عموم الأراضي الفلسطينية:

لا تزال إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" تستوطن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 حيث تقوم بنقل أعداد من السكان اليهود إلى الضفة الغربية بصورة ممنهجة ومنظمة مما يشكل خرقاً وانتهاكاً للقانون الدولي .

وتهدف المشاريع الاستيطانية التي تنفذها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" إلى تغيير وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة من الناحيتين الجغرافية والديمغرافية بهدف الحيلولة دون عودة الفلسطينيين إليها وعزل أبناء الشعب الفلسطيني في كانتونات تفتقر إلى القابلية على التواصل وتشهد تقلصاً متواصلاً في مساحتها بالإضافة إلى السيطرة على الموارد الفلسطينية الطبيعية وتقييد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على البقاء والنمو مما يعوق إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة .

كما تشكل هذه المستوطنات مصدراً أساسياً لانعدام الاستقرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأحد العوامل التي تشعل الصدامات والاشتباكات بين الفلسطينيين أصحاب الأرض والمستوطنين المسلحين، بالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تلحقها المستوطنات بالبيئة والمجتمع الفلسطيني.

وتتبنى إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" إجراءات تهدف إلى تعزيز مشاريعها الاستيطانية بإعطاء الحوافز وإعانات السكن وتخفيضات على ضريبة الدخل وتقديم منح لدعم مشاريع الأعمال في المستوطنات كما توفر لهم البنية التحتية وتقوم بشق الطرق المخصصة لاستخدام المستوطنين والتي يطلق عليها "الطرق الالتفافية والاستيطانية" في حين تفرض سلطاتها القيود على أبناء الشعب الفلسطيني وأحياناً تحرمهم من استخدام هذه الطرق مما تشكل عقبات مادية تقطع أوصال الضفة الغربية بالإضافة إلى الحواجز العسكرية المنتشرة التي تعوق حركة أبناء الشعب الفلسطيني .

الوضع الراهن وآخر المستجدات:

تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي وأذرعها التنفيذية سياستها الاستيطانية الاحلالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مكترثة بكل المواثيق الدولية واتفاقيات جنيف الأربع وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي تحظر الاستيطان وتمنع المساس بالحقوق والأملاك المدنية والعامة، من خلال بناء المستوطنات وتشريع البؤر الاستيطانية القائمة. ففي اطار دعم حكومة الاحتلال الاسرائيلي لسياسة الاستيطان خصص الكنيست 37% من الموازنة الإسرائيلية والتي تبلغ قرابة 446.8 ???? لصالح المشاريع الاستيطانية، ما يعني مصادرة المزيد من الدونمات تحت مظلة قوانين عنصرية كقانون شرعنة الاستيطان المعروف بـ (التسوية) الذي صادق عليه الكنيست بتاريخ 7/2017، ليضفي شرعية (بأثر رجعي) على 3921 بؤرة استيطانية ويعمل على شرعنة مصادرة (8183) دونماً أي ما يقارب (800) هكتاراً من أراضٍ فلسطينية (ملكية خاصة). فيما أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تجريف الأراضي لصالح البناء خاصة). وبحسب تقرير "حركة السلام الآن" الاسرائيلية المناهضة للاستيطان فإن أعمال البناء خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطانية وصلت في النصف الأول من العام حدود الكتل الاستيطان فإن أعمال المتيطان في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطان في النصف الأول من العام خارج الكتل الاستيطان في النصف الأول من العام حدود كورة السلام الأن" الاستيطان في النصف الأول من العام حدود كورة السلام الأن الاستيطان في النصف الأن الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان المستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان المستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان الاستيطان

وتيرة الاستيطان في الربع الأخير من العام 2017، وبهذا الصدد كشف تقرير بتاريخ 2017/6/4 لمنظمة "مركز ماكرو للاقتصاديات السياسية" وهي منظمة اسرائيلية غير حكومية، بأن اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) أنفقت أكثر من 20 مليار دولار على بناء وتوسيع مستوطنات الضفة الغربية والقدس المحتلتين، منذ العام 1967. وأكدت المنظمة بأن وزارة المالية الاسرائيلية نشرت تقريراً يؤكد بأن حكومة الاحتلال أنفقت أكثر من 3.5 مليار دولار بين عامي 2003 و 2015 في الضفة الغربية وحدها. بينما قدر مدير المنظمة "روبي ناتلسون" بأن "إسرائيل" استثمرت 20 مليار دولار على الاستيطان خلال الخمسين عامًا الماضية، وأن الـ (3.5) مليار دولار لا يشمل التكلفة الهائلة للبنى التحتية مثل: الطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين، أو التدابير الأمنية المحيطة بالمستوطنات.

وعلى صعيد المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية بتاريخ 2017/6/7، بأن "مجلس المستوطنات" في الضفة الغربية المحتلة أعد مخططا استيطانيا لإقامة 67 ألف وحدة استيطانية جديدة بالاتفاق مع وزير الاسكان الاسرائيلي "يوآف غالنت"، وذلك بهدف تقليل الكثافة في التجمعات الاستيطانية في الداخل المحتل على حساب إعادة توزيعهم على المستوطنات بالضفة، حيث سينقل ما يزيد عن 340 ألف مستوطن للضفة الغربية المحتلة عقب الانتهاء من بناء الوحدات الاستيطانية الجديدة. كما تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي مشروعها التهويدي في مدينة القدس المحتلة، حيث صادقت وزارة الإسكان الاسرائيلية في القدس على مخطط استيطاني احلالي جديد يقدر به (5 مليار دولار) ويقضي ببناء أكثر من 28 ألف وحدة استيطانية في المدينة المحتلة، منها 15 ألف وحدة استيطانية سيتم بناؤها في محيط أراضي الضفة الغربية و 10 آلاف وحدة استيطانية داخل القدس وحدها.

وبحسب الهيئات الرسمية الفلسطينية فإن العام 2017 سجل إقرار أكبر عددٍ من الوحدات الاستيطانية، إذ تمَّ تقديم أكثر من 16,000 مخطَّطاً لمشاريع استيطانية خلال هذا العام، أي بنسبة 400% مقارنة بالأعوام السابقة. فيما سجلا شهري يناير – فبراير من العام 2018، هجمة استيطانية شرسة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، اذ صادقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتاريخ 2018/2/22، على اقامة 3000 وحدة استيطانية بالقدس المحتلة خارج الخط

الأخضر، كما أنها ماضية في تنفيذ مشروع ما يسمى بـ (القدس الكبرى) الذي يهدف لبناء 300 ألف وحدة استيطانية أغلبها ستبنى في مناطق خارج الخط الأخضر شرق القدس المحتلة، اضافة إلى تنفيذ سياسة الضم الزاحف في الأرض الفلسطينية وفرض السيادة الاسرائيلية على مناطق الضفة الغربية المحتلة.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري:

بدأت إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" في بناء جدار الفصل العنصري عام 2002 في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يعزل 64 تجمعاً فلسطينياً ويقطع أوصال الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من أن إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" تدعي أن إقامة هذا الجدار جاء لأغراض أمنية إلا أن الواقع جاء ليؤكد أنه جزء لا يتجزأ من البنية التحتية المخصصة للمستوطنات وأنه ساهم في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بما يضمن لإسرائيل توسيع مستوطناتها

الوضع الراهن وآخر المستجدات:

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري الذي يحاصر ويقطع أوصال أراضي الضفة الغربية المحتلة ويقسمها إلى كانتونات، حيث يبلغ طوله عند الانتهاء من بنائه حوالي (810) كم (أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر) نفذ منه (464) كم، وقيد الإنشاء حالياً (63) كم، وسيستولي على أكثر من 22% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية المحتلة في تجاهل تام لقرارات الشرعية الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 2004/7/20 التي اعتبرت الجدار غير شرعي، وقرار الجمعية العامة بشأن الجدار الصادر بتاريخ الفاسطينية المحتلة لصالح بناء جدار الفصل العنصري، وبلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المعتولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (حدود 1967) حوالي 680 كم 2 أي ما نسبته لمعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (حدود 1967) حوالي 680 كم 2 أي ما نسبته ومناطق مفتوحة، و 117 كم 2 مستغلة كمستوطنات وقواعد عسكرية و 89 كم 2 غابات، بالإضافة ومناطق مفتوحة، و 471 كم 2 مستغلة كمستوطنات وقواعد عسكرية و 89 كم 2 غابات، بالإضافة المحتلة المنفة الغربية المحتلة الأراضي المصادرة في الضفة الغربية المحتلة بلغت 4702 كم 100 كم

عزل بناء جدار الفصل العنصري (729) ألف دونماً من أراضي الفلسطينيين، وجدير بالذكر أن 85% من مسار بناء الجدار يمر في داخل الأراضي المحتلة وليس على الخط الأخضر، وعند اكتمال بنائه سيعزل ما يقارب 200 كم من منطقة الأغوار التي تمثل سلة فلسطين للغذاء. فيما بلغ مجموع التجمعات السكنية الفلسطينية المتضررة من جدار الضم والتوسع سواء المعزول منها كليا أو جزئيا (189) تجمعاً غزل عزلاً كاملاً عن محيطه وذلك وفقا لبيانات "هيئة مقاومة الجدار والاستيطان" بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبلغ عدد الفلسطينيين المعزولين بسبب الجدار حوالي (514.900) نسمة منهم حوالي (65.665) نسمة عزلاً تاماً.

وسيؤدى بناء الجدار العازل إلى الفصل بين (36) تجمعا سكانياً شرق الجدار يسكنها (72,200) فلسطيني وبين حقولهم وأرضهم الزراعية التي تقع غرب الجدار، ناهيك عن أثره على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن القرى التي تعتمد على الزراعة وبمر الجدار بها أصبحت من دون مصدر اقتصادي، اذ سيؤدي إلى فقدان 50% من الأراضي المروية، وتدمير 12 كم من شبكات الري، بالإضافة إلى تجريف 5.7% من الأراضي الزراعية المروبة تمت خسارتها قبل جنى المزارعين للمحصول والاستفادة منه. ناهيك عن مصادرة الأراضي الزراعية وتجريفها وتقييد حربة حركة المواطنين التي أدت إلى خسارة (6,500) وظيفة، وكذلك تدمير صناعة زبت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج (22,000) طن من زيت الزيتون كل موسم، و 50 طن من الفاكهة، و 1000,000 طن من الخضروات. فيما يؤثر الجدار على مصادر المياه؛ حيث يسيطر الاحتلال على 50 بئراً من المياه خلف الجدار، كما ستفقد الضفة الغربية (200) مليون متر مكعب من مياه من نهر الأردن عند اكتمال إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية، اضافة إلى أن المنطقة المعزولة خلف جدار الفصل العنصري تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمال شرقى، اللذين تقدر طاقتهما التصريفية بـ (507) مليون متر مكعب سنوياً، أما المنطقة الشرقية المعزولة، فتقع بكاملها فوق الحوض الشرقي، ذي الطاقة التصريفية التي تقدر بنحو 172 مليون متر مكعب سنوياً. ويقدر عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين بـ(165) بئرًا، بطاقة ضخّ تقدر بـ (33) مليون متر مكعب بالسنة، أما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر بـ 53 ينبوعاً بطاقة تصريفية تقدر بـ (22) مليون متر مكعب سنوباً. ويبلغ عمق ما تطلق عليه سلطات الاحتلال عازل أمني لحماية الجدار "منطقة التماس" 200 متر وتبلغ مساحته حوالي (156) ألف دونم، محظور على الفلسطينيين دخولها لقربها من جدار الفصل العنصري ومعظم هذه الأراضي هي "ملكية خاصة"، ويقدر عدد الفلسطينيين الذين يضطرون للحصول على تصاريح تسمح لهم بالدخول إلى أراضيهم الواقعة في "منطقة التماس" بحوالي 11.000 فلسطيني، والذين يحصلون على تصاريح مؤقتة، ولمدة محدودة.

رابعاً: اللاجئون:

وفقا لتعريف وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فإن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين يونيو/ حزيران 1946 وحتى مايو/آيار 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948، اذ قامت العصابات الصهيونية من عام 1947 إلى عام 1949 بطرد وتشريد حوالي 726,000 فلسطيني أي حوالي 75% من الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين جراء هجوم العصابات الصهيونية المسلحة على مدنهم وقراهم، وشهد عام 1948 تصاعداً في هذه الهجمات اذ بلغت ذروتها بارتكاب مجازر وحشية في العديد من مدن وقرى فلسطين وأشهرها مجزرة "دير ياسين"، وتدمير أكثر من 550 قرية وبلدة فلسطينية، قامت بإعادة بناء الكثير منها بنمط مخالف عن السابق في محاولة لمحو أي أثر لفلسطينيتها وتزوير حقيقتها وإسكان المهاجرين اليهود القادمين من الخارج فيها، وسمّيت بأسماء عبرية لطمس معالمها الفلسطينية.

وفي أعقاب النكبة الفلسطينية في 1948/5/15 ومع إعلان قيام (دولة إسرائيل) استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين نتيجة عدم التزام إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" بتنفيذ ما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 الذي تضمن في الفقرة (11) منه "وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"، وجاء في نفس

القرار إنشاء "لجنة توفيق" مكونة من ثلاث دول هي تركيا – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية التي من بين مهامها تنفيذ القرار المشار إليه.

واستمرت مأساة اللاجئين ورفض إسرائيل السماح بعودتهم إلى ديارهم رغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اشترطت قبول عضوية إسرائيل في قرارها رقم 273 في 1949/5/11 بتنفيذها للقرار رقم 194 لعام 1948، وهو أول قبول مشروط لدولة عضو في تاريخ الأمم المتحدة، وقبلت إسرائيل شروط الأمم المتحدة المتمثلة في موافقتها على تنفيذ القرار 194 ولكن بعد انضمامها في مايو 1949 انقلبت عليه.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 302 في 1949/12/8 القاضي بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) والذي اعتمد بالكامل على القرار 194 لعام 1948، وجاء تأسيس الوكالة بهدف القيام بعمليات الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل واستمرار مساعدة اللاجئين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، وحث القرار جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء على التبرع الطوعي للوكالة، كما منح القرار امتيازات وحصانات وإعفاءات وتسهيلات للوكالة لتمكينها من أداء عملها، وعلى هذا الأساس، جرى استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الخضوع لرعاية وحماية المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) عند تأسيسها عام 1950، بسبب الطابع السياسي لهذه القضية التي لا تنسجم مع المهام غير السياسية لهذه المفوضية التي عبر عنها ميثاق عملها.

وفي الخامس من يونيو لعام 1967 شنت إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" حرباً احتلت خلالها الضيفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وأدت إلى تشريد الكثير من الفلسطينيين إلى خارج هذه الأرض الفلسطينية عام 1967.

وإثر حرب يونيو/حزيران 1967 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 242 في 1967/11/22، الذي أكد على أهمية تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما اصدر مجلس الأمن القرار 237 لعام 1967 الذي عالج قضية نازحي 1967 حصراً، حيث دعا إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" إلى تأمين سلامة وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية،

وتسهيل عودة اللاجئين النازحين جراء القتال. وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارين 2535 (1969) و 3236 (1974)، اللذين أكدا على حق اللاجئين الفلسطينيين الثابت في العودة والتعويض. كما أصدرت الجمعية العامة القرار 54/75 في ديسمبر 1999، الذي أكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم وممتلكاتهم والحصول على دخل ممتلكاتهم التي استغلت أكثر من 50 عاماً، وذلك وفق المعلومات والخرائط الموجودة لديها عن الممتلكات، وكررت الجمعية العامة التأكيد على قراراتها المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين خاصة بعد حرب 1967 مضيفة إليها في عام 1969 حقاً جديداً اعترفت به وهو حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وأكدت عليه في قراراتها اللاحقة.

الوضع الراهن وآخر المستجدات:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين وفقا لسجلات "الأونروا" مع نهاية عام 2016 نحو 5.9 مليون لاجئ، وقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث الدولية في العام 2016 ما نسبته 17% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الوكالة مقابل 24.5% في قطاع غزة. أما على مستوى الدول العربية، فقد بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية في الأردن 39.1% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في حين بلغت النسبة في سوريا 6.06% وفي لبنان 8.8% وتواصلت معاناة الوكالة من الأزمة المالية التي تتعرض لها بصفة متكررة في السنوات الأخيرة والتي تهدد استمرار الوكالة في تقديم خدماتها، حيث بلغ العجز المالي مع نهاية عام 2017 في موازنة الوكالة و 5 مليون دولار مع بداية العام 2018، إذ أصدرت الإدارة الأمريكية قراراً بتجميد جزء من مساهماتها في موازنة الاونروا، حيث تم تجميد مبلغ 65 مليون دولار وهو الأمر الذي سيهدد استمرار الاونروا في القيام بمهامها في ظل توقع ارتفاع العجز في موازنة الاونروا لعام 2018 الميمن دولار مما قد يؤدي إلى توقف الدراسة في مدارس الاونروا بمناطق عملياتها الخمس إذا لم يتم معالجة هذا العجز .

خامساً: الأسرى:

تعيش قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في عمق ووجدان الشعب الفلسطيني، فمنذ سنوات طويلة وقضية الأسرى تمثل أحد دعائم مقومات القضية الفلسطينية، باعتبارها جزءاً أساسياً من نضال حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وقد كان للأسرى والمعتقلين دوراً بارزاً على مدى جميع الثورات والانتفاضات التي خاضها الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة. ومنذ قيام اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" عام 1948، لا تزال تمارس أبشع صور الانتهاكات، وتقترف أسوء جرائم الابادة وأعنفها، بحق الشعب الفلسطيني، على اختلاف فئاتهم العمرية ولم تول خلال تطبيقها لنظريتها الأمنية أي اهتمام لكرامة الانسان الفلسطيني وحقوقه الأساسية، فأمعنت في انتهاكاتها البشعة لكل هذه الحقوق بشكل منهجي دون رادع، وواصلت أجهزتها الأمنية ملاحقتها للفلسطينيين المدنيين فاعتقلت مئات الآلاف منهم، واحتجزتهم في أماكن عامة، ومعسكرات اعتقال أعدت خصيصاً لممارسة أبشع صور التنكيل، ومع الوقت أصبحت الاعتقالات جزءاً لا يتجزأ من فلسفة إسرائيل وسلوكها اليومي مع المواطنين الفلسطينيين، كما أضحت الاعتقالات يتجزأ من فلسفة إسرائيل وسلوكها اليومي مع المواطنين الفلسطينيين، كما أضحت الاعتقالات يتجزأ من فلسفة إسرائيل وسلوكها اليومي مع المواطنين الفلسطينيين، كما أضحت الاعتقالات يتجزأ من فلسفة بشارك فيها كل من يعمل في المؤسسة الأمنية الاسرائيلية.

لقد انتهكت اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية بقوة السلاح فأصبحت المقاومة "ارهاباً"، والاعتقالات خطوة استباقية لقمع المقاومة الفلسطينية في خرق واضح لكافة الأعراف والمواثيق الدولية في تعاملها مع الفلسطينيين.

وقدر عدد المعتقلين خلال الفترة ما بين 1948– 1967 بمائة ألف مواطن وفقاً لإحصائيات فلسطينية متعددة، كما اعتقلت اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" منذ عام1967 أكثر من 700,000 فلسطيني بموجب أوامر عسكرية، "أطفالاً ونساءً وشيوخ"، كما اعتقلت ما يزيد عن 13,000 مواطن فلسطيني بين عامي 1993 و 2001 (وذلك على مدى السنوات التي شهدت انطلاق عملية السلام في أوسلو). وما يزال يقبع داخل سجون الاحتلال الاسرائيلي أكثر من (6500) أسيرٍ فلسطيني، من بينهم (1500) أسير مريض يعانون سياسة الاهمال الطبي المتعمد في عيادات السجون الاسرائيلية، فضلاً عن (57) أسيرة و (500) معتقل اداري و (300) طفل فلسطيني يقبعون في زنازين تفتقر لأدنى الاحتياجات الآدمية، فضلاً عن التعذيب النفسي والجسدي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي وقوات الماتسادا (قوات اسرائيلية تابعة لادارة

السجون) بحقهم غير مكترثة بكل المواثيق الدولية (ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف الأربع) إضافة إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

الوضع الراهن وآخر المستجدات:

بتاريخ 2017/4/17، قام أكثر من (1580) أسير فلسطيني بخوض اضراب جماعي مفتوح عن الطعام، وذلك للمطالبة بتحقيق أبسط حقوقهم الانسانية العادلة والتي كفلها لهم القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام 1949، ومن أبرز هذه المطالب إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، والعزل الانفرادي، وسياسة الاهمال الطبي المتعمد وتسهيل زيارة ذويهم دون اذلال، اذ واجهت سلطات الاحتلال إضراب الأسرى بإجراءات قمعية قاسية، تمثلت في اقتحام قوات الاحتلال الاسرائيلية التابعة لمصلحة السجون الاسرائيلية غرف الأسرى بشكل يومي والاعتداء عليهم بالضرب المبرح وشن حملات تنقلات واسعة في صفوفهم، عدا عن غياب الرعاية الصحية للأسرى الذين تدهورت صحتهم بشكل كبير، وفقدوا كثيراً من أوزانهم خلال فترة الإضراب الطويلة، كما واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي بحق المئات من المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وارتكبت جملة من أنماط الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، من قبيل سياسة العقاب الجماعي، وسوء المعاملة، وازدياد حالات الحبس المنزلي بحق الأطفال، حيث أصدرت المحاكم الاسرائيلية نحو (90) قراراً بالحبس المنزلي خلال شهر سبتمبر 2017، غالبيتها العظمي كانت بحق أطفال مقدسيين، وقد شكلت هذه القرارات زيادة قدرها 15% عن عام 2016، وزيادة تصل الى 50% عن عام 2015، بالإضافة الى اصدار أحكام على عدد من الاطفال المقدسيين بالعمل قسرياً في مؤسسات اسرائيلية لفترات معينة.

أما النسبة الأعلى في الاعتقالات كانت خلال شهر ديسمبر 2017، اذ اعتقلت سلطات الاحتلال (926) فلسطينياً، نصفهم من مدينة القدس، وشنّت حملة اعتقالات واسعة في الضّفة الغربية لا سيما بعد اندلاع الاحتجاجات على إعلان الرّئيس الأميركي ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وجميعهم تعرّضوا للتعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة اللّاإنسانية، فيما تعرّض 60% منهم لاعتداءات جسدية وحشية، فيما اعتقلت سلطات الاحتلال 1319 مواطناً خلال شهري يناير وفيراير 2018.

سادساً: التنمية في الأراضي الفلسطينية:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكانت ترتكز معظم هذه الخطط على الاعتماد على الذات، والتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية، وتعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون إستمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية أبناء الشعب الفلسطيني، نظراً لعدم الإستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الإحتلال الإسرائيلي، واستهداف البنية الفلسطينية الأساسية والمرافق العامة.

ويشكل الاحتلال الإسرائيلي العائق الأبرز لجميع مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق التنمية، وبالتالي لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في المعابر والحدود، إذ أن التنمية والاحتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض، حيث تسيطر سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المعابر وتفرض القيود على تواصل الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، كما تستمر في السيطرة على الأجواء البرية والبحرية والجوية، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في خنق الاقتصاد الفلسطيني.

الوضع الراهن وآخر المستجدات:

تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تتبع من تعرض القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لسلسلة من التداعيات أدت إلى أحداث مآسي عديدة طوال قرن من الزمن، لا سيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، حيث ما تزال نسبة الفقر في فلسطين تتزايد خلال السنوات الأخيرة في ظل انخفاض معونات الجهات الدولية المانحة والقيود التي تفرضها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" على تنمية الاقتصاد الفلسطيني .

وما يزال الشعب الفلسطيني يعيش على الخط الأدنى للأمن الغذائي، حيث يفتقر حوالي 27% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي 1.7 مليون مواطن) للأمن الغذائي.

إن خصوصية الحالة الفلسطينية تستدعي ضرورة تطوير استراتيجية تنموية خاصة بها، يكون أبرز معالمها إزالة التشوهات المتراكمة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي والعمل على تنمية وتطوير المرافق والقطاعات الاقتصادية المختلفة .

سابعاً: القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية:

تمثل القضية الفلسطينية القضية المركزية للدول العربية وهي في صلب اهتمام العمل العربي المشترك وبند دائم على جدول أعمال مجلس الجامعة على مختلف مستوياته، اذ تؤكد كافة القرارات الصادرة عنه التمسك بثوابت القضية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، كما أن اهتمام الجامعة العربية بقضية فلسطين يعود إلى ما قبل الإعلان عن قيام "إسرائيل" 1948، حيث أصدرت القرار رقم 16 بشأن مقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية بتاريخ بتاريخ 1945/12/2، ثم عقدت الجامعة قمة أنشاص في جمهورية مصر العربية بتاريخ ينص على أن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها، بل للبلاد العربية والشعوب ينص على أن الصهيونية خطر داهم ليس لفلسطين وحدها، بل للبلاد العربية والشعوب الإسلامية جميعها، وكذلك القرار رقم 4 والذي يطالب بإيقاف الهجرة الصهيونية العربية والشعوب الإسلامية جميعها، وكذلك القرار رقم 4 والذي يطالب بإيقاف الهجرة الصهيونية إيقافاً تماما ومنع تسرب الأراضي العربية إلى الأيادي الصهيونية بصور تامة، والعمل على تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تفريق تحقيق استقلال فلسطين وتشكيل حكومة تضمن فيها حقوق جميع سكانها الشرعيين بدون تغريق بين عنصر ومذهب.

بتاريخ 16/9/17/10، رفض مجلس الجامعة رفضاً قاطعاً قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرر اتخاذ تدابير حاسمة لإحباط مشروع التقسيم، وشملت هذه التدابير تقديم 10 آلاف بندقية وثلاثة آلاف متطوع إلى فلسطين، وفي عام 1948 دخلت الجيوش العربية في مواجهة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي لحماية فلسطين، وإنقاذ عروبتها.

وفي عام 1964، عُقد مؤتمر القمة العربية الأول بالإسكندرية، وأصدر عدة قرارات، حيث كان أبرزها: إقرار خطة العمل العربي الجماعي في تحرير فلسطين عاجلا أو آجلا، والترحيب

بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وفي 13 سبتمبر /أيلول 1965 عقد مؤتمر القمة العربية الثالث بالدار البيضاء في المغرب، وكان من بين أبرز قراراته دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير، ودراسة مطلب إنشاء المجلس الوطني الفلسطيني، وإقرار الخطة العربية الموحدة للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. فيما عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في 29 أغسطس/ آب 1967، في العاصمة السودانية الخرطوم بعد حرب عام 1967، ودعى إلى إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وأصدر قراره المعروف بـ (اللاءات الثلاث)، وهي (لا صلح مع إسرائيل، ولا تفاوض معها، ولا اعتراف بها).

وفي 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1973، عقد مؤتمر القمة العربية السادس في الجزائر، أُقر خلاله شرطين للسلام مع إسرائيل، تتمثل بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول 1974 عقد مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط، وأقر التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو/حزيران 1967، وتحرير مدينة القدس، وعدم التنازل عن ذلك، واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

كما أقر المؤتمر الثاني عشر للقمة العربية المنعقدة في مدينة فاس/المغرب في 6 سبتمبر/أيلول 1982، مشروع السلام العربي مع إسرائيل، وأهم ما تضمنه: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في هذه الأراضي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب في العودة.

وفي 9 يونيو/حزيران 1988، عقد مؤتمر القمة العربية الخامس عشر في الجزائر، وقرر دعم الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها، وتجديد التزام المؤتمر بتطبيق أحكام مقاطعة إسرائيل، كما شدد مؤتمر القمة المنعقد في 23 مايو/أيار 1989 في الدار البيضاء، على تقديم الدعم والمساعدة المعنوبة والمادية للانتفاضة الفلسطينية، وتأييد عقد

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وتأييد قيام دولة فلسطين المستقلة والعمل على توسيع الاعتراف بها. فيما أدان مؤتمر القمة المنعقد في بغداد في 28 مايو/أيار 1990، تهجير اليهود وعدم شرعية المستوطنات وقرار الكونغرس عام 1995 اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وكذلك المحاولات الأميركية إلغاء قرار اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية وشدد على تأييد استمرار الانتفاضة الفلسطينية، والتأكيد على دعمها ماديا ومعنويا، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وإثر اندلاع انتفاضة الأقصى، عقد مؤتمر القمة العربية في دورة غير عادية في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2000 في القاهرة، وسمي بمؤتمر قمة الأقصى، وقرر إنشاء صندوق باسم "انتفاضة القدس" برأس مال 200 مليون دولار أميركي لدعم أسر الشهداء وتأهيل الجرحى والمصابين، وإنشاء صندوق باسم "صندوق الأقصى" برأس مال 800 مليون دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني، والسماح باستيراد السلع الفلسطينية بدون قيود كمية أو نوعية.

وفي 2002/3/28 عقد مؤتمر القمة العربية في دورتها العادية الـ (14) في مدينة بيروت، وتبنى المؤتمر مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسلام في الشرق الأوسط ودعت القمة الدول العربية لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدرة 330 مليون دولار أمريكي لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، إضافة إلى دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم دعم إضافي قدرة 150 مليون دولار توجه لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وتخصص لدعم مجالات التنمية في فلسطين.

وبتاريخ 2013/3/27، عقد مؤتمر القمة العربية في دورتها العادية الـ (24) في الدوحة، حيث اتخذت قراراً بتأسيس صندوق عربي خاص بالقدس برأسمال يبلغ مليار دولار.

واحتات القضية الفلسطينية المشهد الرئيسي في مشاريع قرارات القمة المنعقدة في الكويت في 26 مارس/آذار 2014، حيث رفض القادة العرب كافة اشكال التوطين محملين اسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" مسؤولية تعثر عملية السلام، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لما جاء في المبادرة العربية التي اقرت في قمة بيروت (2002). ودعم القادة العرب حصول فلسطين على عضوية الوكالات الدولية المتخصصة

والانضمام إلى المواثيق الدولية والبروتوكولات الدولية، وشدد مؤتمر القمة العربية السابع والعشرون في العاصمة الموريتانية نواكشوط بتاريخ 27 يوليو/ تموز 2016، على النزام الدول العربية بالتصدي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية واعتبار عام 2017 عاما لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين. كما أكد أيضاً مؤتمر القمة العربية الثامن والعشرون الذي عقد في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ القضية الفلسطينية، وأكد مجدداً على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأراضي المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، فيما شدد على التمسك على كافة الأراضي كما طرحت في قمة بيروت 2002.

ثامناً: مبادرة السلام العربية:

تؤكد مبادرة السلام العربية التي أطلقها جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، وتبنتها القمة العربية (14) المنعقدة ببيروت بتاريخ 27 مارس 2002 وفقا لقرارها 221، على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وتمثل الخطة السياسية لجامعة الدول العربية ومرجعيتها الأساسية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وإحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط.

نص مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية عام 2002:

- تقضي مبادرة السلام العربية بالتزام إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري وحتى الخط الرابع من يونيو 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1944، الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية، مقابل التزام الدول العربية باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين اسرائيل "القوة القائمة للاحتلال" مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

وقد لاقت هذه المبادرة دعما من منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث قام وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي خلال اجتماعاتهم في الخرطوم (السودان) من 25–27 يونيو 2002 واجتماعهم في طهران (إيران) من 28–30 مايو 2003 بتبني ودعم المبادرة العربية للسلام، كما أيدها مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في بوترا جايا (ماليزيا) خلال الفترة 16–17 أكتوبر عام 2003.

عضوية لجنة مبادرة السلام العربية:

تتفيذا للفقرة 7 من القرار رقم 221 الصادر عن الدورة العادية (14) لمجلس الجامعة على مستوى القمة بتاريخ 28 مارس 2002، التي تنص على "يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية ومن الأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي"، وبعد التشاور مع الدول الأعضاء ومعالي السيد الامين العام، قامت رئاسة القمة في حينه (الجمهورية اللبنانية) بتشكيل اللجنة الخاصة بدعم مبادرة السلام العربية، حيث تضم هذه اللجنة حاليا في عضويتها كل من (المملكة الأردنية الهاشمية مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سورية (مجمدة عضويتها تنفيذا لقرار مجلس الجامعة رقم 7438 بتاريخ 12 نوفمبر 2011)، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية البمنية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، الأمين العام لجامعة الدول العربية).

وقد عقدت لجنة مبادرة السلام العربية عدة اجتماعات، كان آخرها بتاريخ 7/3/802 بالقاهرة، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، للتأكيد على أهمية مبادرة السلام العربية وتمسّك الجانب العربي بها كمرجع أساسي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وإقرار حل الدولتين، حيث تمثل الفرصة الأفضل لحل الصراع، وإطارا عاما للتسوية السلمية العادلة في منطقة الشرق الأوسط سيقود المنطقة في حال تنفيذها نحو السلام الشامل والدائم والعادل وكذلك إلى الاستقرار، خاصة في ظل توقف عملية السلام وتجميد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ خاصة في ظل توقف العربي العربي الدخال أية تعديلات على بنود مبادرة السلام العربية التي أقرتها

القمة العربية في بيروت عام 2002، وكذلك رفض المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى التلاعب بترتيب الأولوبات والشروط والالتزامات التي حددتها هذه المبادرة.

تاسعاً: التحرّك العربي على المستوى الدولي لدعم القضية الفلسطينية:

حقق الدعم العربي للدبلوماسية الفلسطينية نجاحات عديدة على المستوى الدولي بتجسيد حق الشعب الفلسطيني الثابت في أرضه ووطنه ومُقدّساته وحريته واستقلاله وإقامة دولته الفلسطينية المُستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، حيث بلغ عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين حتى الآن 137 دولة كانت آخرها الكرسي الرسولي (الفاتيكان) التي اعترفت بدولة فلسطين بتاريخ 2015/6/26، وهناك العديد من الدول الأخرى التي ستتخذ هذه الخطوة قريباً، كما تكلّت نجاحات وانتصارات الدبلوماسية الفلسطينية والنشاط العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية وجهود معالي الأمين العام والدول العربية الأعضاء من خلال استصدار الجمعية العامة للأمم المُتحدة قرارها التاريخي رقم 67/19 بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2012 بترقية مركز فلسطين إلى دولة غير عضو لها بتاريخ وي الأمم المُتحدة بتصويت 138 دولة لصالح القرار الذي تكمن أهميته من خلال تمكين دولة فلسطين من الانضمام إلى الاتفاقيات والمُعاهدات والمواثيق والمُنظمات الدولية بإجمالي 105 منظمة واتفاقية دولية، وهو ما يعكس حجم الدعم الدولي الكبير للقضية العادلة.

ونجح أيضاً الدعم العربي للدبلوماسية الفلسطينية في حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المُتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 2011، والحصول على العضوية الكاملة في منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) عام 2017.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المُتحدة 705 قراراً و86 قراراً من مجلس الأمن دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والثابتة غير القابلة للتصرّف والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن بشأن الاستيطان الاسرائيلي رقم 2334 بتاريخ 2016/12/23 بتصويت 14 دولة لصالح القرار وامتناع الولايات المُتحدة الأمريكية، وقرار الجمعية العامة بتاريخ 2017/12/21 الذي اتخذته وفق قرار "الاتحاد من أجل السلام" بشأن القدس بتصويت 128 دولة لصالح القرار، وتعمل

جامعة الدول العربية بالتنسيق مع مجالس السفراء العرب وبعثاتها في الخارج من أجل تفعيل وتنفيذ هذه القرارات.

كما تسعى جامعة الدول العربية لتكثيف جهودها من أجل إفشال الترشيح الاسرائيلي لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن لعاميّ 2019–2020 خلال الانتخابات التي ستُجرى في الجمعية العامة للأمم المُتحدة خلال شهر حزيران/يونيو عام 2018، باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال ولا تنطبق عليها مقوّمات الترشّح بموجب ميثاق الأمم المُتحدة، حيث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان.

كما تسعى جامعة الدول العربية جاهدة لإفشال أي محاولات اسرائيلية للالتفاف على مكانة القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية والتي بُنيت على القيم المُشتركة المُناهضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري من خلال التصدي لأي محاولة لعقد قمم ومؤتمرات اسرائيلية افريقية وحث الدول الأفريقية على عدم المُشاركة في أي منها.

عاشراً: فلسطينيو الداخل (عرب 1948):

فلسطينيّو 1948 أو عرب الداخل الفلسطيني، هم السكان الفلسطينيون الذين ظلوا في قراهم وبلداتهم بعد أن سيطرت إسرائيل على الأقاليم التي يعيشون فيها بعد حرب 1948، ويشار إليهم أيضًا في إسرائيل بمصطلحي "عرب إسرائيل" أو "الوسط العربي"، كما يستخدم أحيانا مصطلح "الأقلية العربية". وحسب قانون المواطنة الإسرائيلي يعتبر مواطن كل من أقام داخل الخط الأخضر في 14 يوليو 1952، أي عندما أقر الكنيست الإسرائيلي هذا القانون، وأغلق الباب أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم حتى الآن، حيث يمنعهم من الدخول إلى دولة إسرائيل كمواطنين أو سكان محليين.

ووفقاً للإحصائيات الإسرائيلية الرسمية بلغ عدد العرب في إسرائيل في مطلع سنة 2014 حوالي 1.5 مليون نسمة، وهذا العدد لا يشمل حوالي 250 ألف عربي يسكنون في شرقي القدس (الذين تعتبرهم سلطات الاحتلال سكّان إسرائيل وليسوا من مواطنيها). يعيش حوالي 60% من عرب 1948 في الجليل، و 20% في منطقة المثلّث في 20 بلدة عربية، و 10% في النقب الشمالي، و 10% في المدن المختلطة (مثل حيفا والرملة).

وعلى الرغم من أنهم يمثلون نحو 25% من المواطنين في اسرائيل، واعتبارهم ظاهرياً مواطنين متساوين في الحقوق مع الإسرائيليين، إلا إن عرب 1948 يعانون من اضطهاد عرقي وديني، وتمييز عنصري على كل المستويات، ويواجهون تحديات ثقافية ومجتمعية تستهدف هويتهم باعتبارهم جزءا اساسيا من الشعب الفلسطيني، كذلك يعانون من استهدافهم بقوانين جائرة وعنصرية متلاحقة ومن أهم أمثلة القوانين العنصرية الكثيرة التي أقرها الكنيست الإسرائيلي ضدهم ما يسمى بـ (قانون بشارة) الصادر بتاريخ 2002/7/22 و قوانين 15 مايو/أيار 2002، ومشروع قانون بشأن قمع الذاكرة الفلسطينية الصادر بتاريخ 2002/7/124، وقرار وزير المواصلات الاسرائيلي يسرائيل كاتس الصادر في 2007/7/13 بتهويد أسماء المدن والشوارع العربية، ومشروع قانون "المواطنة والولاء"، وأخيرا وليس آخرا ما يسمى بـ "قانون القومية".

بعض إشكال العنصرية ضد عرب 1948:

التوزيع الجغرافي لسكان العرب حيث يتركز العرب داخل الخط الأخضر بشكل كبير في مناطق الشمال والتي تضم منطقة الجليل بأكمله وعكا وسهل بيسان وصفد ومرج بن عامر ومدينة العفولة، وهذا التوزيع يعكس سياسة سكانية إسرائيلية واضحة. ومن بين المؤشرات الأخرى التي يمكن إبرازها التزاحم داخل المسكن الواحد، فقد بلغ هذا التزاحم لدى العرب داخل الخط الأخضر (5.1) أفراد عرب في المسكن الواحد، في عام 2003 مقابل (3.3) أفراد يهود في المسكن الواحد داخل "إسرائيل" الأمر الذي يوضح الضائقة السكانية التي يعانيها العرب كبيرة، ففي حين المغ مجموع المساكن اليهودية (1606061) مسكنا لليهود فان مجموع المساكن العربية في العام المذكور بلغ (246667) مسكنا.

مجال التعليم: حيث تبدو الهوة الكبيرة بين العرب واليهود في مجال التربية والتعليم، فقد دلت الإحصاءات أن 12% من البالغين فوق 15 سنة من العمر في عام 2002 لا يحصلون على تعليم مدرسي في إسرائيل وذلك مقارنة بـ 4% من اليهود الاسرائيلين، وإن 51% من اليهود حاصلين على التعليم الثانوي مقارنة بنحو 34% عند العرب، ويفوق مقدار اليهود المسجلين في الجامعات الإسرائيلية مقدار الطلاب من الأقلية العربية المسجلين في الجامعات بنحو ثلاثة أضعاف ونصف الضعف، كما أن نسبة العاملين العرب في قطاع التعليم ضئيل جدا بالمقارنة

بعددهم في إسرائيل، وترتفع معدلات الأمية بين العرب لتصل إلى (11-12%) بين الكبار مقابل 5% بين اليهود.

مجال العمل: يعاني عرب 1948 من وضع اقتصادي يختلف اختلافا جذريا عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأغلبية اليهودية، ومما لاشك فيه أن هذا الاختلاف إنما هو نتيجة التميز العنصري الذي مارسته إسرائيل والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد العرب منذ قيام اسرائيل عام 1948 إلى الوقت الحالي.

الحادي عشر: المقاطعة العربية لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)

إن المقاطعة العربية لإسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" أداة مقاومة سلمية تهدف إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للاستجابة لمقررات الشرعية الدولية، وتؤدي دوراً محورياً ضد عنصرية الاحتلال وعدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني، وتفسح المجال لكلّ الراغبين في التعبير سلمياً عن تضامنهم مع الفلسطينيين من خلال المقاطعة الشعبية للشركات الداعمة للاحتلال الاسرائيلي، والاحتجاج على المعاملة التفضيلية التي تحظى بها إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" من قبل بعض أطراف المجتمع الدولي، رغم انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي.

وفي هذا الإطار أنشأت جامعة الدول العربية المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (357) في دورته (14) بتاريخ 14- 1951/5/19 ، والذي يقضي بإنشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط والتدابير اللازمة لمقاطعة إسرائيل والعمل على تحقيقها، ويكون مقر المكتب الرئيسي بدمشق ومهمته تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة لتنسيق تدابيرها وأعمالها، وتكون تلك المكاتب (المكاتب الإقليمية في الدول العربية) على صلة بالمكتب الرئيسي لتزويدها بالمعلومات اللازمة وتقوم بأعمالها وفقاً لتوجيهات المفوض العام وتحت إشرافه.

ويرأس المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل مفوض عام يعينه معالي الأمين العام، ويدعو المفوض العام ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل في الدول العربية إلى عقد مؤتمر دوري مرة كل عام برئاسته، وله أن يدعو إلى عقد اجتماعات استثنائية عند الاقتضاء، ويتخذ المؤتمر قراراته وتوصياته بأغلبية أصوات الدول الأعضاء بالجامعة العربية، وتتخذ هذه التوصيات وفق

ما تقضي به مبادئ وأحكام المقاطعة العربية المقررة، وتطبيق الحظر وإدراج شركات على لائحة المقاطعة، وإنذار شركات أخرى ورفع شركات من لائحة الحظر لاستجابتها لأحكام المقاطعة العربية، وذلك نظرًا للأهمية الفائقة لدور المقاطعة العربية في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الأدوات القانونية والاقتصادية التي تحدث نتائج إيجابية فعالة.

كما أصدر مجلس الجامعة في دورته (22) بتاريخ 1954/12/11 القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل والذي يحظر على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين التعامل مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وينص على عقوبات بحق المخالفين لهذا القانون، وتم تحديد اختصاصات أجهزة المقاطعة العربية لإسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال" بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (1800)، الصادر عن الدورة (36) بتاريخ 1961/9/19.

وعقد أول مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة اسرائيل بتاريخ 3 نوفمبر 1951 بالإسكندرية. وأصدرت المؤتمرات المتتالية لضباط الاتصال العديد من التوصيات الهامة تم الأخذ بها في الدول العربية في تعاملاتها مع الشركات الاجنبية، ما أعطى أهمية كبيرة للمقاطعة العربية على بضائع الشركات الإسرائيلية والشركات المتورطة مع الاحتلال في انتهاكاته الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني. وتعرضت المقاطعة العربية لإسرائيل منذ إنشائها إلى كثير من الضغوط عليها لإيقافها أو التخفيف من فعاليتها، وكان من ضمن ذلك صدور التشريعات المضادة للمقاطعة في الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية. كما أن مؤتمرات المقاطعة العربية توقفت لمدة ثماني سنوات بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، إلا أنها استأنفت نشاطها وعملها منذ عام 2001، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية القرار رقم 202 بتاريخ 202/3/28 الذي نص على ما يلى:

العمل على تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل، ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في الوطن العربي، من خلال:

البدء بإعادة تفعيل نشاط مكاتب الاتصال المختصة، في الدول العربية، للغرض أعلاه.

انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية، التي يدعو إليها المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل.

البدء بإعادة تفعيل دور اللجان الاقتصادية المشتركة، الموجودة في الخارج، وتنشيط دورها في كشف عمليات إعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى الدول العربية، من خلال التأكد من صحة البيانات الواردة في شهادات المنشأ.

2. تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وبتكليف المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، بالدعوة إلى عقد اجتماع عاجل، لضباط الاتصال، لتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل.

وتعمل أجهزة المقاطعة منذ ذلك الحين على تطوير عملها عبر إيجاد الآليات والسبل المناسبة لذلك تماشيًا مع الظروف الصعبة التي تواجهها القضية الفلسطينية، حيث اتخذ مجلس الجامعة على مستوى القمة عدد من القرارات، للتأكيد على ضرورة وضع التوصيات الصادرة عن مؤتمرات ضباط الاتصال موضع التنفيذ من قبل الأجهزة المعنية في الدول العربية.